بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

جامعة اليرموك

قسم اللغة العربيّة وآدابها

التفسيرات الصوتيّة للظواهر النحويّة

The Phonetic Interpretation of Arabic Grammatical Phenomena

إعداد

نبال نبيل نزّال

إشراف

أ.د. عبد القادر مرعي

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الدكتوراه في

اللغة العربيّة/ اللغويات التطبيقيّة

٢٠٠٤م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

جامعة اليرموك

قسم اللغة العربيّة وآدابها

التفسيرات الصوتيّة للظواهر النحويّة

The Phonetic Interpretation of Arabic Grammatical Phenomena

إعداد

نبال نبيل نزّال

إشراف

أ.د. عبد القادر مرعي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الدكتوراه في اللغة العربيّة من جامعة اليرموك تخصص اللغويات التطبيقيّة بتاريخ ١٢/ ٥ /٢٠٠٤.

ووافق عليها:

١- الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي ..... مشرفا ورئيسا
٢- الأستاذ الدكتور محمود القضاة ..... عضوا
٣- الأستاذ الدكتور يوسف أبو العدوس ..... عضوا
٤- الأستاذ الدكتور سلمان القضاة ..... عضوا
٥- الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة ..... عضوا

الإهداء

لأمي.. وأبي

حلم تحقق

لزوجي

مُلهمي ومعلّمي

لابني..

ليكون أُمَّةً..

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شكر وتقدير

أتقدّم بجزيل الشكر والامتنان لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي، الذي لم يتوانَ عن تقديم يد المساعدة والعون والتوجيه المستمر، فأسأل المولى أن يجعلني تلميذة خُلقه وعلمه.

كما أتقدّم بجزيل التقدير للجنة المناقشة: الأستاذ الدكتور سلمان القضاة، والأستاذ الدكتور يوسف أبو العدوس، والأستاذ الدكتور محمود القضاة، والأستاذ الدكتور يحيى عبابنة، بملاحظاتهم التي تغني البحث وتزيده شرفاً.

ولكل من مدّ يد العون حتى أنجزتُ الدراسة؛ دعوات خالصات.

الباحثة
نبال نبيل نزّال

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول الرموز الصوتيّة المستعملة في الرسالة، وما يقابلها برموز الكتابة العربيّة

أوّلاً: الصوامت:

الصامت بالعربيّة	الرمز الصوتي
أ	'
ب	b
ت	t
ث	$\underline{t}$
ج	g
ح	$\dot{h}$
خ	$\underline{h}$
د	d
ذ	$\underline{d}$
ر	r
ز	z
س	s
ش	š
ص	$\dot{s}$
ض	$\dot{d}$
ط	$\dot{t}$
ظ	$\dot{z}$
ع	‹
غ	$\dot{g}$
ف	f
ق	$\dot{k}$
ك	k
ل	L
م	m
ن	n
هـ	h

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانياً: الصوائت القصيرة:

اسم الصائت بالعربيّة	الرمز الصوتي المقابل
فتحة	a
ضمة	u
كسرة	i

ثالثاً: الصوائت/ الحركات الطويلة:

اسم الصائت بالعربيّة	الرمز الصوتي المقابل
مدّ فتح	ā
مدّ ضم	ū
مدّ كسر	ī

رابعاً: شبه الحركة:

اسم شبه الحركة	الرمز الصوتي المقابل
و	w
ي	Y

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

محتوى الدراسة

الموضوع	الصفحة
الإهداء.	ج
شكر وتقدير.	د
جدول الرموز الصوتيّة المستعملة في الرسالة وما يقابلها برموز الكتابة العربيّة.	هـ
محتوى الدراسة.	ز
ملخص الدراسة باللغة العربيّة.	ك
المقدّمة.	١
التمهيد: القوانين الصوتية وأثرها في الظواهر النحويّة.	٥
النظام المقطعي في العربيّة.	٦
- أشكال المقاطع في اللغة العربيّة.	٧
- محذورات النظام المقطعي في العربيّة.	١١
المزدوج الحركي	١٦
- أشكال المزدوج الحركي.	١٧
- المزدوج الحركي وأثره في الظاهرة النحويّة.	١٩
المماثلة والمخالفة.	٢٣
قانونا المماثلة والمخالفة.	٢٩
- المماثلة وأثرها في الظاهرة النحويّة.	٣٢
- المخالفة وأثرها في الظاهرة النحويّة.	٣٧
الجذب والدفع.	٤٠
الجذب والدفع وأثره في الظاهرة النحويّة.	٤٢
الباب الأوّل: إعراب الظواهر النحويّة.	٤٤
- علامات الإعراب والبناء.	٤٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الموضوع	الصفحة
- بين علامات الإعراب والبناء.	٤٧
- ما ينوب عن العلامات الإعرابيّة والبنائيّة.	٤٩
- السكون.	٤٩
- التنوين والنون.	٥٠
- المزدوج الحركي (ay).	٥١
- الإعراب التقديري.	٥٣
• الفصل الأوّل: إعراب الأسماء.	٥٦
وقفة مع الأسماء المقصورة والأسماء المنقوصة.	٥٦
- إعراب الأسماء المقصورة.	٦٠
- إعراب الأسماء المنقوصة.	٦٣
- إعراب المثنّى.	٧١
- إعراب جمع المذكر السالم.	٧٩
- إعراب جمع المؤنّث السالم.	٨٣
- إعراب الممنوع من الصرف.	٨٨
- إعراب الأسماء الستة.	٩٣
الحمل على الجوار.	٩٧
• الفصل الثاني: إعراب الأفعال:	١٠١
- إعراب الفعل المضارع الناقص، رفعاً وجزماً ونصباً.	١٠٢
- إعراب الفعل المضارع المقصور، رفعاً وجزماً ونصباً.	١٠٨
- إعراب الفعل المضارع الأجوف المجزوم.	١١١
- رأي في إعراب الأفعال الخمسة.	١١٣
الباب الثاني: بناء الظواهر النحويّة.	١٢٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الموضوع	الصفحة
• الفصل الأول: بناء الضمائر.	١٢٨
• الفصل الثاني: بناء الأسماء.	١٣٦
- بناء الأسماء الموصولة.	١٤٠
- بناء أسماء الإشارة.	١٤٤
- بناء أسماء الاستفهام.	١٤٨
- بناء أسماء الشرط.	١٥٠
- بناء الأعلام المركّبة تركيباً مزجياً.	١٥١
- بناء بعض الأسماء الأخرى.	١٥٥
• الفصل الثالث: بناء الأفعال:	١٥٧
- بناء الفعل الماضي الصحيح والمعتل.	١٦١
- علامة بناء الفعل الصحيح مع:	١٦٦
١- اللواحق المتحرّكة.	١٦٦
٢- اللواحق الحركيّة.	١٦٧
- علامة بناء الماضي المعتل الآخر مع:	١٦٧
١- اللواحق المتحرّكة.	١٦٧
٢- لواحق الفتح الحركيّة.	١٦٨
٣- لاحقة الضم الحركيّة.	١٧١
- بناء فعل الأمر الصحيح والمعتل والأجوف.	١٧٤
- بناء فعل الأمر المعتل مع اللواحق الحركيّة.	١٧٨
- بناء فعل الأمر الأجوف.	١٨١
- بناء الأفعال مع نون النساء.	١٨٣
- بناء الفعل الماضي مع نون النساء.	١٨٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الموضوع	الصفحة
بناء الفعل الماضي مع نون النساء.	١٨٣
بناء فعل الأمر مع نون النساء.	١٨٣
بناء الفعل المضارع مع نون النساء.	١٨٨
– بناء الفعل المضارع مع نوني التوكيد.	١٨٨
الخاتمة وأهم النتائج.	٢٠٠
المصادر والمراجع.	٢١٢
الملخص باللغة الإنجليزيّة.	٢٢٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التفسيرات الصوتيّة للظواهر النحويّة

إعداد

نبال نبيل نزّال

إشراف

أ. د. عبد القادر مرعي

ملخص

قامت الدراسة بتفسير أهم الظواهر النحويّة في اللغة العربيّة من منظور التفسير الصوتي؛ إيماناً بالصلة الوثيقة بين فروع علم اللغة، واعتماد كل فرع على الآخر.

ولمّا كانت القواعد النحويّة قد قعدت ظواهرها من منطلق منهجي معياري؛ أدّى إلى ظهور ظواهر فُسِّرت من خلال مباحث عدّة، نحو: التقاء الساكنين، والإعلال والقلب، والتقدير والتأويل، والشذوذ عن القاعدة حتى أبعدت الظواهر عن جادّة الصواب.

ولم تحظَ الظواهر النحويّة بالتفسيرات الصوتيّة في دراسة رصينة، رغم وجود موضوعاتها هنا وهناك، لكنّها لم تكن بهذا التنظيم والسعة كما كانت هنا، ممّا يدفعنا إلى القول بأنّ هذا البحث كان رائداً في موضوعه.

فوقفت الدراسة على هذه الظواهر معلّلة ما ذهبت إليه القواعد النحويّة من منطلقات علم الأصوات وقوانينه، حتى اطردت في تفسير جميع المسائل المتشابهة.

وقد استقامت خطة الدراسة على الخطوات الآتية: مقدّمة، وتمهيد، وبابين، وخاتمة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أمّا المقدّمة؛ فتضمّنت أسباب اختيار الموضوع، والمنهج المتّبع في الدراسة، وخطة الدراسة. وعرض التمهيد أهم القوانين الصوتيّة التي تحكّمت في الظواهر النحويّة ففسّرتها من خلالها.

وجاء الفصل الأول متناولاً ظاهرة الإعراب في فصليْه؛ الأول منهما في إعراب الأسماء، والثاني في إعراب الأفعال.

ثمّ بسط الباب الثاني الفصول الثلاثة المختصّة بظاهرة البناء، فكان الفصل الأول في بناء الضمائر، وجاء الفصل الثاني لبناء الأسماء، واختص الثالث منهما في بناء الأفعال.

وبعد ذيْنيك البابيْن عرضت الخاتمة أهم النتائج التي توصّل إليها البحث، ومجموعة من التوصيات.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المقدّمة

بـــدأتُ بحمـــدِ اللهِ فهـــو ســـناءُ ... وللـــنطقِ مـــنهُ بهجـــةٌ وبهـــاءُ
وأهديـــتُ مخـــتارَ الســـلامِ مُصـــلياً ... علـــى المصـــطَفى الموحـــى إليهِ شفاءُ
فـــيارِبُّ عونـــاً، والمعـــانُ مُؤيَّـــدٌ ... ومـــا لامـــرِئٍ إنْ لـــم تعـــنْهُ كِفـــاءُ

(ابن مالك النحوي)

وبعد؛

نضع أسطارنا هنا عرفاناً وتقديراً لجهود علمائنا السلف والخلف، التي لا يمكن إغفالها، الذين وضعوا المعايير والقواعد للحفاظ على اللغة؛ فمنهم من اجتهد وأصاب، ومنهم من اجتهد وأخطأ، فلهم جزيل الشكر والامتنان. لكن الاجتهاد الحديث يتأتّى ممّا لم يتهيأ لهم من إمكانات لا سيّما في علم الأصوات؛ وقوانينه الحديثة التي ظهرت شرقاً وغرباً، تدرس علوم اللغة من خلالها؛ لتفسّر ظواهرها.

نوقشت الظواهر النحويّة في كتب السلف والخلف مناقشات عديدة، فسّر بعضها ضمن التقدير، وبعضها الآخر ضمن التأويل، ومنها ما رُدّ إلى الشذوذ عن القواعد، ومنها ما حكم عليها بأنّها لغات أو لهجات، ومنها ما كانت تحت ظاهرة التقاء الساكنين، أو في مباحث الإعلال والقلب.

لذا؛ كان لا بدّ من الوقوف على هذه الظواهر، نستعين بالمنهج الوصفي التفسيري الذي يتّسق ونظرة علم اللغة الحديث، المبنية على الأسس العلميّة السليمة، بعيدة عن التقديرات والتأويلات التي قد تجانب الصواب في كثير من مسائل الظواهر.

وإيماناً منّا بالصلة الوثيقة بين فروع علم اللغة، واعتماد كل فرع على الآخر؛ نتجت الدراسة على هذه الشاكلة، فعلم النحو وما فيه من مسائل وقواعد يعتمد كثيراً على علم الأصوات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقوانينه، ولو قام علماؤنا بتفسير الظواهر النحويّة للأفعال والأسماء والضمائر والحروف، وغيرها على أسس صوتيّة؛ لما وقعت قواعدهم في هذا الخلط لكثير من المسائل النحويّة.

وعلى الرغم من اهتمام عدد كبير من الباحثين؛ قدماء ومحدثين، بالظواهر النحويّة القائمة على التفسير الصوتي، لكنّها لم تكن سوى إشارات هنا وثمّة في مباحثهم ورسائلهم وكتبهم، ولم تدوّن في مبحث رصين يكون رائداً في موضوعه سعةً وتنظيماً.

لذا؛ وجدتني مدفوعة إلى استقصاء أهم الظواهر النحويّة من هنا وهناك؛ لأضعها في هذه الدراسة المعتمدة على تفسير الدراسات الصوتيّة الحديثة، وقوانينها وظواهرها، انطلاقاً من وحدة الدرس النحوي وتكامله والدرس الصوتي، واضعةً التساؤلات الآتية:

- لماذا اختلفت علامات بناء الأفعال؟!
- ولماذا تعدّدت علامات بناء الفعل الماضي، فكانت بالفتح تارةً، وبالسكون تارةً، وبالضم ثالثة؟!
- وما سبب بناء فعل الأمر بعلامتين: علامة أصليّة، وعلامة فرعيّة؟
- وما سبب بناء المضارع مع نون النسوة، ونونيْ التوكيد.
- ولمَ لمْ تكن قاعدة نحويّة مطّردة في بناء أو إعراب الفعل مع اللواحق الحركيّة، في مثل: درسوا، وادرسوا، ولم يدرسوا؟!
- ولم ظهرت بعض الأسماء مبنيّة، مع أنّ الأسماء حُقّ لها الإعراب؟!
- وما سبب بناء الضمائر بحركات مختلفة، بيد أنّ أصل البناء السكون؟!
- ولماذا أعرب الاسم المقصور بالتقدير، والممنوع من الصرف بجرّه بالفتح بدلاً من الكسر؟!

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- وما سبب الحمل على الجوار؟!

وغيرها من الأسئلة، التي نجزم أنّها نتجت لأسباب صوتيّة، سيبيّنها البحث في ثناياه.

هذا؛ وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التفسيري لمسائل الظواهر النحويّة من خلال القوانين الصوتيّة الحديثة، وتفسيراتها. وارتكزت الدراسة على أمّهات الكتب التي تناولت الظواهر، ككتب: سيبويه، والمبرّد، والفراء، وابن جنّي، وابن يعيش، والسيوطي، والصنعاني. وعلى الكتب الحديثة لرمضان عبد التواب، وداود عبده، وهنري فليش، ومالمبرج. واستمدّت الكثير من أبحاث الدوريّات لفوزي الشايب، وسمير ستيتية، وحنا حداد. ولم تستغنِ الدراسة عن الدراسات الجامعيّة السابقة، نحو رسائل الماجستير والدكتوراه لزيد القرالة، وأحمد أبو دلو، وأمجد طلافحة، ومحمود خريسات، وغيرهم.

استقامت خطة الدراسة على النحو الآتي: مقدّمة، وتمهيد، وبابين، وخاتمة.

عرض التمهيد أهم القوانين الصوتية التي تحكّمت في الظواهر النحويّة، واطردت تفسيراتها على الظواهر النحويّة من خلالها، وهي: النظام المقطعي في العربيّة، والمماثلة والمخالفة، والمزدوج الحركي، والجذب والدفع.

وجاء الباب الأول معالجاً الحركات الإعرابيّة في فصلين؛ الفصل الأول: إعراب الأسماء، وضمّ مباحث ثمانية، إعراب الأسماء المقصورة، وإعراب الأسماء المنقوصة، وإعراب المثنّى، وإعراب جمع المذكر السالم، وإعراب جمع المؤنّث السالم، وإعراب الممنوع من الصرف، وإعراب الأسماء الستة، والحمل على الجوار. وكان الفصل الثاني في إعراب الأفعال في مباحث أربعة، أولها: إعراب الفعل المضارع الناقص؛ رفعاً ونصباً وجزماً، ثانيها: إعراب

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفعل المضارع المقصور؛ رفعاً ونصباً وجزماً، وثالثها في إعراب الفعل الأجوف، ورابعها: إعراب الأفعال الخمسة.

ثمّ بسط الباب الثاني الأبواب المختصة بالبناء، في فصول ثلاثة؛ اختص الفصل الأول ببناء الضمائر. وجاء الفصل الثاني ليدرس بناء الأسماء في مباحث ستة؛ وهي: الأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، والأعلام المركّبة تركيباً مزجياً، وبناء بعض الأسماء الأخرى كبعد وقبل.

أمّا الفصل الثالث فتناول بناء الأفعال في مباحث أربعة، وهي: بناء الفعل الماضي من الصحيح والمعتل، ثمّ بناء فعل الأمر من الصحيح والمعتل والأجوف، ثمّ بناء الأفعال مع نون النساء، وبعده بناء الأفعال مع نونيْ التوكيد.

وبعد البابيْن عرضت الخاتمة أهم النتائج التي توصّلت إليها الدراسة، ثمّ قدّمت مجموعة من التوصيات.

وإذ أضع قلمي بعد هذه الدراسة أقول كما قال القاضي الفاضل: "إنّي رأيتُ أنّه لا يكتب أحدٌ كتاباً في يومه إلاّ قال في غده: لو غُيّر هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يُستحسن، ولو قُدّم هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العِبَر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر".

ودليلنا: ﴿فوق كل ذي علم عليم﴾. والحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

الباحثة

نبال نبيل نزّال

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تمهيد

القوانين الصوتيّة وأثرها في الظاهرة النحويّة

أولاً: النظام المقطعي

ثانياً: المزدوج الحركي

ثالثاً: المماثلة والمخالفة

رابعاً: الجذب والدفع

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

أوّلاً: النظام المقطعي:

وجّه اللغويّون المحدثون اهتماماتهم نحو المقطع الصوتي في اللغة، عاكفين على دراسة مفهومه، وماهيّته، وأشكاله؛ لإغفال كتب القدامى عنه، على الرغم من عثور الدراسة على اصطلاحه وبعض أنواعه في عبارة الفارابي القائلة: بأنّ المقطع "كل حرف غير مصوت أتبع به صوت معتبر قُرن به، فإنّه يسمّى المقطع القصير، والعرب يسمّونه الحرف المتحرّك، من قِبَل أنّهم يسمّون المصوّتات القصيرة حركات، وكل حرف لم يتبع به صوت أصلاً، وهو يمكن أن يُقرن به، فإنّهم يسمّونه الحرف الساكن، وكل حرف غير مصوّت قُرن به مصوّت طويل، فإنّا نسمّيه المقطع الطويل"(١).

إشارته هذه تعدّ بذرة في دراسة جمهور السلف للنظام المقطعي، إذ نلحظ أنّه يصطلح على قسمين للمقطع، ناظراً إلى:

- الحرف (الصوت الصامت)، مصوتاً وغير مصوت.
- طول الصائت التابع للصامت، نتج إثره المقطعان: الطويل والقصير.

نلحظ أنّ الفارابي حاول أن يعرّف المقطع من خلال تصنيفه له، وذلك من وجهة نظر صوتيّة.

---

(١) الفارابي، كتاب الموسيقى الكبير، ١٠٧٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وجاء عن كانتينيو – من الغربيّين – بأنّ المقطع هو "الفترة الفاصلة بين عمليتين من عمليّات إغلاق جهاز التصويت، سواء أكان الإغلاق كاملاً أو جزئيّاً"(١).

وتبنّى أصحاب الوجهة الوظيفيّة/ الفونولوجيّة وضع حدّ للمقطع بأنّه "مزيج من صامت وحركة، يتفق مع طريقة اللغة في تأليف بنيتها، ويعتمد على الإيقاع التنفسي"(٢)، فيعرّفون المقطع بأنّه وحدة ذات صفات وخصائص متميّزة في كل لغة، آخذاً بعين الاعتبار عدد التتابعات المختلفة من السواكن والعلل، فضلاً عن الملامح الأخرى، مثل: النبر، والطول، والتنغيم(٣).

خلاصة التعريفات تقود إلى ماهيّة المقطع الصوتي الذي يعدّ تجمّعاً على شكل وحدة صوتيّة، لها مركز/ نواة تحمل النبر، وتكون أعلى إسماعاً من بقيّة أجزاء المقطع التي تُدعى "هوامش المقطع".

بناءً عليه، فإنّ للمقطع أشكالاً نوجزها في الآتي:

أشكال المقاطع في اللغة العربيّة:

تختلف أشكال المقاطع في اللغة العربيّة(٤) عن أشكالها في اللغات الأخرى، فثمّة ثمانية عشر نسيجاً مقطعيّاً تستخدمها اللغات(٥)، ولا يوجد لغة واحدة تستعملها مجتمعة، بل إنّ كل لغة

---

(١) كانتينيو، أسس علم اللغة، ٩٦.

(٢) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربيّة، ٣٨.

(٣) يُنظر: خليل. مقدّمة لدراسة علم اللغة، ٧٥-٧٦، ومن الغربيّين: مالمبرج، علم الأصوات، ٩١-٩٢.

(٤) ثمّة بحث نشر بالإنجليزيّة عن أنماط المقطع في العربيّة. يُنظر: أبو سليم، عصام، **الأنماط المقطعيّة في اللغة العربيّة**، مج٩، ع٣٥، ٣٥٣-٣٩٣.

(٥) يُنظر: الخولي، **الأصوات اللغويّة**، ١٩٣-١٩٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تختار لنفسها عدداً محدوداً من هذه الأشكال، فبعض اللغات تختار شكلين أو ثلاثة أو عشرة.

يتوقف شكل المقطع على ثلاثة عوامل[١]، أولها: عدد الصوامت من الهامش الأول للمقطع (يتراوح عددها بين صفر وثلاثة في اللغات المختلفة)، وثانيها: نواة المقطع التي هي صوت صائت، والأخير: عدد الصوامت في الهامش الثاني للمقطع الثاني (ويتراوح العدد بين صفر وثلاثة في اللغات المختلفة).

وتنقسم المقاطع[٢] إلى أنواع:

- من حيث نهايتها، ينقسم المقطع إلى نوعين:

  - المقطع المفتوح (أو الحر): وهو المقطع الذي ينتهي بصائت.
  - المقطع المقفول المغلق (أو المقطع المقيّد): وهو المقطع الذي ينتهي بصامت.

- ومن حيث النبر، ينقسم المقطع إلى ضربين:

  - المقطع المنبور: وهو الذي يأخذ نبرة رئيسيّة في الكلمة أو الجملة، وتجعل هذه النبرة المقطع أكثر إسماعاً من سواه من المقاطع الأخرى، وأكثر علوّاً، كما تجعل النبرة الرئيسيّة نواة المقطع أكثر طولاً.
  - المقطع غير المنبور: وهو الذي يأخذ نبرة غير النبرة الرئيسيّة، ويكون هذا المقطع أقل إسماعاً وعلوّاً من المقطع السابق، وفي الكلمة الواحدة لا يوجد مقطع منبور واحد. وتكون بقيّة المقاطع في الكلمة غير منبورة (ويقصد بها أنّها أقل نبراً من المقطع المنبور).

- ومن حيث الطول، ينقسم المقطع إلى:

---

(١) يُنظر: الخولي، **الأصوات اللغويّة**، ١٩٣.

(٢) يُنظر: السابق، ١٩٥-١٩٦ بتصرّف.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- مقطع قصير؛ الذي تكون نواته صائتاً قصيراً.
- مقطع طويل؛ وتكون نواته صائتاً طويلاً.

بناءً على ما تقدّم، تنجم أنسجة مقطعيّة في كل لغة وفق مقتضياتها وطبيعتها، فقد أجمع المحدثون أنّ طبيعة أشكال/ أنسجة المقاطع في اللغة العربيّة تكون كالآتي[1] (إذا رمزنا للصوت الصامت بـــ(ص)، وللصائت بـــ(ح)):

(١) المقطع الثنائي القصير المفتوح (ص ح)؛ يتألّف من صامت وحركة قصيرة؛ نحو المقاطع الثلاثة الموجودة في كلمة (دَرَسَ).

(٢) المقطع الثنائي الطويل المفتوح (ص ح ح)؛ يتكوّن من صامت وحركة طويلة، نحو المقطعين الموجودين في كلمة (نادى).

(٣) المقطع الثلاثي القصير المغلق (ص ح ص)؛ إذ يتألّف من صامت، تليه حركة قصيرة فصامت، تمثّله: (مِنْ) و(كَنْ).

ويكثر شيوع الأنسجة المقطعيّة السابقة في اللغة العربيّة، لا سيّما الشكل الأوّل من هذه المقاطع، ويوجد ثلاثة أنواع أخرى من المقاطع في العربيّة، ولكنّه اشترط ورودها قيوداً ليستساغ استعمالها، وهي:

(٤) المقطع الثلاثي الطويل المغلق بصامت (ص ح ح ص)؛ يبتدئ بصامت، وينتهي بصامت، يتوسطهما صوتين صائتين قصيرين، يؤلّفان صوتاً صائتاً طويلاً/ مديداً، ومثاله: كلمة (باب). وعدّ هذا المقطع مكروهاً في العربيّة، لا يَرِدُ إلا في حالتين:

---

(١) يُنظر على سبيل المثال: شاهين، **المنهج الصوتي**، ٣٨-٤٠؛ والقاسم، **أثر المقطع المرفوض**، ١٥٢-١٥٥؛ وعبد الجليل، **علم الصرف الصوتي**، ٩٩-١٠٥؛ ومرعي، **التشكيل الصوتي**، ٩٤.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

أولاهما: إذا كانت الكلمة في حالة وقف/ ساكنة، نحو: (قالْ).

ثانيهما: في حالة الوصل، شريطة أن يكون المقطع التالي له مبدوءاً بمثل ما انتهى به المقطع الطويل، مثل (شابّة). وقد تخلصت منه بعض اللهجات عن طريق الهمز، فقالوا: (شأبّه): (ص ح ح ص) ← (ص ح ص).

(٥) المقطع الرباعي القصير المغلق بصامتين (ص ح ص ص)؛ يحتوي هذا النوع من المقاطع على صامت تليه حركة قصيرة فصامتين. لا يَرِدُ إلا في حالة الوقوف بالسكون، مثل: نَهْرْ.

(٦) المقطع الخماسي الطويل المغلق بصامتين (ص ح ح ص ص)؛ مثل سابقه، لا يكون إلا في حالة الوقوف بالسكون، نحو: جادْ.

ثمّة مقطعان آخران إضافة إلى المقاطع السابقة، خصّصا (لصائت الإيصال) المتعارف بـــ(همزة الوصل)؛ من أجل عبور الصوت الساكن في بداية الكلمة؛ لأنّ نظام العربيّة الصوتي لم يألف الابتداء بصامتين متواليين في المقطع الواحد[١] مع أنّ ستيتيّة أثبت في دراسته[٢] أنّ هذا المقطع جائز في العربيّة، وذلك في قراءة ابن كثير، نحو ما جاء في الآيتين: ﴿**ولا تّيمّموْا الخبيث منه تنفقون**﴾[٣]، و﴿**فلا تّناجوا بالإثم والعدوان**﴾[٤]، والأصل (تيمّموا، وتتناجوا)، وتسمّى هذه التاءات تاءات البزي) تمثله في الآتي:

- لا تيمّموا
- **lā/tta/yam/ma/mū**
  (ص ص ح)

---

(١) يُنظر: عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ٧٥-٨٢.

(٢) يُنظر: ستيتية، تحليل الظواهر الصوتيّة في قراءة ابن كثير، ١٨٨.

(٣) البقرة، ٢٦٧.

(٤) المجادلة، ٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

• لا تّناجوا

• lā/tta/nā/gū

(ص ص ح)
مقطع مبدوء
بصوتين صامتين
متتاليين في
قراءة البزي.

ميّز علماؤنا (صانت الإيصال)(*) عن الهمزة لإشارة سيبويه القائلة بأنّها "تكون موصولة في الحرف الذي تُعرَّف به الأسماء"(١)، ولم يصرّح على أنّها همزة.

أمّا المقطعان فهما:

(٧) المقطع الثنائي القصير المغلق بصامت؛ رمزه (ح ص)، وذلك في المقطع الأوّل من (أستُرحم).

(٨) المقطع الثلاثي القصير المغلق بصامتين، (ح ص ص)، ومثاله اسْمْ.

محذورات(**) النظام المقطعي في العربيّة:

تجنح العربيّة إلى إقفال المقاطع المفتوحة، والوقوف على المقاطع المغلقة(٢)، ولعل الظواهر التالية تؤيّد جنوح العربيّة إلى ذلك؛ منها:

أ- ظاهرة الهمز في مثل: العالم والخاتم ← العألم والخأتم، هكذا:

ʾa’/lam	ʾā/lam →
(ص ح ص)	(ص ح ح)
مقطع قصير مغلق باستبدال الحركة بصامت	مقطع طويل مفتوح

(*) سمّاه كانتينيو "حركة الاعتماد"، يُنظر: دروس في علم أصوات العربيّة، ١٨٥.

(١) سيبويه، الكتاب، ١٤٧/٤.

(**) للمزيد يُنظر: القاسم، أثر المقطع المرفوض، ١٤٩-١٧٨.

(٢) يُنظر: الكناعنة، أثر الحركة المزدوجة، ١٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب- ظاهرة مدّ المقصور، مثل: الرضا ← الرضاء، وذلك بإغلاق المقطع الطويل المفتوح ، هكذا:

'al/ri/ḍ ā	→	'al/ri/ḍ ā'
(ص ح ح)		(ص ح ح ص)

٢- كراهية المقاطع (٤) و(٥)، (٦) إلا بشروط، ذكرناها تحت بند أشكال المقاطع في اللغة العربيّة.

النظام المقطعي والظاهرة النحوية:

عالج النظام المقطعي في العربيّة ثلة من الظواهر النحويّة التي كانت مفسّرة عند علماء العربيّة بعلل متباينة، نحو منع التقاء الساكنين، والاستثقال، والتخفيف، والشذوذ.

من مستلزمات النظام المقطعي إلى إعادة ترتيب المقاطع في تركيب العناصر النحويّة لمثل هذه الظواهر، بما يتلاءم والنظام المقطعي في العربيّة، نذكر على سبيل المثال (لا الحصر) ما يأتي:

١- جزم المضارع الأجوف:

ذهب علماء العربيّة إلى أنّ جزم المضارع الأجوف يحذف منه حرف العلة سواء أكانت واواً أو ياءً أو ألفاً؛ بسبب التقاء الساكنين لسكون اللام للجزم[١]، يقول المبرّد: (لم يكُنْ) وهو الوجه، أسكنت النون للجزم، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين؛ كما تقول: لم أَقُلْ، ولم أَبِعْ"[٢]. وتقول: "لا تُهِلْ، لأن الحد لا تُهالْ، فتسكن اللام للجزم، ثمّ تُحذف الألف لالتقاء الساكنين"[٣].

---

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١٥٨/١.

(٢) المبرّد، المقتضب، ١٦٧/٣.

(٣) السابق، ١٦٨/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عدّت الدراسات القديمة أصوات المدّ سواكن، فكان تفسير حذفهما لعدم التقاء الساكنين، بينما الدراسات الصوتيّة الحديثة ترى أنّها حركات طويلة، قصّرت عند الجزم؛ وذلك لوجود المقطع المكروه (ص ح ح ص) في بنية التركيب النحوي الجديد، ممّا أعاد تشكيل المقاطع بما يتناسب والنظام المقطعي في العربيّة، تمثّله:

(1)	(2)	(3)
يقولُ	لم يقولْ	لم يقُلْ
• ya/k̟ ū/lu →	lam/ya/k̟ ūl →	lam/ya/k̟ ul
	(ص ح ح ص)	(ص ح ص)
يبيع	لم يبيعْ	لم يبع
• ya/bī/ʿu →	lam/ya/bīʿ →	lam/ya/biʿ
	(ص ح ح ص)	(ص ح ص)
تهالُ	لم تهالْ	لم تهلْ
• ta/hā/lu →	lam/ta/hāl →	lam/ta/hal
	(ص ح ح ص)	(ص ح ص)

٢- المضارع الذي باشرته نون التوكيد:

نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿لتبلونّ في أموالكم وأنفسكم ولتسمعُنّ﴾[١]، ذكر ابن هشام أنّ الأصل في لتسمُعنّ ← لتسمعونَنّ، "فحذفت نون الرفع استثقالاً لاجتماع الأمثال، فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين"[٢].

نلحظ أنّ الظاهرة النحويّة قد فسّرت عند قدامى اللغويين لسببين:

أولهما: الاستثقال؛ لذا حذفت النون لاجتماع الأمثال:

لتسمعونَنّ ← لتسمعُونّ

↓

تحذف

(١) آل عمران، ١٨٦.

(٢) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ٧١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانيهما: التقاء الساكنين، وهما الواو، والنون الأولى للتوكيد:

ويرى النظام المقطعي أنّ السبب الأوّل مردّه التفسير الصوتي البحت، إذ يعود إلى قانون اختزال الجهد النطقي، أو ما يسمّى السهولة والتيسير أو الخفة؛ لئلا تلفظ ثلاثة نونات تترى، وهذا التفسير لا يتعارض وما يراه القدامى، نمثّله في الخطوات الصوتيّة والمقطعيّة الآتية:

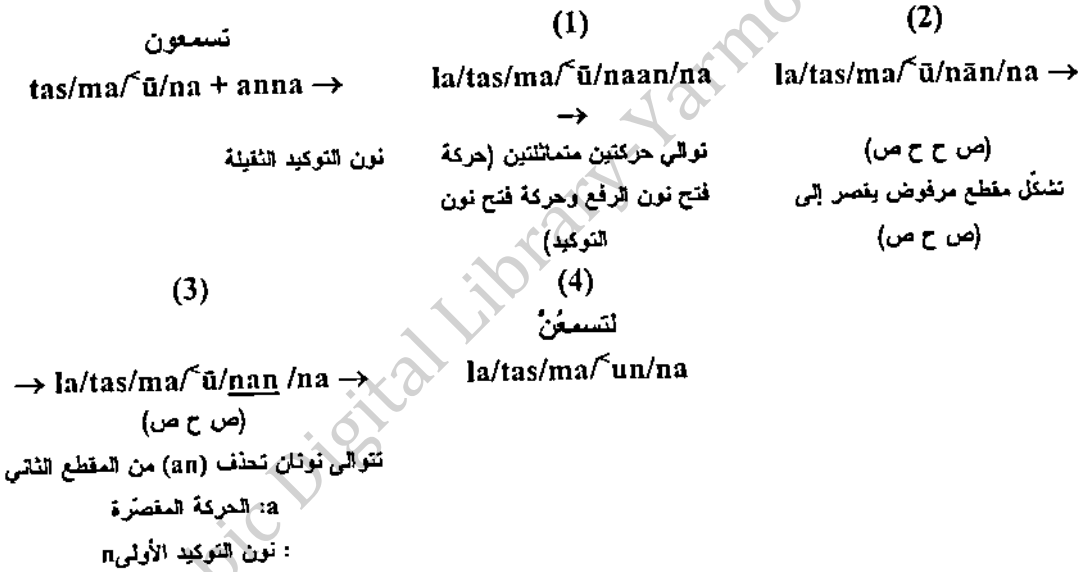

لكن التفسير الصوتي لا يوافق السبب الثاني في تفسير هذه الظاهرة، وذلك لاختلاف نظرة المحدثين عن القدامى لصوت الواو التي عدّت عندهم صوتاً ساكناً. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ حذف النون أدّى إلى وجود المقطع الصوتي المكروه (ص ح ح ص)؛ لذا تبعاً للنظام المقطعي قصّر صائت الضم الطويل ليصبح صائتاً قصيراً؛ تمثّله:

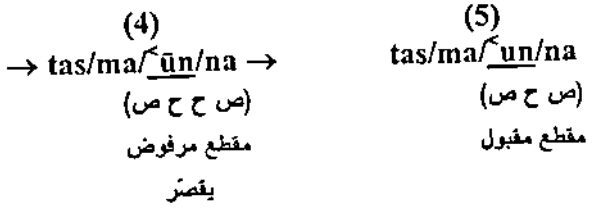

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قد يقال في هذا المقام إنّ ثمّة ظواهر نحويّة تجيز وجود المقطع المكروه السابق في تركيبها، في نحو:

١- إضافة الجمع إلى كلمة معرفة بأل؛ مثل:

	(5)	(4)
• حاضري المسجد:	ḥ a/ḍ i/ril/mas/gid	ḥ ā/ḍ i/rīl/mas/gid →
	(ص ح ص)	(ص ح ح ص) مقطع مرفوض وصلاً يقصّر نطقاً
• اخشَوا القومَ:	ih/ša/wul/ḳ aw/ma	ih/ša/wūl/ḳ aw/ma →
	(ص ح ص)	(ص ح ح ص) مقطع مرفوض وصلاً يقصّر نطقاً

٢- فعل الأمر المؤنث؛ نحو:

• اذكري الله:	../ril/.. → (ص ح ص)	...ku/rīl/lā... → (ص ح ح ص) مقطع مرفوض وصلاً يقصّر نطقاً
• اسمعي النصيحة:	.../ʿin/... (ص ح ص)	..ma/ʿīn/na.. → → (ص ح ح ص) مقطع مرفوض وصلاً يقصّر نطقاً

إنّ وجود هذا المقطع في مثل هذه البيئات النحويّة لا بدّ منه، لأنّهم "لو حذفوا لالتبس الواحد بالجميع، والأنثى بالذكر"(١).

أمّا في غير هذه المواضع في نحو: "هذه حُبلى الرجل، ومغزى القوم، وأنت تريد المغزى والحبلى، كرهوا أن يصيروا إلى ما هو أثقل من الألف، فحذفوا حيث لم يخافوا التباساً"(٢).

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١٥٧/٤؛ ويُنظر: المبرّد، المقتضب، ٢٢/٣.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١٥٦/٤؛ ويُنظر: المبرّد، المقتضب، ٢١٠/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانياً: المزدوج الحركي:

تباينت المسمّيات عند اللغويّين لوضع مصطلح للمزدوج الحركي، فنعتوه بـــ"الصوت المركّب"(١)، و"صوت المدّ المركّب"(٢)، والمزدوج(٣)، و"الحركة المزدوجة"(٤). لكنّهم أجمعوا على ماهيّته، بأنّه "تتابع الحركة وشبه الحركة في مقطع واحد"(٥).

ويُعنى بالحركات صوائت الفتح والضم والكسر القصيرة والطويلة، أمّا شبه الحركة فالواو والياء الصامتين؛ لأنّهما تعدّان من الناحية الصوتيّة (أشباه حركات)، ومن الناحية الصرفيّة (أشباه صوامت)؛ لأنّهما يتحمّلان الحركة كما يتحمّلها الصامت(٦).

يرى اللغويّون أنّ النظرة الصرفيّة العربيّة للمزدوج الحركي تتمثّل في اعتباره وحدتين صوتيّتين منفصلتين تمام الانفصال، وأنّ هذا التتابع يؤدّي وظيفة صوت واحد؛ أي أنّ هذا التتابع وحدة واحدة في أثناء التأليف الصوتي(٧). فالمزدوج عبارة عن "رمزين يمثلان صوتاً واحداً، يشير الأول منهما إلى نقطة الابتداء، بينما يحدّد الآخر اتجاه الحركة"(٨).

---

(١) أنيس، الأصوات اللغويّة، ١٦١.

(٢) مطلبي، في الأصوات اللغويّة، ٤٣-٤٤.

(٣) الشايب، أثر القوانين الصوتيّة، ٤٠٨.

(٤) يُنظر: الكناعنة، أثر الحركة المزدوجة، ١٩.

(٥) السابق، نفسه.

(٦) يُنظر: بشر، دراسات في علم اللغة، ٧١.

(٧) يُنظر: الكناعنة، أثر الحركة المزدوجة، ٢٢.

(٨) الشايب، أثر القوانين، ٤٠٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أشكال المزدوج الحركي:

المزدوج الحركي نوعان: صاعد وهابط.

أمّا الصاعد فيتألّف من شبه حركة تليه الحركة، سواء أكانت قصيرة أم طويلة. والهابط عكسه؛ أي أنّ الحركة تأتي أوّلاً تليها شبه الحركة، وبذلك فإنّ الصيغ النظريّة المفترض وجودها لهذين النوعين هي:

مزدوج حركي صاعد		مزدوج حركي هابط	
مع الحركة القصيرة	مع الحركة الطويلة	مع الحركة القصيرة	مع الحركة الطويلة
ya	Yā	ay	āy
yi	yī	iy	īy
yu	yū	uy	ūy
wa	wā	aw	āw
wi	wī	iw	īw
wu	wū	uw	ūw

يرى الشايب أنّ العربيّة تبقى من بين هذه المزدوجات:

١- الصاعدة (ya) و(wa)، أمّا المزدوجات الأربعة الباقية فقد التزمت بالمخالفة بين عنصري كل منهما، إذا وقعت في حشو الكلمة، وخصوصاً في الأفعال. ولكنّها تبقي عليها إذا كانت في بداية الكلمة بشكل عام، وذلك نحو: وَجد، وشاح، يُناضل، يَسار، يِعار[١].

٢- الهابطة: يقول الشايب: "لم تبق العربيّة إلا اثنتين منها، وهما (aw)، (ay)، والتزمت بالمخالفة بين عنصري المزدوج من الأنواع الأربعة الباقية"[٢]. ويرى عبد التوّاب أنّ

---

(١) يُنظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، ٤٢٣.

(٢) يُنظر: السابق، ٤٠٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

انكماش المزدوج الحركي مظهر من مظاهر السهولة والتيسير في اللغة، إذ يتحوّل المزدوج (aw) إلى ضمة طويلة محالة في مثل نطقنا اليوم كلمة: يوم بدلاً من يَوْم هكذا (yawm → yōm)، والمزدوج (ay) إلى كسرة طويلة ممالة، نحو: بَيْت ← بيت هكذا: (bayt → bīt)، ويفسر هذا التحوّل إيثاراً للانتقال من العسير إلى اليسير من الأصوات[١].

ويضيف إليه مرعي بأنّ اللغة العربيّة في تطوّرها قد مالت إلى التخلّص من الصوت المركّب إلى صوت لين طويل كما في نطقنا الحاضر لكثير من الألفاظ، نحو: حَوْض، ليْل... الخ[٢].

لكن ثمّة ألفاظ في لهجاتنا الحاليّة ما زالت تحتفظ بهذا المزدوج الحركي، لا سيّما اللهجة اللبنانيّة، إذ يقولون: غنَّيْت (ay)، يا لَيْت (ay)، اللَّيْل (ay)، صوْت (aw)، وحَوْضه (aw).. على الرغم من ميول بعض اللهجات الأخرى إلى التخلّص منه كما ذكر مرعي.

ترى الدراسة أن لصيغ المزدوج الحركي المفترضة – كما ذكر سابقاً – وجوداً في العربيّة وإن كانت الشواهد قليلة، وليس كما ذكر الشايب أنّ العربيّة أبقت على المزدوجين الهابطين (ay) و(aw)، والصاعدين (ya) و(wa)، وذلك كما جاء في قوله: ﴿**ولا تنسَوْا الفضلَ** بينكم﴾[٣]، و﴿أولئك الذين اشتَرَوا الحياة الدنيا﴾[٤]، فالمزدوج (wu) موجود عند اتصال الفعل الناقص بالفاء في نهاية الكلمة، وليس كما ذكر الشايب أنّها تأتي في بداية الكلمة فحسب.

وثمّة شاهدان على وجود المزدوجين (yu) و(yi) كما جاء في:

---

(١) يُنظر: عبد التواب، **التطوّر اللغوي**، ٥٠.

(٢) يُنظر: مرعي، **المصطلح الصوتي**، ١٤٨.

(٣) البقرة، ٢٣٧.

(٤) البقرة، ٨٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قول الشاعر[١]:

تــراهُ – وقَــدْ فــاتَ الــرماةَ – كأنّــهُ أمــام الكــلاب مُصْــغِيُ الخَــدِّ أصلمُ

وقول الآخر[٢]:

لا بــارك الله فــي الغوانِــي هَــلْ يُصْــبْحِنَ إلا لَهُــنَّ مُطَّلَــبُ

وعرض كانتينو[٣] كثيراً من الكلمات التي أبقت على حركتها المزدوجة.

وعلة وجود المزدوجات في اللغة خشية اللبس بين الأبنية[٤]، نحو: (دَعَوْا للجماعة: da/ʿaw) وبحذف المزدوج أو شبه الحركة، يلتبس الفعل وصيغة المفرد (دعا: da/ʿā)، ومثله في (أَيْنَ: ay/na')، فإذا حذف شبه الحركة أو المزدوج لاختلف البناء، ومعنى الكلمة، وكذا الإبقاء عليه في مثنى الاسم المنقوص، نحو: (قاضيان ka/di/yān).

"وسلوك العربيّة في التضحية بشبه الحركة، يرجع إلى قانون الاقتصاد في الجهد، ذلك أنّ أشباه الحركات يحتاج نطقها إلى جهد عضلي أكثر من الحركات، وعليه فإنّ الحركات ما هي إلا نفس طليق حرّ، إلى جانب ذلك فإن الحركات أوضح في السمع من أشباه الحركات"[٥].

المزدوج الحركي وأثره في الظاهرة النحويّة:

يفسّر المزدوج الحركي بعض الظواهر النحويّة التي عدّها علماء العربيّة استثقالاً، أو حذفاً، أو يجوز ولا يجوز، أو الأفصح أن يقال كذا.

---

(١) ابن جنّي، الخصائص، ٢٥٨/١.

(٢) يُنظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ٣٠٢/١.

(٣) يُنظر: كانتينو، دروس في علم أصوات العربيّة، ١٦٨-١٧١.

(٤) للمزيد: يُنظر: الشايب، أثر القوانين، ٤٠٩ وما بعدها.

(٥) السابق، ٤٠٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نذكر منها:

إعراب الاسم الناقص:

نحو جاء قاضٍ، ومررت بقاضٍ. فقد ذهب علماؤنا إلى أنّ الأسماء المنقوصة تحذف ألفها عند الرفع والجر استخفافاً؛ لاعتبارهم أنّ الإعراب المقدّر يأتي نتيجة انتهاء الكلمة بحرف معتل ضعيف، تستثقل عليه الحركات، كما في الواو والياء، أو تتعذر كما في الألف.

ويرى التفسير الصوتي لهذه الظاهرة وجود المزدوج الحركي في البنية التركيبيّة للكلمة، ممّا يؤدّي إلى حذفها عند تنويني الرفع والجر، لتشكّل المزدوج الحركي غير المرغوب فيه.

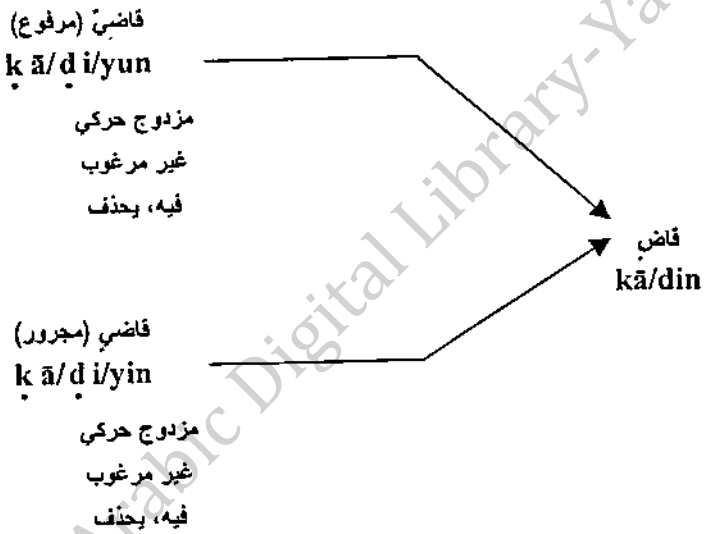

نتج بعد حذف المقطع الأخير، المقطع القصير ḍi، ولأنّ العربيّة تهرب من الوقوف على مثل هذا المقطع تمّ اختيار ما يلي، كما ورد في أقوال السلف السابقة:

١- الوقوف على التنوين: مقطع ساكن /ḍin/.

٢- الوقوف على الساكن بحذف الصائت القصير (الكسرة) /kāḍ/.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣- مدّ الصائت القصير إلى صائت طويل /ḍī/، يدلنا على ذلك ما ذكره سيبويه بقوله:

"وسألت الخليل عن (القاضي) في النداء، فقال: أختارُ يا قاضي لأنّه ليس بمنوّن، كما أختارُ (هذا القاضي)"(١).

ثانياً: بقائها أو حذفها في حالة النصب؛ وذلك لتشكّل المزدوج /ya/ المستخدم في اللغة العربيّة أكثر من غيره من المزدوجات، ومع ذلك فإنّ العرب تحاول التخلّص منه، وما يعزّز قولنا ما ذكره صاحب الكتاب له: "ومع هذا أنّه لما تحرّكت الياء أشبهت غير المعتل، وذلك قولك: رأيت القاضي، وقال الله عز وجل: ﴿**كلا إذا بلغت التراقي**﴾(٢)، وتقول: رأيت جواري"(٣).

ومن أمثلة أثر الحركة المزدوجة:

- حذف شبه الحركة من بنية الاسم المنقوص في جمع المذكر السالم، هكذا:

(1)
قاضي + ون ←
k ā/ḍ iy + ūn ←

(2)
← قاضيون
k ā/ḍ i/yūn ←
يسقط شبه الحركة (y) من المزدوج الصاعد غير المرغوب فيه

(3)
k ā/ḍ iūn
وجود حركتين مختلفتين متتاليتين، تؤثر الضمة على الكسرة لأهمية وجود الضم فتقلبها ضمة (i ← u)

(4)
k ā/ḍ uūn ←
تتوالى حركات الضم الطويلة والقصيرة فتُمتص القصيرة

(5)
قاضون
k ā/ḍ ūn

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١٨٤/٤.

(٢) القيامة، ٢٦.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١٨٤/٤.

- حذف شبه الحركة من الفعل المضارع المعتل نحو:

(1)	(2)	(3)
يدعُوُ		يدعُوْ
yad/ʿu/wu →	yad/ʿuu →	yad/ʿū
مزدوج صاعد مرفوض يسقط منه شبه الحركة (w)	توالي حركتي الضم المتماثلتين فتصبحان حركة ضم طويلة	

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثاً: المماثلة والمخالفة:

قبل الولوج إلى قانوني المماثلة والمخالفة، وأثرهما في الظواهر النحويّة، لا بدّ لنا من وقفة مع المصطلحات الصوتيّة التي التبست اصطلاحها على اللغويّين، ودعتهم ليطلقوا على المماثلة عدّة مصطلحات على المفهوم الواحد، وتعريف عدّة مفاهيم لمصطلح واحد، منها: المجاورة والحمل على الجوار، والإتباع، والإتباع الحركي، والمماثلة.

أوّلاً: المجاورة:

الجوار والمجاورة والجار (لغة) الذي يجاور[١].

أمّا (اصطلاحاً) فهي إعطاء الشيء حكم الشيء إذا جاوره[٢].

وتتأثّر الأصوات المتجاورة بعضها في بعض سواء أكانت صوامتاً أو صوائتاً، تأثّراً مقبلاً أو مدبراً.

وقد اهتم بعض المحدثين في ظاهرة الجوار؛ حتى أثمرت أبحاثاً تحمل هذا المصطلح، نذكر منها: الحمل على الجوار في القرآن الكريم لعبد الفتاح الحموز، والحمل على الجوار بين القبول والاعتراض لـــحنّا حداد.

خصّص الأوّل منهما للظاهرة أربعة فصول قيدها تحت: الحمل على الخفض، والحمل على نقل حركات الحروف، والحمل على الإتباع في حركات الإعراب، والحمل على الخفّة، وكلّها تدخل في صلب التأثّر الجواري تأثّراً مقبلاً أو مدبراً. لكنّه عندما تناول حركات الإعراب جعلها في مصطلح "الإتباع" تبعاً لملاحظات قدامى اللغويين على الشواهد المتناولة.

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، (جور).

(٢) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٦٨٢/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويرى حنّا حداد أنّ الظاهرة عنده قد امتطت عنانها في الشواهد اللغويّة خفضاً ورفعاً ونصباً وجزماً، تحذوها آراء العلماء بين معارض ومؤيّد. ثمّ ينتصر للظاهرة ويجوّزها بوصفها مظهراً اختصّت به لغات بعض القبائل العربيّة لا بوصفها ضرورة من الضرائر التي لا يجوز الاحتجاج بها، أو شذوذاً لا يصحّ الأخذ به، والقياس عليه.

وفي أثناء عرضه للشواهد يأتي بآراء العلماء لتوضع معظم أسبابها في بوتقة مصطلح "الإتباع".

ثانياً: الإتباع:

الإتباع (لغةً): هو التلوّ. جاء في العين[١]: "إنّ التابع: التالي، ومنه التتبّع والمتابعة والإتباع، يتبعه: يتلوه"، وفي اللسان[٢]: "الإتباع أن يسير الرجل، وأنت تسير وراءه، وتَبِع الشيء في الأفعال: سرت في أثره".

أمّا (اصطلاحاً)، فقد صرّح ابن فارس في قوله: "للعرب الإتباع، وهو أن تُتبع الكلمةُ الكلمةَ على وزنها أو رويّاً إشباعاً وتأكيداً، كقولهم: ساغبٌ لاغبٌ، وهو خبٌّ ضبٌّ"[٣].

يرى عفيفي، من المحدثين؛ أنّ (الإتباع) يكون في الحركات، وأنصاف الحركات، وهو تشابه حركتين متتاليتين[٤]. ويضع فرقاً بينه وبين (التماثل)، في قوله: "إذا كنّا قد فهمنا التماثل على أنّه توافق وانسجام بين الحروف في مخارجها وصفاتها، فينبغي أن نشير إلى أنّ الإتباع في

---

(١) يُنظر: الخليل، **كتاب العين**، (تبع).

(٢) يُنظر: ابن منظور، **لسان العرب**، (تبع).

(٣) ابن فارس، **الصاحبي**، ٢٠٩ (طبعة دار الكتب العلميّة).

(٤) يُنظر: عفيفي، **ظاهرة التخفيف**، ١٦٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

توافق الحركات وانسجامها، كذلك أنصاف الحركات"[١]؛ أي أنّه يجعل مصطلح "الإتباع" للحركات وأنصاف الحركات، بينما "التماثل" عنده يتم في الصوامت.

ويؤيّده مرعي بتعريفه للإتباع بقوله: "هو أن تتبع حركةُ الصوت حركةَ الصوت الذي قبله، والذي بعده؛ للانسجام الصوتي بين الحركات، نحو قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿الحمدُ لله﴾ الحمدِ لله، والحمدُ للهُ إذا اتبعت حركة اللام حركة الدال"[٢].

فعفيفي ومرعي يذهبان إلى أن الإتباع يتم في الحركات، إلا أن هناك تناقضاً في مواضع أخرى نراها عند الباحثين:

فعفيفي يضع مصطلحاً آخر غير الإتباع والتماثل، وهو (المجانسة)، وذلك في التأثر العكسي؛ أي في إتباع الأول للثاني. يقول: "ليس هذا إتباعاً لمجرد الإتباع، ولكنه تجانس؛ لأنّ الإتباع هو أن يكون الثاني تابعاً للأول، وليس العكس"[٣]. وذلك في نحو: الحمدِ للهِ، فهو بهذا يرى أن (الحمدُ للهِ) إتباع، أمّا في (الحمدِ لله) تجنيس، واستدل[٤] على ذلك بإشارة الأنباري[٥] لإتباع همزة الوصل لعين الكلمة، وهو عبارة عن حرف يجب أن تكون حركته تابعة لحركة العين طلباً للمجانسة.

---

(١) عفيفي، **ظاهرة التخفيف**، ١٤٩.

(٢) مرعي، **التشكيل الصوتي**، ١٧٤.

(٣) عفيفي، **ظاهرة التخفيف**، ١٦٦.

(٤) يُنظر: السابق، نفسه.

(٥) الأنباري، **الإنصاف**، ٤٣٦/٢ (نقلاً من عفيفي، ١٦٦).

© Arabic Digital Library Yarmouk University

لكن الأنباري ذكر حالتي (الحمد لله) بالكسر والضم، بقوله: "كسروا ما يجب بالقياس ضمّه، وضمّوا ما يجب بالقياس كسره للإتباع طلباً للمجانسة"[١]، فلم يخصص إتباع أي الصوتين للآخر، إنّما عمّم الحالتيْن، وذكر تسميتها، وسببها الصوتي.

فما ذهب إليه عفيفي يعدّ تكلفاً لا داعي له، وكان من الأفضل أن يرى الحالتين في باب واحد؛ لأن الحركة تبعت الحركة المجاورة؛ بسبب الجوار؛ من أجل التجانس الصوتي إذا أراد أن يعلل العلّة، وعلّة العلّة. كما أنّ الحركة إذا ما تلت الحركة التي تسبقها، هل تختلف عن تماثلها للحركة التي تليها؟ فالحصيلة أنّ الحركتين متماثلتان.

أمّا مرعي فقد ذكر في موضع آخر تعريف المماثلة بأنّها تأثّر الصوت بالصوت الذي يليه أو الذي قبله تأثّراً يجعله مثله أو قريباً منه في الصفة أو في المخرج تحقيقاً للانسجام الصوتي في الألفاظ والكلام، وتوفيراً للجهد العضلي الذي يبذله الإنسان في أثناء النطق[٢]. ويستشهد ببعض الشواهد، منها قولهم: الحمدُ لله، والحمدِ لله، فهو بهذا يرى أنّ الإتباع يتم بين الحركات، أمّا التماثل فهو للأصوات الصامتة والأصوات الصائتة.

ويذهب أبو دلو إلى أنّ المجاورة والإتباع ظاهرة واحدة متعدّدة الوجوه، ومن الخطأ الفصل بينهما، وأنّ الإتباع استجابة للمجاورة، واقتضاء لها، وأنّ المجاورة من أهم الأسس التي يقوم عليها الإتباع بمظاهره وأشكاله المختلفة، ويرى أنّ الإتباع يحوي على مظاهر كثيرة من

---

(١) الأنباري، الإنصاف، ٤٣٦/٢؛ (نقلاً من عفيفي، ١٦٦).

(٢) مرعي، المصطلح الصوتي، ١٣٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بينها "الإتباع للمجاورة"[١]. علماً بأنّ الباحث يهدف من "دراسة الإتباع في العربيّة بوصفه ظاهرة لغويّة أسلوبيّة مستطرفة في كلام العرب"[٢] على حد قوله.

ولعل الهدف من الإتباع في أسلوب العرب ما ذكره ابن الأعرابي بأنّ العرب "لمّا أكّدوا فقالوا: أجمعون، أكتعون، أبصعون، أبتعون، لم يعيدوا أجمعون ألبتة، فيكرّروها.. فعدلوا عن إعادة جميع الحروف إلى البعض؛ تحامياً مع الإطالة لتكرار الحروف كلّها"[٣].

فالأصل في الإتباع عند أبي دلو أن تتبع الكلمةُ الكلمةَ مأخوذة منها بتغيير بعض الحروف، وترك الأكثر على الأغلب؛ لتكون هذه المجانسة في الصوت وسيلة لتأكيد معنى الكلمة الأولى[٤].

ويضيف بأنّه "عند تتبّع أمثلة الإتباع في مصادرها نجد أنّ المخالفة إنّما تقتصر على حرف واحد في أغلب الأحيان، وغالباً ما يكون هذا الحرف هو فاء الكلمة، أمّا الحرف الأخير أو الرويّ فيكون واحداً بين الكلمتين؛ وذلك لتحقيق درجة أكبر من المجانسة الصوتيّة التي يقوم عليها الإتباع"[٥].

نخلص من هذا إلى أنّ الإتباع وسيلة أسلوبيّة أنتقتها ألسنة العرب؛ لرغبتهم في التوكيد والتنغيم والأسجاع، ولعل هذا التفسير أقرب إلى تسمية الظاهرة "إتباعاً" عند التحدّث عن الأسلوب، فهو ظاهرة أسلوبيّة. لكنّنا نجد إشارات في ثنايا الكتب مفادها أنّ الإتباع يتم في البنى؛ نحو: اضترب ← اضطرب، وفي الظاهرة النحويّة؛ مثل: الحمدُ لله ← الحمدِ لله، ممّا جعل

---

(١) يُنظر: أبو دلو، الإتباع في العربيّة، ١٦١.
(٢) السابق، ٢١٤.
(٣) ابن جني، الخصائص، ٨٣/١.
(٤) يُنظر: أبو دلو، الإتباع في العربيّة، ٦١.
(٥) السابق، ٦٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بعض اللغويّين يطلقون عليه مصطلحات مختلفة، فمنهم مَن أدرجها في "المجاورة"، ومنهم مَن ذكرها في "الإتباع الحركي"، ومنهم مَن ارتآها في المماثلة.

ثالثاً: المماثلة:

المماثلة (لغة) لا تكون إلا في المتفقين، فإذا قيل: هو مِثْله على الإطلاق فمعناه أنّه يسدّ مسدّه[١].

أمّا (اصطلاحاً) فيعرّفها استيتيّة بأنّها: "تأثّر صوت بصوت مجاور، بحيث يكتسب منه بعض خصائصه، وصفاته النطقيّة، أو يفقد الصوت المتأثّر بعض خصائصه الأصليّة ليماثل بذلك أحد الأصوات المجاورة"[٢].

وتتم "المماثلة" بين الحركات والصوامت بأنواعها، وبين الحركات وأشباه الحركات، وبين الحركات كذلك[٣]. لذا؛ فإنّ الدراسة ترى أنّ "المجاورة"، تحمل في طيّاتها: "الإتباع"، و"المماثلة"، و"الحمل على الجوار".

- فالإتباع: ظاهرة أسلوبيّة؛ لدراسة الكلام المتجاورة، المتبوع للتابع.
- المماثلة: قانون تماثل الأصوات؛ صوامت وحركات؛ في البنى الصرفيّة والتراكيب النحويّة المتجاورة المتصلة؛ أي "تتأثّر الأصوات اللغويّة بعضها ببعض في المتصل من الكلام"[٤].

---

(١) يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، (مثل).

(٢) استيتيّة، تحليل الظواهر الصوتيّة، ١٦٦.

(٣) يُنظر: القرالة، الحركات في اللغة، ٥٦ وما بعدها. ستعرضها الدراسة فيما يلي.

(٤) مرعي، المصطلح الصوتي، ١٣٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- والحمل على الجوار[١]: ظاهرة نحويّة، لدراسة حركة التأثير الجواري المنفصل عند إلغاء الحركة الإعرابيّة، التي عدّها بعض اللغويّين لهجة قبائل عربيّة، فهذه القبائل تميل صوتيّاً إلى المجاورة من أجل التجانس الصوتي. وهذه الظاهرة تابعة لقانون المماثلة.

قانونا المماثلة والمخالفة:

تمثّل المماثلة والمخالفة قانونين ذوي مسربين متعاكسي الاتجاه في الدرس اللغوي، فالمماثلة كما يذكرها المحدثون: "تأثّر الأصوات المتجاورة بعضها ببعض تأثّراً يؤدّي إلى التقارب في الصفة أو المخرج تحقيقاً للانسجام الصوتي، وتيسيراً لعمليّة النطق، واقتصاداً في الجهد العضلي"[٢].

فإذا كانت المماثلة تعمل على تقريب الأصوات ومماثلتها؛ فإنّ المخالفة تعمل ضدّها؛ فهي تعمل على التفريق بين الأصوات المتماثلة[٣]، فالمخالفة "تعديل الصوت الموجود في سلسلة الكلام بتأثير صوت متجاور، ولكنّه تعديل عكسي يؤدّي إلى زيادة مدى الخلاف بين الصوتين"[٤].

وتهدف المماثلة إلى تسهيل النطق، وتقليل الجهد العضلي، وتحقيق المجانسة أو الانسجام بين الأصوات[٥] عن طريق المماثلة بين الصوتين المتجاورين، والغاية من المخالفة ليست بعيدة

---

(١) يُنظر: ما عرضته الدراسة تحت العنوان نفسه.

(٢) يُنظر: مطر، لحن العامّة في ضوء الدراسات اللغويّة الحديثة، ٢٠٥.

(٣) خريسات، التفسيرات الصوتيّة، ٢٩٧.

(٤) القرالة، الحركات في اللغة، ٧٦.

(٥) يُنظر: مرعي، المصطلح الصوتي، ١٣٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عن هذا، ولكنّها هنا عن طريق المخالفة بين الصوتين المتماثلين، فمثلما تتحقّق الخفّة في المماثلة بين الصوتين أحياناً، فإنّها كذلك تتحقّق عن طريق المخالفة بينهما[١].

والمتتبّع لآراء العلماء في الدرس اللغوي يجد أنّ الحديث عن القانونين يتجه في معظمه في الأصوات الصامتة، وقد نجد للقدماء ما يسوّغ هذا الاتجاه، حيث انصبّ اهتمامهم على الأصوات التي تشكّل البنية الرئيسة للكلمة أو قاعدتها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد تركّز اهتمامهم على النواحي الإعرابيّة من حيث نوع الحركة، وعلّة ملازمة هذا النوع لأواخر الكلمة، ومن هنا كان جلّ اهتمامهم منصبّاً على وظيفة الصوت لا على طبيعته وخاصّة للحركات، وهذا جهد نجلّه، فقد كان دافعهم الغيرة على العربيّة ومواجهة اللحن الذي داخل الألسنة آنذاك[٢].

جاءت المماثلة عند القدماء، في نحو إشارة سيبويه "بالمضارعة" في باب الحرف الذي يضارع حرفاً في موضعه[٣]، وبـــ"الإتباع"[٤] أيضاً؛ وهي عند ابن جني "الإدغام الأصغر"[٥].

وقد تنبّه القدماء أيضاً على ظاهرة المخالفة، كما ورد عند سيبويه[٦] في حديثه عن إبدال الياء مكان اللام لكراهيّة التضعيف، وذكرها المبرّد في باب ما شبّه من المضاعف بالمعتل[*].

---

(١) يُنظر: خريسات، التفسيرات الصوتيّة، ٢٩٨.

(٢) يُنظر: القرالة، الحركات في اللغة، ٥٣.

(٣) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ٤/٤٧٧-٤٧٨.

(٤) السابق، ٤/١٩٥.

(٥) ابن جنّي، الخصائص، ٢/١٤١.

(٦) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ٤/٤٢٤.

(*) المبرّد، المقتضب، ١/٢٤٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعند ابن جني[١] في بابه العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف بما أسماه أيضاً "إحالة الصنعة"[٢]، وتحدّث عنها الاستراباذي[٣] لثقل التقاء المثلين:

وثمّة إشارات عند علماء القراءات القرآنيّة، أدركوا بها هذه الظاهرة، نحو: الفرّاء[٤]، والنحّاس[٥]، وابن خالويه[٦].

"أمّا المحدثون فقد عرضوا للمخالفة في الصوامت والحركات؛ إلاّ أنّ إشاراتهم للمخالفة اتجهت – في معظمها – للصوامت، وكذلك الحال في المماثلة"[٧].

سبق وأشرنا إلى استخدام المحدثين لمصطلحات المماثلة المختلفة، وكان الحال نحوه في المخالفة، وكأن بعض المصطلحات الصوتيّة لم يستقر أمرها بعد؛ فـــفندريس[٨] يُطلق عليها مصطلح (المفارقة)، ويسمّيها البكوش[٩] (التباين)، ويراها حجازي[١٠] (المغايرة)، وهي عند معظم اللغويّين المحدثين (المخالفة)، نحو رمضان عبد التوّاب[١١]، ومالمبرج[١٢]، ومرعي[١٣].

---

(١) انظر: ابن جنّي، الخصائص، ٣/٢٠-٢١.
(٢) يُنظر: السابق، ٣/٩٠-٩١.
(٣) يُنظر: الاستراباذي، شرح الشافية، ٣/٢٣٨-٢٣٩.
(٤) يُنظر: الفرّاء، معاني القرآن، ٣/٢٦٧.
(٥) الزمخشري، الكشاف، ١/١٥٦.
(٦) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ١٨.
(٧) القرالة، الحركات العربيّة، ٧٦.
(٨) يُنظر: فندريس، اللغة، ٩١.
(٩) يُنظر: البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ٧٢.
(١٠) يُنظر: حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ٨٧.
(١١) يُنظر: عبد التوّاب، التطوّر اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ٣٧.
(١٢) يُنظر: مالمبرج، الصوتيات، ٨٨.
(١٣) يُنظر: مرعي، المصطلح الصوتي، ١٣٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد ناقش خريسات[١] موقفهم منها، وكيف تباينت مفاهيمهم لها ومصطلحاتهم لتسميتها، حتى عرض فوفّى، ثمّ خلص إلى أنّ أطلق عليها مصطلح "المخالفة" التي تضاد المماثلة. وهذا ما تؤيّده الدراسة.

المماثلة وأثرها في الظاهرة النحويّة:

يسعى نظام العربيّة إلى تحقيق قانون التماثل، لتقليل الجهد العضلي أثناء النطق بالكلام. فمن المظاهر التي أثّر هذا القانون على بعض الظواهر النحويّة، ما يأتي:

- كسر الدال في قوله تعالى: ﴿الحمدِ لله ربِّ العالمين﴾[٢]، والأصل أن تكون بالضم للابتداء.

وجّه القدامى هذه القراءة بعدّة أوجه، نذكر منها:

قول الفرّاء: "مَن خفض الدال من (الحمد) فإنّه قال: هذه كلمة كثرت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد، فثقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة، أو كسرة بعدها ضمّة، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد، مثل (إبِل)، فكسروا الدال؛ ليكون على المثال من أسمائهم"[٣].

ورأى ابن جني في مثل "هذا اللفظ كثر في كلامهم وشاع استعماله، وهم لما كثر في استعمالهم أشدّ تغييراً... فلما اطرد هذا ونحوه لكثرة استعماله؛ أتبعوا أحد الصوتين الآخر وشبهوهما بالجزء الواحد، وإن كانا جملة من مبتدأ أو خبر"[٤].

---

(١) يُنظر: خريسات، التفسيرات الصوتيّة، ٢٩٣ وما بعدها.

(٢) الفاتحة، ١.

(٣) الفرّاء، معاني القرآن، ٣/١.

(٤) ابن جنّي، المحتسب، ٣٧/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وذهب ابن خالويه بأنّ قراءة "الحسن ورؤبة (الحمدِ لله) بكسر الدال، أتبعا الكسر الكسر، وذلك أنّ الدال مضمومة، وبعدها لام الإضافة مكسورة فكرهوا أن يخرجوا من ضم إلى كسر فأتبعوا الكسر الكسر"(١).

نلحظ أنّ قدامى القوم قد وجّهوا القراءة للثقل، ولكثرة الاستعمال في الكلام، والإتباع لكراهيّة، والإتباع طلباً للمجانسة؛ وأدّى الأمر إلى أنّ جعل بعضهم يرى ضعف هذه القراءة لإبطال الإعراب منها(٢)، أي ذهاب العلامة الإعرابيّة.

يرى التفسير الصوتي أنّ قانون المماثلة بين الحركات أثّر على ضمّة الدال المجاورة للكسرة فماثلتهما؛ وكأنّ صوت الكسر في لغة من كسر الدال يمتلك هيمنة على صوت الضم المجاور له، ممّا أثّر فيه، وفقاً لقانون الجهد الأقوى(٣)، حتى ماثله وفقاً لقانون المماثلة تعبّر عنه المعادلة:

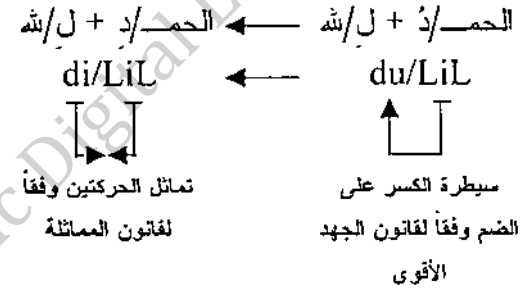

وكذا القول في قراءة من ضم التاء في قوله: ﴿وإذ قلنا للملائكةُ اسجدوا﴾(٤)، بدلاً من كسرها، قد ذهب علماؤنا إلى أنّها إمّا لغة أزد شنوءة، أو أنّها إتباع لحركة الجيم(٥)، أو أنّها

---

(١) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ١٨.

(٢) يُنظر: العكبري، إملاء ما مَن به الرحمن، ١/٥.

(٣) للأصوات سيطرة وهيمنة على بعضها حسب هذا القانون. يُنظر: عبد الجليل، **الأصوات اللغويّة**، ٢٦٨. ويُنظر: Malmberg, **Phonetics**, 100.

(٤) البقرة، ٣٤.

(٥) يُنظر: ابن الجزري، النشر، ٢٠٣/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قراءة ضعيفة؛ لأنّ حركة الإعراب لا تستهلك لحركة الإتباع إلا على لُغيّة ضعيفة كما رأى ابن جنّي[١]، والزمخشري[٢].

وارتأى بعض المحدثين بأنّ هذه الظواهر لغات بعض العرب[٣]، والأمثلة عليها كثيرة.

ويعزي التفسير الصوتي هذه اللغة أو الظاهرة إلى المعادلة الآتية:

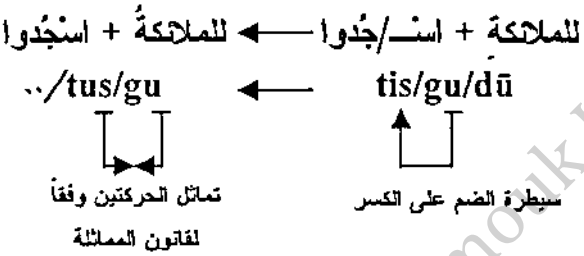

- ومن أمثلة المماثلة أيضاً تأثّر حركة الضم في ضمير النصب والجر للغائب المفرد (هو) عند اتصاله بكسر طويل أو قصير أو ياء تسبقه:

فضمير الغائب (هُوَ) يبقى على حاله إذا كان منفصلاً:

﴿هُوَ اللهُ لا إلهَ إلا هُوَ عالمُ الغيبِ والشهادةِ، هُوَ الرحمن الرحيم﴾[٤].

وعند اتصاله بحرف أو باسم، فإنّ الحركة المزدوجة (wa) تسقط، وتبقى الهاء المضمومة في الحالات التالية؛ وذلك لسهولة نظمها، في نحو:

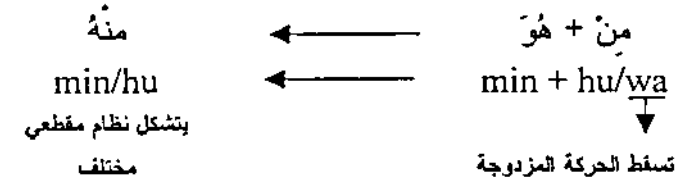

---

(١) يُنظر: ابن جنّي، المحتسب، ٧١/١، ٢٤٠-٢٤٣.

(٢) الزمخشري، الكشاف، ١٥٦/١.

(٣) يُنظر: حنّا، الحمل على الجوار، ٢١٧.

(٤) الحشر، ٢٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكذا في:

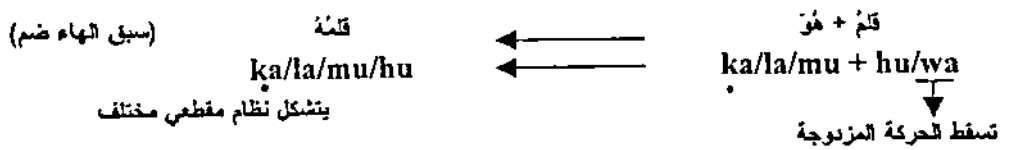

وكذا في:

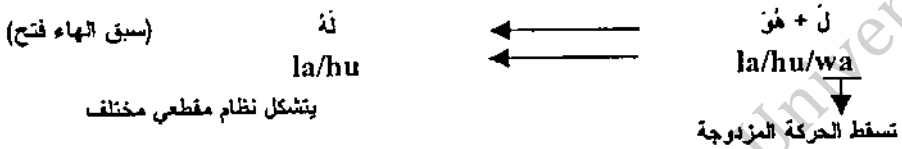

أمّا إذا سبقتها حركة كسر قصيرة أو طويلة أو شبه الحركة (الياء الساكنة) فتصبح حركة الهاء كسرة، في مثل: في كتابِهِ، وفيهِ، وإليْهِ.

وكذا القول في ضمير الغائب الجمع المذكر (هُم)، وجمع المؤنث (هُنّ)، والمثنى (هُما).

يقول سيبويه: "الهاء تكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة.. وذلك قولك: مررت بهي قبل، ولديْهو مال، ومررتُ بدارهي قبل"(١).

ويرى أنّ ما حدث في مثل هذه الظواهر كراهية نطق الضمّة بعد الكسرة(٢)، ومع ذلك فقد نطقها الحجازيّون على الأصل في إشارة سيبويه القائلة: "وأهل الحجاز يقولون مررت بهو قبل، ولديهو مال"(٣)، وأثنى الفرّاء عليه بأنّ مجيء عليهُمْ وعليهِمْ "لغتان، لكل لغة مذهب في العربيّة، فأمّا مَن رفع الهاء فإنّه يقول: أصلها رفع في نصبها وخفضها ورفعها... وأمّا مَن قال عليهِم فإنّه استثقل الضمّة في الهاء، وقبلها ياء ساكنة، فقال: عليهِم"(٤).

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤/١٩٥.

(٢) السابق، ٤/١٩٥-١٩٦.

(٣) السابق، ٤/١٩٥.

(٤) الفرّاء، معاني القرآن، ١/٥.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

والحجّة عند ابن خالويه لمَن ضمّ ﴿وما أنسانيهُ إلا الشيطانُ﴾[١]، "أنّه أتى بلفظ الهاء على أصل ما وجب لها، والحجة لمَن قرأ بالكسر فلمجاورة الياء، ومثله: ﴿ومَن أوفى بما عاهَدَ عليْهُ الله﴾[٢]-[٣]، مع أنّه "أجمع القرّاء على كسر الهاء لمجاورة الياء إلا ما رواه (حفص) عن (عاصم) من ضمّها على أصل ما يجب من حركتها بعد الساكن"[٤].

من الملاحظ أنّ القدامى قد فسّروا هذه الظاهرة بالكراهية والاستثقال، وأنّها لغات وقراءات. قد يميل الدرس اللغوي إلى أنّها لغات بعض العرب، وذلك وفقاً لطبيعة البيئة اللغويّة، لكن الدرس الصوتي يرى تفسيراً آخر لهذه الظاهرة، وهو تأثير قانون الجهد الأقوى، وقانون المماثلة.

ففي:

٣- ﴿أنسانيه﴾، كانت أنسانيُهَو، فسقط المزدوج الحركي (wa) من بنية الكلمة، ثمّ حدث مماثلة بين حركة ضم الهاء وبين حركة الكسر السابقة لها، فأصبحت: أنسانيهِ بكسر الهاء، هكذا:

(1) أنسانيُهَو
'an/sā/nī/hu/wa →
يسقط المزدوج الحركي

(2) أنسانيهُ
'an/sā/nī/hu →
توالي حركتين مختلفتين (غير مباشرتين) يحدث تماثل بقلب الضم إلى كسر

(3) أنسانيهِ
'an/sā/nī/hi
حدوث مماثلة الكسرة بحركة الكسر الممدودة السابقة

---

(١) الكهف، ٦٣.
(٢) الفتح، ١٠.
(٣) ابن خالويه، الحجّة في القراءات السبع، ١٣١.
(٤) السابق، ٢١٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤- وكذا في بِهِ، هكذا:

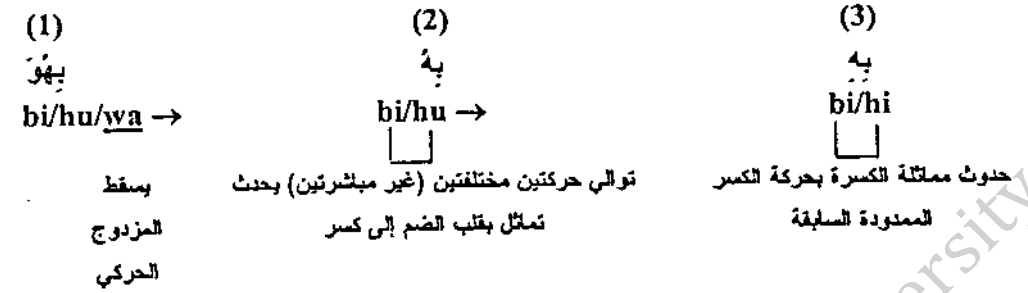

أمّا التفسير الصوتي في مثل: عليْهِ وإليْهِ فيكون بتأثّر حركة الضم بمخرج شبه الحركة (الياء) وفق قانون المماثلة.

فنطق الياء فالكسر أسهل من توالي الياء ثمّ الضم، مثل:

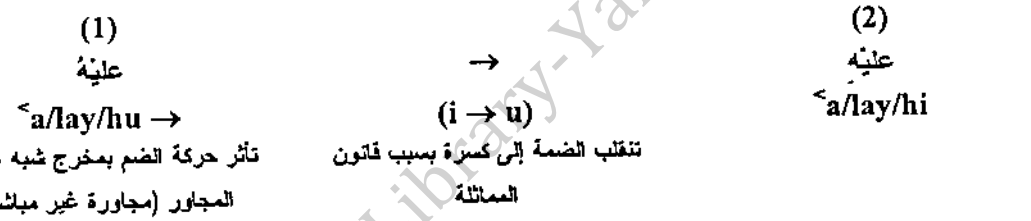

ومن نطق (بهي، ولديهي...) فقد أشبع حركة الحرف الأخير؛ لأنّ النظام العربي يميل إلى المقاطع المغلقة، أو المقاطع المحدودة، لا سيّما في الوقف، ومَن قال: (عليهُمو، وبِهُمو)[1] فعلى الأصل؛ مع الإشباع.

المخالفة وأثرها في الظاهرة النحويّة:

أشرنا إلى أنّ المخالفة تقلب أحد الصوتين المتماثلين؛ لأنّهما يحتاجان إلى جهد عضلي في النطق بهما، لا سيّما في كلمة واحدة؛ ولتيسير هذا المجهود العضلي يقلب أحد الصوتين إلى صوت آخر من الأصوات التي لا تتطلب مجهوداً عضلياً.

---

(١) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ١٩٦/٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١- وللمخالفة أثر في نصب جمع المؤنث السالم، فمن العرب مَن يبقي على توالي التماثل الحركي في هذا الجمع، حتى وُجدت بقايا لغويّة شاهدة على ذلك. لكن لقانون المخالفة أثراً على الظاهرة حتى قُنّنت بنصب جمع المؤنث السالم بالكسر؛ ويُعزى ذلك إلى المخالفة في توالي حركات الفتح؛ في نحو:

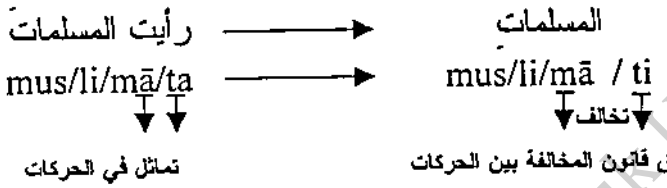

ولعل نصب المفرد بالفتحة في مثل: رأيت الفتاةَ، بتوالي حركات الفتح كما في الجمع المؤنث السالم؛ من قبل التمييز بينهما؛ إذ إنّ توالي حركات الفتح في المفرد هي نفسها في جمع المؤنث السالم؛ فالأصل[1] أن يجري نصب هذا الجمع كنصب المفرد كما في التالي؛ لذا وجدت أمثلة لغويّة نصب الجمع فيها بالفتح كما سبق الإشارة إليه:

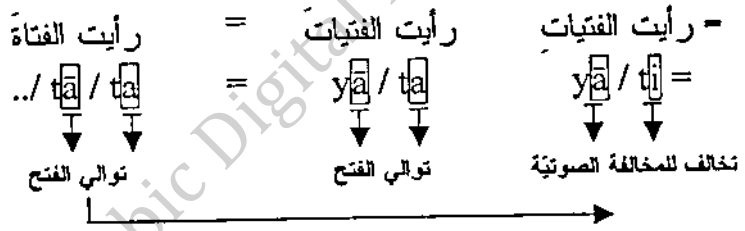

٢- ومن أثر المخالفة أيضاً تحريك نون المثنى بالكسر[2]؛ إذ الأصل في حركة النون الفتح، لذا خولف بين حركتها وحركة علامتي المثنى، هكذا:

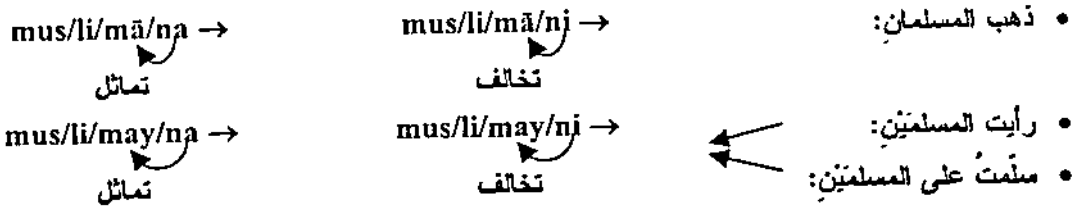

---

(١) يرى بعض اللغويّين أنّ حركة تاء جمع المؤنث السالم في حالة النصب أصلها الفتحة وليست الكسرة. ينظر: عبد التوّاب، التطوّر اللغوي، ٤٣؛ والشايب، أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة العربيّة، ٣٨٨.

(٢) يُنظر: الشايب، أثر القوانين الصوتيّة، ٣٨٩-٣٩٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن صور المخالفة أيضاً، تحريك همزة (هؤلاءِ) بالكسر، إذ الأصل بناء الاسم على السكون، يتضح من خلال الخطوات الصوتيّة والمقطعيّة الآتية:

hā/'u/lā/'i →

- يتشكّل مقطعان مقبولان: (ص ح ح/ ص ح).
- يحرك الصوت الانتهائي بالكسر لمخالفتها حركة الفتح السابقة.

hā/'u/lā' →

(ص ح ح ص)

تكوّن مقطع مرفوض تحرك الصوت الانتهائي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رابعاً: الجذب والدفع:

تُعدّ ظاهرة الجذب والدفع من الظواهر الصوتيّة الحديثة على الدرس اللغوي. فلم يذكرها علماؤنا السلف على شاكلة المحدثين، إنّما كانت ملاحظاتهم تعالج من خلال الأبواب النحويّة والصرفيّة بشكل عام. ففي الأفعال المنصوبة ذكروا أنّه ينصب لدخول العوامل اللفظيّة على الفعل، مثل: أنْ يدرسَ، وكيْ يدرسَ، وغيرهما[١]، وكذلك في جزم الفعل، نحو: لمْ يدرسْ، لمّا يدرسْ... وغيرهما[٢].

وقال ابن يعيش في حذف النون من الأفعال الخمسة المنصوبة والمجزومة، بأنّهم: "جعلوا سقوطها (أي النون) علامة للجزم، والنصب محمول عليه، كما حمل النصب على الجر في تثنية الأسماء... ولا تحذف هذه النون إلا لجزم ونصب، ولا تثبت إلا لرفع"[٣].

وذكر السيوطي أنّ التنوين يحذف من المنادى التماساً للخفة لدخول أداة النداء على الاسم[٤].

أمّا المحدثون، فقد اهتدى بعضهم إلى ماهيّة الجذب والدفع كالسامرائي في تعليقه على قول السيوطي الآنف ذكراً بأنّ "تعليل هذا، أنّ الاسم باعتماده على جزء سابق، وهو (يا) النداء يكون وحدة صوتية ذات طول معيّن محدود، اقتضت هذه الزيادة السابقة حذف التنوين اللاحق التماساً للمحافظة على هذه الوحدة الصوتية الموسيقية.. وربّما استطعنا أن نلتمس العلة نفسها في مسألة نصب الأفعال وجزمها، فالفعل (يعملون) مختوم بالنون إن لم يسبقه ناصب أو جازم ولكنه

---

(١) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٨/٧.

(٢) يُنظر: السابق، ٤٠/٧-٤١.

(٣) يُنظر: السابق، ٨/٧.

(٤) يُنظر: السيوطي، الهمع، ١٧٣/١.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

يفارق النون إن اعتمد على شيء من أدوات الجزم والنصب، فنقول: (لم يعملوا) و(لن يعملوا). وربما حمل على هذا مسألة جزم الفعل المضارع المعتل الآخر، ذلك أن المدّ في آخره يكون له، وهو في حالة الرفع كما يقولون، ولكن هذا المدّ يفارقه إن سبقه جازم، ويبدو أن هذا الجزم من آخر هذه الوحدة الصوتيّة يعادله ما استند عليه الفعل من مادة الأداة"[١].

لم يذكر السامرائي صراحةً مصطلح الظاهرة، إنّما كانت ملاحظاته تلك تنبئ عن وجودها، فدخول الأدوات على بنية الاسم أو الفعل جذب البنية المقطعية إليها، حتى دفعتها للانجذاب إلى الصدر، وإسقاط ما في العجز.

أمّا خالد إسماعيل[٢] فقد أشار إلى الجذب والدفع صراحةً، ورأى أنّها تتحكّم في عدّة ظواهر لغويّة، منها:

١- دخول أداة التعريف على الاسم النكرة، بحيث تجذب حركات الاسم نحوها، فتسقط نون التنوين من آخر الاسم، نحو:

٢- حذف النون من صيغة الأمر للمخاطبين، مثل: (اكتبوا)؛ إذ يرى أنّ الصيغة القديمة كانت بالواو والنون: (اكتبون)، "ثمّ لمّا انجذب الإيقاع إلى صدر الكلمة؛ بسبب سرعة نطق الأمر، وبفعل ألف الوصل في العربيّة حذفت النون"[٣].

---

(١) السامرائي، النحو العربي نقداً وبناءً، ٢٠٥-٢٠٦.

(٢) يُنظر: إسماعيل، فقه لغات العاربة، ٣١١-٣١٢.

(٣) السابق، نفسه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اكتبوا ⟷ اكتبون

'uk/tu/bū ← uk/tu/būn →

سقوط النون لانجذاب

الإيقاع لدخول صائت

الإيصال على بنية الكلمة

أثر "الجذب والدفع" في الظاهرة النحوية:

نرى أنّ "الجذب والدفع" له أثر على بعض الظواهر النحويّة، كدخول الجوازم والنواصب على الفعل المضارع، فتسلبه حركته الأصليّة في نحو:

• يدرسُ	← لم يدرسْ:	lam/yad/rus →	yad/ru/su →
مرفوع بالضم	مجزوم بالوقف لدخول الأداة الجازمة	الرفع علامة سقوط لدخول الجازمة. تغيّر في البنية المقطعيّة.	البنية المقطعيّة الانتهائيّة مفتوحة بحركة قصيرة

- تغيّر حركة المضارع إلى حركة أخرى؛ لدخول أداة النصب على الفعل، في مثل:

• يدرسُ	← لن يدرسْ:	lan/yad/ru/sa →	yad/ru/su →
مرفوع بالضم	منصوب بالفتح لدخول الأداة الناصبة	تغيّر حركة الضم إلى فتح إشعاراً بوجود أداة النصب الداخلة؛ فالأصل أن تنجذب حركة الرفع فيوقف الفعل على السكون كما حدث في المجزوم، لكن من أجل التمييز بين المجزوم والمنصوب، نصب المنصوب بالفتح.	

- سقوط نون الأفعال الخمسة في النصب والرفع؛ في نحو:

• يدرسان (مرفوع)	← لم يدرسا (مجزوم)	lam/yad/ru/sā	yad/ru/sā/ni →
	← لن يدرسا (منصوب)	lan/yad/ru/sā	
	مجزوم بالوقف لدخول الأداة الجازمة	سقوط النون لانجذاب البنية نحو الأداة	(مرفوع لوجود النون)

فانجذاب إيقاع نهاية الفعل إلى بدايته (الأداة) إشعار بأنّ الفعل والأداة بنية واحدة؛ لذا حدث إسقاط النون في حالتي الجزم والنصب.

- وكذا القول في مطل المقطع الأخير من الفعل المنقوص؛ نمثّله في الخطوات الصوتيّة الآتية:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(1)	(2)	(3)
يرضَيُ →	يرضَ →	يرضى
yar/ḍa/yu →	yar/ḍa →	yar/ḍā
سقوط المزدوج المرفوض	لئلا تحذف الحركة في المقطع الأخير عند الوقف كما يقال في ﴿من وال﴾، وهذا قاض[1]، يحدث مطل للمقطع الأخير بفعل ظاهرة الجذب والرفع	

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) يُنظر: إعراب الاسم المقصور والمنقوص من الرسالة.

الباب الأوّل

إعراب الظواهر النحويّة

الفصل الأوّل: إعراب الأسماء

الفصل الثاني: إعراب الأفعال

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأوّل

إعراب الأسماء

١- علامات الإعراب والبناء.

٢- إعراب الأسماء المقصورة.

٣- إعراب الأسماء المنقوصة.

٤- إعراب المثنّى.

٥- إعراب جمع المذكّر السالم.

٦- إعراب جمع المؤنّث السالم.

٧- إعراب الممنوع من الصرف.

٨- إعراب الأسماء الستة.

٩- الحمل على الجوار.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

علامات الإعراب والبناء

عرّف علماء العربيّة القدماء الحركات، وعرّفها ابن جنّي على أنّها أصوات ناقصة تقلق الحرف الذي تقترن به، وتجتذبه نحو الحروف التي هي أبعاضها، فتقلقه عن سكونه(١).

وذكرها سيبويه(٢) في باب مجاري أواخر الكلم من العربيّة، نحو: الفتح، والضم، والكسر، وهي الحركات الإعرابيّة القصيرة. أمّا الطويلة، فنلاحظها في عبارة ابن جني القائلة: "الألف فتحة مشبعة، والياء كسرة مشبعة، والواو ضمة مشبعة"(٣). وفي قوله أيضاً: "...وكانت متى أشبعت ومُطلت نمّت ووفّت مجرى الحروف، فما أجرى من الحروف مجرى الحركات الألف والياء والواو إذا أعرب من تلك الأسماء الستة: أخوك وأبوك ونحوهما، وفي التثنية والجمع على حدّ التثنية، نحو الزيدان والزيدون والزيدين"(٤).

عرف قدامى اللغويين الحركات الطويلة، وليس كما رأى فليش بأنّ "الحركات عند القدماء من العرب عناصر ناقصة، لا تقوم بذاتها، بل لا بدّ أن تعتمد على حرف صحيح أو كالصحيح (الواو والياء)... فالحركة، في نظر هؤلاء، ليس لها وجود مستقل، كما أنّ هناك تداخلاً بين المفهومين، إذ إنّ الحركة جزء من حروف المدّ. وهذا التداخل يقضي على صلاحيّة المصطلحين معاً"(٥).

---

(١) يُنظر: ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ١/٢٦-٢٧.

(٢) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ١/١٣.

(٣) ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ١/٢٣.

(٤) ابن جنّي، الخصائص، ٢/٣١٦.

(٥) يُنظر: فليش، العربيّة الفصحى، ١٨.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

لكنّنا نرى أنّ الحركات جزء من مصطلح علامات الإعراب والبناء، فهناك علامات إعرابيّة وبنائيّة لا تدرج تحت هذه التسمية، فثمّة نون الأفعال الخمسة[*] (الصوت الصامتي) ليست حركة، وكذلك التنوين ليست حركة، ونحوهما السكون ليس حركة، وقد عبّر عنه القدامى بالوقف[١]. وثمّة المزدوج الحركي (ay) في حالتي نصب المثنّى وجرّه.

بين علامات الإعراب والبناء:

عند انتظام الكلمات في الجمل، فإنّ منها:

١- ما يتغيّر آخرها باختلاف مركزها في الجملة؛ لاختلاف العوامل التي تسبقها، وهي المُعربة[٢]:

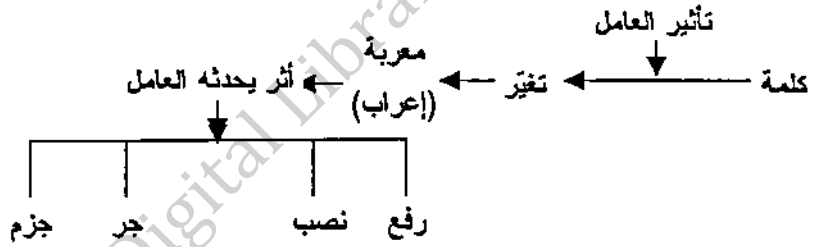

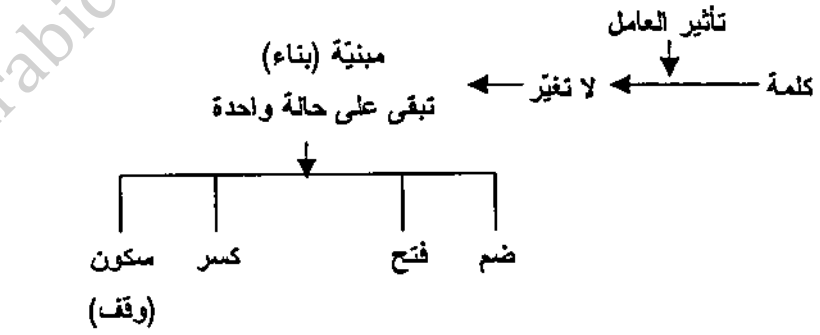

(*) وترى الدراسة أن النون دليل رفع في الأفعال الخمسة، وليست علامة إعراب وإنّما علامات الإعراب ساقطة لاتصالها باللواحق الحركيّة (ا، و، ي).

(١) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ١٣/١؛ وابن جنّي، اللمع، ١٠.

(٢) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ١٣/١؛ وابن جنّي، اللمع، ١٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نلحظ أنّ مصطلحات الإعراب (الرفع، والنصب، والجر، والجزم) مختلفة عن مصطلحات البناء (الضم، والفتح، والكسر، والوقف)، كما رآها قدامى القوم. والعلة عند بعضهم ما ذكره ابن يعيش[١] بأنّ سيبويه قد فصل بين ألقاب حركات الإعراب، وألقاب حركات البناء، للتفريق بينهما، فإذا قيل أنّ هذا الاسم مرفوع أو منصوب أو مجرور علم بهذه الألقاب أن عاملاً عمل فيه يجوز زواله، ودخول عامل آخر يحدث عمله، ووقعت الكفاية في الفرق بهذا اللفظ... فكان في التسمية فائدة الإيجاز والاختصار، ويضيف بأنّ الكوفيين خالفوا سيبويه، فوسموا الضمة اللازمة: رفعاً، والفتحة والكسرة: نصباً وجرّاً، ثمّ نراه ينتصر لسيبويه بقوله: والصواب مذهب سيبويه لما فيه من الفائدة.

وثمّة علاقة صوتيّة بين الضم والرفع، وبين الكسر والجر، وبين النصب والفتح، وبين الجزم والسكون[٢]؛ يتعلق بالكيفيّة التي تنطق بها، على أساس وصف الشفتين ووضع الحنك، ذلك أنّ المتكلم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى، ويجمع بين شفتيه، والمتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه فيتبينُ حنكه الأسفل من الأعلى، فيبيّن للناظر إليه كأنّه قد نصبه لإبانة أحدهما عن صاحبه، وأمّا الجر فإنّما سمّي بذلك لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به وميله إلى إحدى الجهتين، وأمّا الجزم فأصله القطع، يقال: جزمت الشيء وجذمته وبترته وجذنته وصلحته وفصلته وقطعته بمعنى واحد، فكأنّ معنى الجزم قطع الحركة عن الكلمة، هذا أصله، ثمّ جعل منه ما كان بحذف حرف على هذا؛ لأنّ حذف الحركة وحذف الحرف جميعاً يجمعهما الحذف»[٣].

---

(١) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١/٧٢-٧٣.

(٢) مرعي، المصطلح الصوتي، ٩٧.

(٣) يُنظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ٩٣-٩٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ما ينوب عن العلامات الإعرابيّة والبنائيّة:

جاء في شرح الكافية أنّ: "الضمة في الرفع أصل، وتنوب عنها: الواو، والألف، والنون. والفتحة في النصب أصل، وتنوب عنها: الألف، والياء، والكسرة، وحذف النون. والكسرة في الجر أصل، وتنوب عنها: الياء، والفتحة. والسكون في الجزم أصل، وينوب عنه الحذف"(١).

ذكرنا أنّ الحركات الإعرابيّة هي الفتح والضم والكسر (قصيرة وطويلة). لكن السكون والتنوين والنون ليست حركات، والمزدوج الحركي (ay): فتحة وشبه حركة، سنتحدّث عنها بشيء من التفصيل فيما يأتي:

السكون:

لقد ذهب علماء العربيّة القدماء إلى أنّ المقصود بمصطلح السكون هو عدم الحركة (الوقف)، أي أنّ الحرف الساكن عندهم يكون غير متحرّك بأيّة حركة من الحركات الثلاث: الضمة والكسرة والفتحة، أو تكون حركته قد حُذفت وبقي بدون حركة (٢).

وبالرغم من أنّهم قرنوا السكون بالحركات إلا أنّهم لم يعدّوا السكون حركة(٣). فقالوا: "أنواع البناء أربعة... أحدها: السكون، وهو الأصل... وإنّما كان الأصل في البناء السكون لخفته واستصحاباً للأصل، وهو عدم الحركة"(٤).

هذا الرأي يتفق وعلماء اللغة المحدثين، فهم يقولون إنّ السكون أو ظاهرة الوقف في اللغة العربيّة في حقيقة الأمر ليست حركة على المستوى الصوتي لها؛ لأنّ الحركة أو الصوت

---

(١) ابن مالك، **شرح الكافية**، ٦٧/١.

(٢) مرعي، **المصطلح الصوتي**، ١٠١ بتصرّف.

(٣) يُنظر: السابق، ١٠١.

(٤) الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، ٥٤/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شيء يُنطق ويُسمع، لذلك فإنّ السكون من الناحية النطقيّة الفعليّة خال من خواص الأصوات وصفاتها، فتقول: إنّ السكون لا يُلفظ به، ولا وجود له من الناحية الفعليّة، أو هو من وجهة نظر معيّنة عدم الصوت، أي عدم الحركة[١].

وعلى هذا فإنّ السكون في اللغة العربيّة عنصر لغوي لا ينبغي إغفاله بالرغم من عدم تحققه المادي، وخلوه من أي أثر سمعي[٢].

التنوين والنون:

يعدّ التنوين نوناً قد زيدت علامة للصرف في الأسماء. يقول ابن جني: "التنوين نون في الحقيقة يكون ساكناً.. وإنّما لم يثبت في الخط لأنّه ليس مبنياً في الكلمة، وإنّما جاء لمعنى في بعض الأسماء، وهي المفردة المنصرفة، وتبع أيضاً الحركات اللاحقة بعد تمام الحرف، نحو رجلٍ.. وإيهٍ"[٣].

أكّد على قوله هذا ابن يعيش في عبارته: "وفرقوا بهذا الاسم بين هذه النون (التنوين)، والنون الأصليّة نحو: قطنْ... وذلك أنّ التنوين ليس مثبتاً في الكلمة"[٤]. وأضاف مدركاً لحقيقة التنوين (صوتياً) بأنّه "تابع للحركات التابعة بعد تمام الجزء الذي جيء به لمعنى، وليس كالنون الأصليّة التي من نفس الكلمة.. ولذلك من إرادة الفرق لم يثبت لها صورة في الخط"[٥].

---

(١) يُنظر: بشر، دراسات في علم اللغة، ١٨٤/١-١٨٥.

(٢) يُنظر: السابق، ١٨٤/١.

(٣) ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ٤٩٠/٢-٤٩١.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ٢٩/٩.

(٥) السابق، نفسه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولم تختلف وجهة نظر العلماء المحدثين عن حقيقة التنوين عند القدامى، إلا أنّهم عبّروا عنها بقولهم بأنّ التنوين عبارة عن حركة قصيرة بعدها نون ساكنة[١].

أمّا النون فعدّها النحويّون "علماً للرفع في الأفعال الخمسة، وهي تفعلان ويفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين"[٢]، واعتبروا أن حذفها علماً للنصب وللجزم[٣].

وقد فرّقوا بينها وبين التنوين في الأمور الثلاثة:

١- أنّ النون علامة إعراب للأفعال الخمسة، بينما التنوين علامة لصرف الأسماء.

٢- نون الإعراب تلفظ وتكتب (في حالة الرفع)، بينما التنوين يلفظ فقط.

٣- نون الإعراب تلحقها حركة فتح في الجمع، وكسر في المثنى. أمّا التنوين فعدّت نون ساكنة والحركة قبلها.

المزدوج الحركي (ay):

وهو حركة إعراب المثنى "فإنّ جررتَ أو نصبتَ جعلتَ مكان الألف ياء مفتوحاً ما قبلها، تقول: مررتُ بالزيديْن، وضربتُ الزيديْن، فالياء حرف الإعراب، وهي علامة التثنية، وعلامة الجر والنصب"[٤].

ولا بدّ لنا من وقفة عند هذه العلامة الإعرابيّة (ay) الذي يعدّ في الدراسات الصوتيّة مزدوج حركي.

---

(١) يُنظر: الجباوي، **ظاهرة التنوين في اللغة العربيّة**، ١٠؛ ويُنظر: مرعي، **المصطلح الصوتي**، ١٠٢.

(٢) ابن جنّي، **الخصائص**، ٣١٦/١. لكن الدراسة ترى أنّها دليل رفع فحسب، يُنظر: في موضوع إعراب الأفعال الخمسة من الرسالة.

(٣) يُنظر: ابن جنّي، **اللمع**، ١٢٥؛ وابن مالك، **شرح الكافية**، ٨٣/١.

(٤) ابن جني، **اللمع**، ١٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يبدو أنّ المثنى عند وضعه مُيِّز عن المفرد بالألف، والدليل على ذلك ما جاء في لغة بني الحارث بن كعب، فإنّهم يجرون المثنى وشبهه مجرى المقصور، فتثبت ألفه في النصب والجر. كما تثبت في الرفع، ومنه قراءة من قرأ: ﴿إنّ هذان لساحران﴾[١]-[٢].

لكن القاعدة النحويّة قد ارتأت غير هذه اللغة، بأن رفعت المثنى بالألف ونصبته وجرّته بالياء المفتوح ما قبلها، كما وصفها سيبويه[٣] وابن جنّي[٤]، وحسب الدراسة الصوتيّة فإنّه يتشكّل المزدوج الحركي (ay)؛ فما السبب في وجود الفتح بالذات قبل الياء؟! ولمَ لمْ تكن الكسرة في الجر؟! مع أنّه يمكن النطق بكلمة (بساحرِيْن) مثلاً (بكسر الراء وتسكين الياء)، أيكون السبب تغليب الفتح في حالتي النصب والجر؟ أم لكراهيّة النطق بالمزدوج الحركي (iy) الذي تنفر العرب منه؟!

ولعل العرب[٥] أرادت التمييز بين علامة رفع المثنى ونصبه، كما فعلوا بالجمع، فلم يجدوا بدّاً من حركة أنسب من الياء؛ لكنّهم فتحوا ما قبلها للدلالة على المثنى أوّلاً، وللتمييز بينه وبين الجمع في حالتي النصب والجر ثانياً؛ لذا لا بدّ من إبقاء المزدوج الحركي في الظاهرة.

ومن رأى بأنّ إلزام المثنى الألف، ثمّ إعرابه بالياء نصباً وجراً، وبالألف رفعاً، تطوّراً وانتقالاً من التعميم والشمول إلى التفريق والتخصيص[٦]؛ صحيح، لكن في تطوّر يختص بالقاعدة النحويّة، فثمّة إشارات[٧] في العربيّة الشماليّة والأكديّة يكون فيهما المثنى بالألف والنون

---

(١) طه، ٦٣.

(٢) ابن مالك، **شرح الكافية**، ١/٧١.

(٣) سيبويه، **الكتاب**، ١/١٧.

(٤) ابن جنّي، **اللمع**، ١٩.

(٥) يُنظر: سيبويه، **الكتاب**، ١/١٧.

(٦) ياقوت، **ظاهرة الإعراب**، ١١ بتصرّف.

(٧) يُنظر: إسماعيل، **فقه لغات العاربة**، ٣٦٤-٣٦٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في جميع حالاته، وعند العربيّة الجنوبيّة بالياء والنون. لذا وصلنا المثنى في الحالتين (الألف والياء).

الإعراب التقديري:

قسّم النحاة الإعراب إلى ظاهر ومقدّر، فالظاهر ما ظهرت علامات الإعراب على آخره، أمّا المقدّر فما قدّرت علامات الإعراب إمّا لتعذر ظهور الحركة، ويتمثل في الألف (الحركة الطويلة) كالاسم المقصور، وإمّا للثقل، ويتمثل في المنقوص المنتهي بالواو أو الياء.

ولهذين الحرفين – الواو والياء – طبيعة خاصّة في التعامل معهما من حيث صعوبة إظهار الحركات عليهما لضعفهما، عدا حركة الفتح التي تظهر لخفتها (في نحو: لن يغزوَ)، فكثرة تغيّر حالات الإعراب عليهما، من إعراب تقديري مرّة، وحذف مرّة أخرى، وإظهار حركة الفتح الخفيفة مرّة ثالثة، فدل ذلك على أنّ لهذه الكلمات طبيعة خاصّة في التعامل بسبب الثقل(١).

يقول صاحب المقتضب: "والحركات مستثقلة في حروف المدّ واللين، فلذلك أسكنت استخفافاً"(٢)، وفي موضع آخر: "تعتل اللام فتسكن في موضع الرفع منهما، كما تقول: هذا قاض فاعلم؛ لأنّ الضمّة والكسرة مستثقلتان في الحروف المعتلة"(٣).

وجاء في شرح المفصل أنّ "الواو إذا انضم ما قبلها، والياء إذا انكسر ما قبلها؛ أشبهتها الألف، وصارتا مدّتين، كما أنّ الألف كذلك، فحينئذٍ تثقل الضمة والكسرة عليهما، كثقلهما على

---

(١) يُنظر: عفيفي، **ظاهرة التخفيف**، ٢٤٩ بتصرّف.

(٢) المبرّد، **المقتضب**، ٢٤٨/٤.

(٣) السابق، ١٣٤/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الألف، إلا أنّ امتناع الألف من الحركة للتعذر، وامتناع الواو والياء منها نوع استحسان للثقل مع إمكان الإتيان بهما فيهما"[١] في نحو: لن يرميَ ولن يدعوَ.

يستخلص من ملاحظة القدامى أنّ تفسيرهم للظاهرة النحويّة قد جانب الصواب من جهة، ولم يجانبه من جهة أخرى، وذلك في:

١- علة تقدير الحركات الإعرابيّة على حركات المدّ (و، ي) في القول: أشبهتا الألف، وصارتا مدّتين، كما أنّ الألف كذلك. إذ أدركوا بهذا أنّ الحروف أصوات مدّ، وهذا مجانب للحقيقة الصوتيّة.

٢- العلة في امتناع تحمّل الألف للحركة الإعرابيّة "التعذر"، وهذه العلة تؤيّدها الدراسة الصوتيّة، إذ يتعذر حمل حركة أخرى بعد الألف، مع اختلاف الوجهة بين المحدثين والقدامى في النظر إلى طبيعة الألف، فعند المحدثين صوت مدّ متحرك يتعذر ظهور أي حركة عليها لأنّها حركة، وعند القدامى ساكنة، ونحوها صوتا المدّ (ī, ū).

٣- امتناع ظهور الحركة الإعرابيّة على شبهي الحركة الواو والياء؛ لعلة "الثقل"، وهذا الأمر مقبول، فمن الصعب النطق بالياء أو الواو مع الحركات للثقل الناتج من انتقال أعضاء النطق في مثل [قاضيُ ..dị/yu]، و[من القاضيِ ..dị/yi .. [يغزُوُ ..zu/wu]، على الرغم من ظهور الفتحة عليهما في نحو: [لن يرميَ ..mi/ya]، وقبول كلا الفريقين بهذه الظاهرة وتعقيدها على الصعيد النحوي.

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ١/٥٠.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وللدراسة الصوتيّة تفسير للظاهرة، وذلك بحذف المزدوجات الحركيّة غير المرغوب فيها في العربيّة (yi)، و(yu)، و(wi)، و(wu). وقد سبق البحث مشيراً إليها، ولنا وقفة مفصّلة عند الحديث عن المقصور والمنقوص.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إعراب الأسماء

وقفة مع الأسماء المقصورة والمنقوصة:

أطلق قدامى العربيّة على كل ما اعتل آخره بـــ"المنقوص"[١]، وخصّوا "الاسم المقصور" للمنتهي بالألف. ولعل عبارة ابن ولاّد الآتية تشير إلى الفرق بين المقصور والمنقوص في قوله: الاسم المقصور "كل اسم كانت في آخره ألف في اللفظ زائدة كانت أو غير زائدة، كقولك: بشرى.

فأمّا المقصور الذي يسمّى منقوصاً فهو ما كانت ألفه التي في آخره مبدلة من ياء أو واو، وانفتح ما قبلها، وكانت موضع حركة، فأبدل منها ألف، نحو: ملهى؛ ألفه مبدلة من واو؛ لأنّه من اللهو، ومرمى: ألفه مبدلة من الياء؛ لأنّه من الرمي..."[٢]؛ ولذا عدّ كل منقوص مقصوراً، وليس كل مقصور منقوصاً[٣].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ٥٣٦/٣، إذ أطلق على كل اسم اعتل آخره منقوصاً، وعندما يشير إلى عنوان الباب يسمّيه "باب المقصور والممدود". وكذا فعل النحاة من بعده، نحو الفرّاء، كتاب المقصور والممدود؛ والمبرّد، المقتضب، ٧٩/٣؛ والفارسي، التكملة، ٧٥؛ وابن سيده، المخصص، ٩٦/١٥. وفي مرحلة متقدّمة فرّق النحويّون بين الاسم المقصور والاسم المنقوص، فالأول ما انتهى بالألف، والآخر ما كان آخره ياء مكسور ما قبلها، حتى توارثتها الكتب إلى يومنا هذا. يُنظر: الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٢٣٥/١؛ وابن هشام، شرح قطر الندى، ٦٣-٦٤، ٣٥٤؛ وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٣٣٨/٢؛ والحملاوي، شذا العُرف في فن الصرف، ٩٠؛ وشاهين، المنهج الصوتي للبنية العربيّة، ١٢٥.

(٢) يُنظر: الفرّاء، كتاب المقصور والممدود، ٣.

(٣) السابق، نفسه.

ثمّة ملاحظة جديرة بالذكر، يفصّل فيها ابن سيده[١] القول عن معتل الآخر الذي يجري على مجريين في تعاقب الحركات الثلاث عليه؛ إذ رأى أنّ منه ما يجري مجرى الصحيح، نحو: غَزْو، وظَبْي، على أن يكون ما قبل الواو أو الياء ساكناً[٢].

- ومنه ما لا يجري مجرى الصحيح؛ لأنّه لا يحتمل الحركات، وذلك في:
  - الاسم الذي آخره ياء وقبلها كسرة.
  - وفي الاسم الذي آخره ألف قبلها فتحة.
  - ولا يكون في الأسماء ما آخره واو قبلها ضمّة، فإذا أدّى إلى ذلك ضرب من القياس رُفض، فأبدلت من الضمّة الكسرة، ومن الواو الياء، وذلك في قولهم في جمع دَلْو، وجِرْو، ونحو ذلك في أقل العدد: أدْلٍ، وأجْرٍ...

من نصّه السابق يبدو أنّ صاحب المخصص يقدّم إجابة عن السؤال الذي يتبادر للأذهان: أين موقع الاسم المعتل الآخر بالواو؛ إذ جعلنا مصطلح الاسم "المقصور" للمنتهي بالألف، والمنقوص للمختوم بالياء؟؟

يبدو أنّ العربيّة لم تحفظ أسماء انتهت بالواو المديّة[٣]، وإن وُجدت فهي قليلة، وربّما عدّوا قلتها لغات، حيث تجوهلت بل رفضت أن تكون من القياس، ولعل استثقالهم لهذه الواو أدّى

---

(١) يُنظر: ابن سيده، **المخصص**، ١٥/١٠٠-١٠١.

(٢) سيأتي الحديث عنه في إعراب الاسم المنقوص من الرسالة.

(٣) توجد أفعال انتهت بالواو المديّة، نحو: يدعو، دعيو، ويرنو... وغيرها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إلى حذفها من كلام العرب، حتى أنّ سيبويه[١] وضع (أدلٍ) في باب الشواذ الذي طلب فيه العرب التخفيف، إذ الأصل في أدلٍ أن تكون أدلو[٢].

فإذا كانت الواو في (أدلو) حركة مدّ فهي مقبولة على اللسان، ومقبولة من الناحية الصوتيّة كذلك، لكن إذا كانت الواو صوتاً صامتاً، فإنّ اللسان ينفر منها ويستثقلها، فلذا حذفت من الكلمة، وعومل الاسم معاملة المنتهي بالياء، نحو: قاضٍ، فذكروها على أدلٍ.

وترى الدراسة أنّ الحركة المزدوجة الهابطة في بنية الكلمة اقتضت إسقاط صوت الواو الانتقالي في حالته الصامتة، وكذا الأمر في كل اسم انتهى بالحركة المزدوجة الهابطة المرفوضة في العربيّة غالباً، إذ ينقص صوت الواو أو الياء – لاما البناء – من الكلمة، نحو ما جاء في قَاضٍ من قاضي، وداعٍ من داعِوْ؛ لوجود هذه الحركة المزدوجة في بنيتها المقطعيّة. وعوِّض المحذوف بالفتحة التي تضاف إلى الفتحة التي قبلها (وهي جزء من الحركة المزدوجة الهابطة)، نحو: هُدى، وعُلا؛ كما نمثّله في الخطوات الصوتيّة الآتيّة:

(3)	(2)	(1)
هُدى	هُدَ	هُدَيْ
hu/dā	hu/da →	hu/day →
يحدث مطل المقطع الأخير	يعوّض السقوط بمطل حركة الفتحة لئلا تسقط الحركة القصيرة	مزدوج هابط مرفوض يسقط منه شبه الحركة
(3)	(2)	(1)
عُلا	عُلَ	عُلَيْ
ʿu/lā	ʿu/la →	ʿu/lay →
يحدث مطل المقطع الأخير	يعوّض السقوط بمطل حركة الفتحة لئلا تسقط الحركة القصيرة	مزدوج هابط مرفوض يسقط منه شبه الحركة

(١) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ٤/٤٨١-٤٨٢.

(٢) قال ابن عصفور: "الواو المضموم ما قبلها في آخر الاسم مستثقلة، وهي مع ذلك معرّضة لأن تليها ياء النسب، وياء الإضافة، نحو: أدْلُويّ وأدْلُوي لو ثبت الواو". يُنظر: الممتع الكبير في التصريف، ٣٣٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبعد؛ فيمكن للدراسة أن تقول: إنّ الاسم المنقوص – سواء أعوّض النقص أم لا – هو الاسم الذي نقص واوه أو ياؤه من آخره؛ لوجود الحركة المزدوجة الهابطة في بنية الكلمة المقطعيّة. وبهذا نؤيّد ما رآه سيبويه في المنقوص الذي عمّمه، وجعل المقصور فرع عليه"[1].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) نزال، المقصور والممدود عند ابن سيده، ١٠-١١.

إعراب الأسماء المقصورة

ذهب السلف إلى أنّ الاسم المقصور سمّي بذلك لأنّه حبس عن الإعراب، وجاء في عباراتهم "أنّ حرف الإعراب إذ كان ألفاً لم يظهر فيه رفع ولا نصب ولا جرّ"(١)، والعلة في ذلك "تعذر تحريك الألف"(٢).

فتقدّر جميع الحركات؛ في الرفع نحو المرتضى يرضى، وفي النصب؛ مثل: إنّ الأتقى لن يشقى، وفي الجرّ؛ في: أعوذ بالله من أذى كل مؤذٍ(٣).

فالألف عندهم، إذن؛ "حرف هوائي، يجري مجرى النَّفَس، لا ينقطع في الفم عند مَخْرَج، وهي حركة طويلة، والحركة لا تحرّك، فعند ذلك تُقَدَّرُ الحركة على الألف. فقولُكَ: هذه العصا، تقديرها: العَصَوُ على ما هو أصلها، فقلبت الواو ألفاً، فكان على الألف من الحركة ما كان على الواو، وهكذا في النصب والجر. وفرّقوا بين هذه الألف وألف التأنيث نحو حبلى، فلم يكن لها أصل تظهر فيه الحركة، بل هي مزيدة للتأنيث، ولكن لمّا وقعت طرفاً في موضع حرف الإعراب، أجريت في التقدير مجرى تاء التأنيث، نحو: مسلمة"(٤).

أمّا المحدثون فمنهم مَن ارتضى وجود المزدوج الحركي(٥) في بنية الاسم المقصور؛ تمّ حذفه، والتعويض عنه بالألف (الصوت الصائتي الطويل) الذي لا يحتمل الحركة؛ لأنّه حركة.

---

(١) ابن مالك، **شرح الكافية**، ٨٦/١.

(٢) السابق، نفسه.

(٣) يُنظر: السابق، نفسه.

(٤) يُنظر: ابن الخشاب، **المرتجل في شرح الجمل**، ٤٥.

(٥) يُنظر: الكناعنة، **أثر الحركة المزدوجة**، ٢٣٠-٢٣١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومنهم مَن ذهب إلى استحالة تتابع ظهور الحركات؛ لأنّ تتابعها مستحيلاً متعذراً[١].

ينهض التفسير الصوتي على بعض ملاحظات القدماء والمحدثين الآتية:

أوّلاً: ترى الدراسات الصوتيّة أنّ قدامى القوم أخفقوا في تقدير الحركات الإعرابيّة على الألف باعتبارها حركة طويلة، كما أخفقوا في اعتبارها ساكنة، لقولهم "الحركة لا تحرّك".

ثانياً: ملاحظاتهم لانقلاب الواو ألفاً في نحو عصو في الرفع والنصب والجر بعيدة عن التفسير الصوتي للظاهرة (تتمثله الخطوات التالية لما يلي).

ثالثاً: وجود المزدوج الحركي الذي نادى به المحدثون استدعى حذف شبه الحركة من بنية الكلمة أثناء إعرابها، وليس حذف المزدوج ذاته.

أمّا الخطوات الصوتيّة لتفسير الظاهرة فهي:

---

(١) يُنظر: نجّار، الإعراب التقديري، ١٢٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

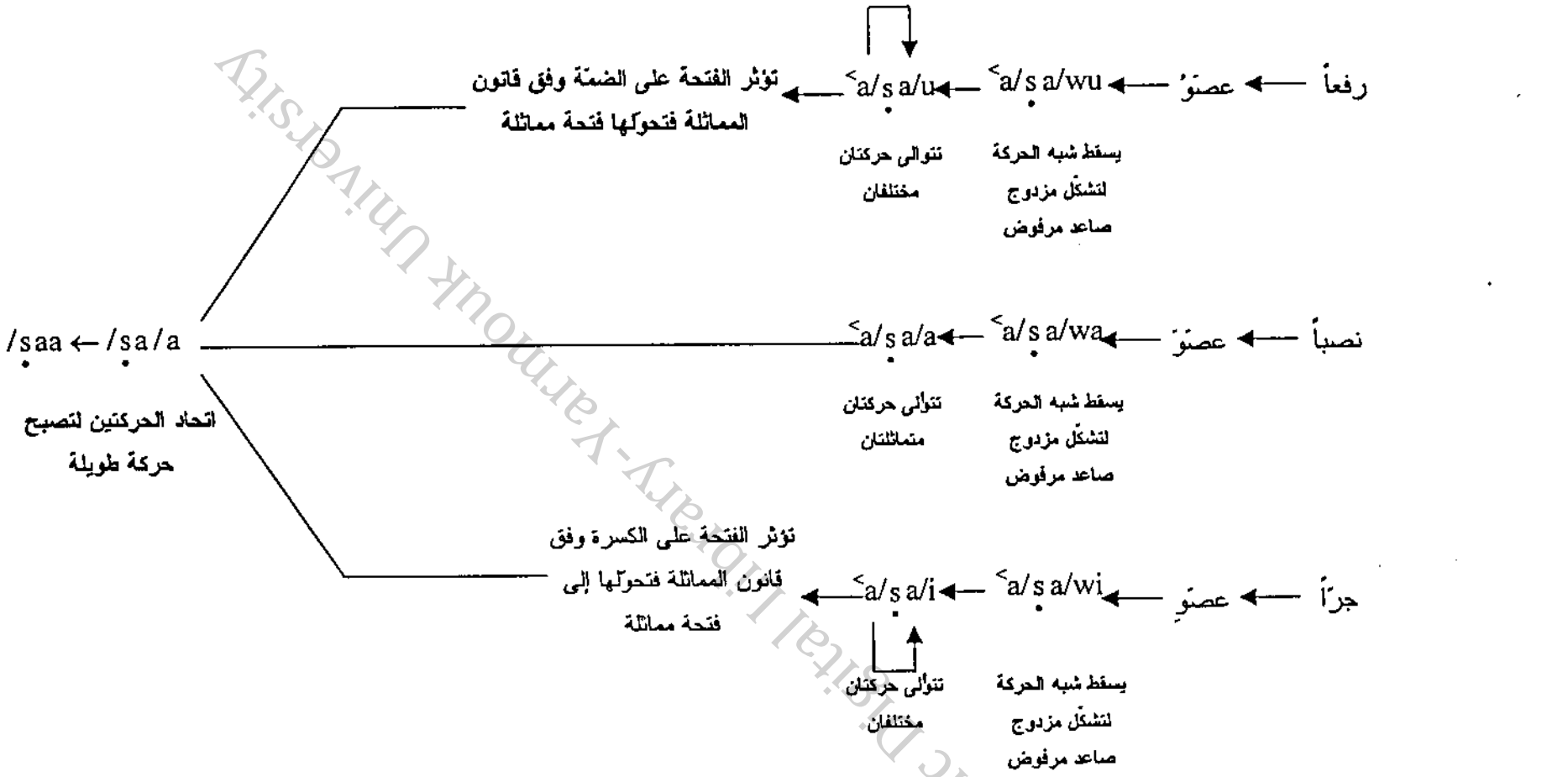

وكذا القول في مثل رحيٌ ← رحى

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إعراب الأسماء المنقوصة

الاسم "المنقوص هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة، نحو: المرتقي"[١]، والغازِو، والراضِو، وأصل الياء منقلبة عن واو في أصل الجذر وقعت في آخر الكلمة، وقد كسر ما قبلها[٢]، وخرج من كل هذا: الأسماء المبنيّة، كالذي والتي، وكذلك الأسماء التي آخرها حرف علة ساكن ما قبله، مثل: ظبْي وهدْي، وكذلك ما كان آخرها مشدّداً، مثل: نبيّ وعليّ[٣]. ولعل سبب تسميته بذلك نقص حركتي الإعراب الحاصل عند إعرابه في حالتي الرفع والجر[٤].

وقد ارتأت القاعدة النحويّة أنّ علامة نصب الاسم المنقوص الفتحة الظاهرة، وعلامتي الرفع والجر تقدَّران على آخره.

فذهب قدامى اللغويين إلى أنّ تفسير هذه الظاهرة تكمن في: الاستخفاف والاستثقال، والجواز وعدمه، والأفصح، والحذف للاستثقال والتعذّر.

وقد فسّروا حذف الألف منه عند الرفع والجر للاستخفاف؛ لاعتبارهم أنّ الإعراب المقدّر يأتي نتيجة انتهاء الكلمة بحرف معتل ضعيف. تستثقل عليه الحركات، كما في الواو والياء، أو تتعذّر كما في الألف. نلمس هذا في أقوالهم الآتية:

قول المبرّد: "الحركات مستثقلة في حروف المدّ واللين، فلذلك أسكنت استخفافاً"[٥].

---

(١) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ٨١/١.
(٢) يُنظر: عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ٣٢٧.
(٣) يُنظر: السابق، ٣٣٦.
(٤) يُنظر: ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، ص٦٤.
(٥) يُنظر: المبرّد، المقتضب، ٢٤٨/٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويقول: "اللام حينما تعتل تسكن في موضع الرفع منها، كما تقول: هذا قاضٍ؛ لأنّ الضمة والكسرة مستثقلتان في الحروف المعتلة"(١)، ويضيف: "أمّا في موضع النصب فتقول رأيت قاضياً وغازياً لخفة الفتحة"(٢).

- يقول صاحب اللمع: "هذه الياء – ياء الاسم المنقوص – لا تدخلها ضمّة ولا كسرة... تقول في الرفع: هذا قاضٍ... وفي الجر: مررتُ بقاضٍ... وكان الأصل فيه: هذا قاضيٌ، ومررتُ بقاضيٍ، فأسكنت الياء استثقالاً للضمّة والكسرة عليها، وكان التنوين بعدها ساكناً، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وبقيت الكسرة فيها تدل عليها، فإن نصبت المنقوص جرى مجرى الصحيح لخفة الفتحة، نقول في النصب: رأيت قاضياً"(٣).

"وقد كثر إسكان الياء في موضع النصب، كقول: (يا دارَ هندٍ عفت إلا أثافيها) وهو كثير جداً"(٤).

- وينص ابن عقيل بأنّ "حكم هذا المنقوص أنّه يظهر فيه النصب، نحو: رأيتُ القاضيَ، وقال الله تعالى: ﴿يا قومنا أجيبوا داعيَ الله﴾(٥)، ويقدَّر عليه الرفع والجر؛ لثقلهما على الياء، نحو: جاء القاضي، ومررتُ بالقاضي، فعلامة الرفع ضمّة مقدَّرة على الياء، وعلامة الجر كسرة مقدَّرة على الياء"(٦).

---

(١) المبرّد، المقتضب، ١٣٤/١ بتصرّف.
(٢) السابق، نفسه، بتصرّف.
(٣) ابن جنّي، الخصائص، ١٤.
(٤) السابق، ٣٤١/٢-٣٤٢.
(٥) الأحقاف، ٣١.
(٦) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٨٢/١-٨٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فحذف الحركة الإعرابيّة عندهم، إذن؛ نوع من التخفيف في النطق، حتى أفضى بهم إلى حذفها في قولهم: "إنّما قدّرت الضمّة في جاء القاضي.. والكسرة في مررت بالقاضي؛ لثقلهما في أنفسهما. وانضاف إلى ثقلها اجتماع الأمثال، والأمثال التي اجتمعت هنا هي الحركة التي في الياء والواو، والياء والحركة التي قبلهما، والياء والواو مضارعتان للحركات؛ لأنّهما من جنسها، فلمّا اجتمعت الأمثال خففوا بأن أسقطوا الحركة المستثقلة"(١).

ولم يكتفوا بذلك بل جعلوا التنوين في المنقوص "تنوين عوض" عن الياء المحذوفة، "كالذي في نحو: هؤلاء جوارٍ... وكذا كل ما آخره ياء قبلها كسرة"(٢).

ويعرض ابن مالك في شرح كافيته آراء بعض العلماء كسيبويه والمبرّد في هذا التنوين، يقول: "وكون هذا التنوين عوضاً.. هو مذهب سيبويه والمبرِّد؛ إلا أنّ سيبويه جعله عوضاً من الياء، والمبرّد جعله عوضاً من ضمّة الياء وكسرتها، والصحيح مذهب سيبويه؛ لأنّه لو كان عوضاً من الحركة لكان ذو الألف أولى به من ذي الياء؛ لأنّ حركة ذي الياء غير متعذرة، فهي لذلك في حكم المنطوق بها؛ بخلاف حركة ذي الألف فإنّها متعذرة، وحاجة المتعذر إلى التعويض أشدّ من حاجة غير المتعذر"(٣).

ويذكر ابن هشام أنّ الاسم المنقوص إذا كان منوناً، فالأفصح الوقف عليه رفعاً وجراً بالحذف، تقول: "هذا قاضٌ، ومررتُ بقاضٍ، ويجوز أن تقف عليه بالياء"(٤)، ويستشهد بقراءة ابن كثير الذي وقف على (هاد) و(وال).. من قوله تعالى: ﴿لكلِ قومٍ هادي﴾(٥)، و﴿ومالهم من الله

---

(١) يُنظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ١/٢٨-٢٩، بتصرّف.
(٢) ابن مالك، شرح الكافية، ٢/٦٣.
(٣) السابق، ٢/٦٤.
(٤) ابن هشام، شرح قطر الندى، ٣٥٤.
(٥) الرعد، ٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من والي﴾[١]، ويضيف بأنّ الاسم المنقوص إذا "كان غير منون فالأفصح الوقف عليه رفعاً وجرّاً بالإثبات، كقولك: هذا القاضي، ومررت بالقاضي، ويجوز الوقف عليه بالحذف، وبذلك وقف الجمهور على (المتعال) و(التلاق) في قوله تعالى: ﴿وهو الكبير المتعالِ﴾[٢]، و﴿لينذر يوم التلاقِ﴾[٣]"[٤]، ويرى أنّ الأفصح الوقوف عليه بالياء كما جاء عند ابن كثير[٥].

ومن ثم فإنّنا لا نجد قاعدة ثابتة في الوقف أو الوصل لحذف الياء من الاسم المنقوص أو بقائها في حالتي التعريف أو التنكير (المتعال والمتعالي)، (هذا قاضٍ/ قاضي)؛ وذلك تبعاً لمن يميلون إلى هذه الحالة أو تلك في لهجاتهم، بل نجد سيبويه يجيز أن نقول في النصب: "رأيت جواري"[٦]؛ لعلة عنده أنّها ثابتة في الوصل. وهذا دليل على كيفيّة استخدام العرب لمجاري لغتها سواء أكانت قراءات أم كلاماً منطوقاً أم وقفاً أم وصلاً.

أمّا المحدثون فقد تباينت تفسيراتهم في هذه الظاهرة، واختلفت وجهات نظر بعضهم عمّا رآه القدامى. فبعضهم[٧] يذهب والقدماء بأنّ عدم ظهور حركتي الفتح والجر للثقل، وظهور حركة النصب للخفة، وبعضهم[٨] يعلل سبب ذلك وجود الحركة المزدوجة في بنية الكلمة ممّا أدّى إلى حذفها؛ لأنّ نطقها تمثل حالة صعبة على المتكلم؛ بسبب انتقال اللسان انتقالاً مباشراً أثناء نطق صوت إلى صوت آخر، فيتطلب منه تغيير وضع جهاز النطق من وضع لآخر. وهذا

---

(١) الرعد، ١١.

(٢) الرعد، ٩.

(٣) غافر، ١٥.

(٤) يُنظر: ابن هشام، **شرح قطر الندى**، ٣٥٤.

(٥) السابق، نفسه.

(٦) سيبويه، **الكتاب**، ١٨٤/٤.

(٧) يُنظر: عفيفي، **ظاهرة التخفيف**، ٢٥٠.

(٨) يُنظر: ماريوباي، **أسس علم اللغة**، ١٥٠.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

يعني أنّ على أعضاء النطق التوقف زمناً لينطلق كل من الصوتين على حده، فيقطع المتكلم مجرى نفسه ثمّ يستأنفه مرّة أخرى، فتلجأ اللغة إلى حذف إحدى الحركات[١].

ومنهم مَن خالفهم الرأي بقولهم: "إنّ السبب الحقيقي للحذف حدوث مشاكلة صوتيّة في وقوع الحركة (ي) بين حركتين مثلين في (قاضيِ)؛ ممّا أدّى إلى حذفها، فالحذف لا يكون بسبب تشكّل حركات مزدوجة، فالحركات المزدوجة غير موجودة في اللغة العربيّة"[٢].

وبعضهم الآخر يفيد بأنّها لا تظهر على بنية سطح الاسم المنقوص؛ لوجودها في البنية العميقة لها؛ فلو ظهرت لكان التعبير غير نحوي أو خاطئ من وجهة نظر أبناء اللغة الناطقين بها، لذا فإنّ تحويلاً إجباريّاً لا بدّ من وقوعه يحول دون ظهور هذه العناصر في بنية السطح[٣].

لعل التفسير الصوتي لهذه الظاهرة يميل إلى أولئك وهؤلاء في بعض ما ذهبوا إليه، وذلك في الآتي:

(١) ففي حالة النصب يبقى المزدوج الحركي (ya)؛ لخفة الفتح على الياء، وسبب قبول هذا المزدوج أكثر من غيره؛ لأنّ الياء صوت يخرج من وسط الحنك، والفتحة حركة أماميّة متسعة[٤]، وهي أقرب مخرجاً وسهولة من الحركتين الأخريين، فالكسرة حركة أماميّة ضيقة[٥]، والضمّة حركة خلفيّة ضيقة[٦]؛ لذا فالمزدوج (ya) أخف نطقاً، وأكثر قبولاً على

---

(١) يُنظر: ماريوباي، **أسس علم اللغة**، ١٥٠؛ ومرعي، **التشكيل الصوتي**، ١٩٥-١٩٦؛ واستيتية، **رؤية جديدة في تفسير التنوين**، ١٣١-١٣٤؛ والكناعنة، **أثر الحركة المزدوجة**، ٢٣٢-٢٣٤.

(٢) يُنظر: النجار، **الإعراب التقديري والمحلي بين مقتضى النظريّة والتطبيق**، ١١٤ بتصرّف.

(٣) يُنظر: السابق، ١١١.

(٤) يُنظر: بشر، **الأصوات اللغويّة**، ٩٠.

(٥) يُنظر: السابق، ١٥١-١٥٢.

(٦) السابق، ١٥٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اللسان العربي من غيره من المزدوجات.

(٢) انزلاق المزدوج الحركي في حالتي: التنكير والتعريف من الاسم المنقوص المرفوع والمجرور؛ وذلك يتمثل في الآتي:

أولاً: في حالة التنكير:

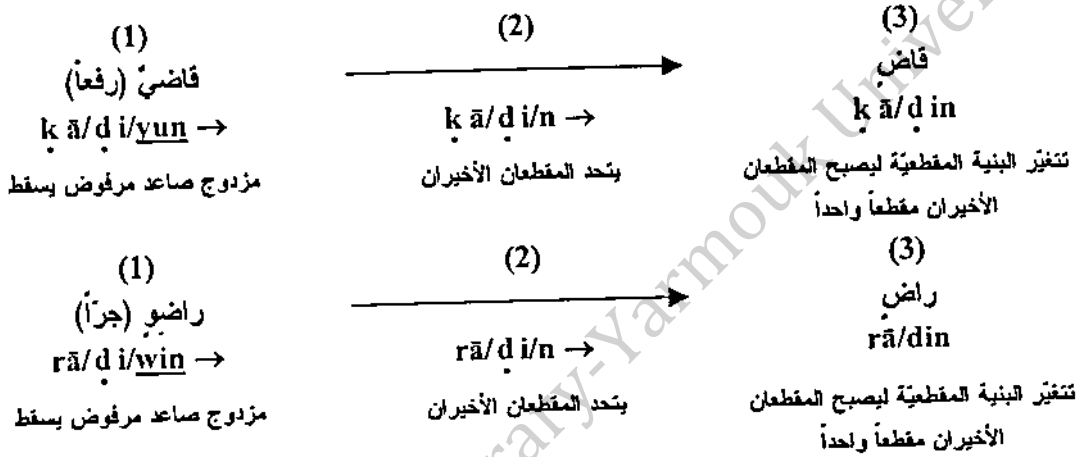

يلاحظ أنّ التنوين أصل في المنقوص في هاتين الحالتين، وليس عوضاً عن الياء كما رأى القدامى، وإنّما حذفت الياء للتخلص من الثقل الناشئ عند الرفع والجر(١).

ثانياً: في حالة التعريف:

(أ) مع (أل) التعريف:

للحالة تفسيران:

التفسير الأول: وجود المزدوج الحركي الصاعد المرفوض عند الرفع أو الجر، فيسقط، ثمّ يحدث مطل للمقطع الأخير؛ لئلا تحذف الحركة القصيرة، هكذا:

---

(١) يُنظر: استيتية، **رؤية جديدة في تفسير التنوين**، ١٣٢.
ويُنظر:
Brame, **"Arabic Phonology"**, 55.

(٢) يُنظر: إسماعيل، خالد، **فقه اللغات العاديّة المقارنة**، ٣١١ وما بعدها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(3)	(2)	(1)
القاضي	القاضِ	القاضيٌ (مرفوع)
’al/ḳ ā/ḍ ī	’al/ḳ ā/ḍ i →	’al/ḳ ā/ḍ i/yu →
(ī)	(i+i) →	حذف المزدوج الصاعد
مطل المقطع الأخير		

(3)	(2)	(1)
الراضي	الراضِ	الراضِ (مجرور)
’al/rā/ḍ ī	’al/rā/ḍ i →	’al/rā/ḍ i/wi →
(ī)	(i+i) →	حذف المزدوج الصاعد
مطل المقطع الأخير		

التفسير الثاني: وجود المزدوج الحركي الصاعد المرفوض عند الرفع، يسقط منه شبه الحركة (y) أو (w)، فيتشكّل إثر سقوطه وجود حركتين مختلفين متتاليين، فيحدث تماثل بين الحركتين وفق قانون المماثلة؛ بحيث تصبح الضمة كسرة عند الرفع.

أما في حالة الجر، فبعد سقوط شبه الحركة (y) أو (w)، فتتوالى حركتان متماثلتان حركة الجر (الكسرة)، وحركة فاء البناء (الكسرة)، فيحدث اتحاد بينهما، فيمطل المقطع الأخير، هكذا:

(3)		(2)	(1)
القاضي	→		القاضيٌ (مرفوع) →
’al/ḳ ā/ḍī	’al/ḳ ādii →	’al/ḳ ā/ḍ iu →	’al/ḳ ā/ḍ i/yu →
مطل المقطع الأخير	تماثل حركتين بعد قبل الضمة كسرة	توالي حركتين مختلفتين (i → u) وفق قانون المماثلة	سقوط شبه الحركة (y)
(3)	→	(2)	(1)
الراضي		→	الراضِ (مجرور)
’al/rā/ḍ ī	’al/rā/ḍ ii →	’al/rā/ḍ ii →	’al/rā/ḍ i/wi →
يحدث مطل المقطع الأخير		تتابع حركتين متماثلتين فتندمجان	سقوط شبه الحركة (w)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(ب) بالإضافة:

قاضي العدل، وراضي الأبوين، يتشكّل مقطع صوتي طويل مغلق (ص ح ح ص) مرفوض أثناء الوصل، لذا يحدث تقصير لهذا المقطع، ليصبح (ص ح ص)، كما يتضح من الخطوتين (١) و(٢):

(1)

قاضيُ العدل →

ḳ ā/ḍ īl/ʿadl →

(ص ح ح ص) →

راضي الأبوين →

rā/ḍ īl/'a/ba... →

(ص ح ح ص) →

(2)

قاضي العدل

ḳ ā/ḍ il/ʿadl

(ص ح ص)

راضي الأبوين

rā/ḍ il/'a/ba...

(ص ح ص)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إعراب المثنّى

المثنّى هو ضم اسم إلى اسم مثله[١]، فبدلاً من قولنا: رجل ورجل، نقول: رجلان، ومتى وُضعت علامة المثنّى فلا نقول: اثنا رجل واثنتا امرأة، كما قلنا ثلاثة رجال، وأربع نساء، فصيغة التثنية أغنت العرب عن ذلك، وهي صيغة دقيقة، تدل على العدد والنوع دلالة قطعيّة[٢].

وجاء في الشواهد اللغويّة أنّ المثنّى قد يلتزم حالة واحدة في جميع حالات إعرابه؛ فمن "العرب من يجعل المثنّى والملحق به بالألف مطلقاً: رفعاً ونصباً وجراً؛ فيقول: جاء الزيدان كلاهما، ورأيتُ الزيدان كلاهما، ومررت بالزيدان كلاهما"[٣].

"وقد نُسبت هذه اللغة إلى كنانة وبني الحارث بن كعب، وبني العنبر، وبني هجيم، وبطون من ربيعة.. وغيرها، وخُرِّج عليه قوله تعالى: ﴿إنْ هذان لساحران﴾[٤]، وقوله (ﷺ): (لا وتران في ليلة)، وجاء عليها قول الشاعر:

تــــزوَّدَ مِـــنا بيـــن أُذنـــاهُ طعـــنةً دَعَـــتْهُ إلـــى هابـــي الـــترابِ عَقيمِ"[٥]

من الواضح أنّ هذا كان نتاج لغات العرب.

وجاء في الساميات أنّ علامة المثنّى في الأكديّة الألف والنون الساكنة، وفي العربيّة

---

(١) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١٣٧/٤.

(٢) يُنظر: سلمان، ظاهرة التثنية في اللغة العربيّة، ٣٨٣/٣٢-٣٨٤.

(٣) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٥٨/١-٥٩.

(٤) طه، ٦٣.

(٥) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٥٨/١-٥٩؛ وابن مالك، شرح الكافية، ٧١/١-٧٢ الهامش؛ ويُنظر: سلمان، ظاهرة التثنية، ٣٦٩ وما بعدها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشماليّة الألف والنون المكسورة، وفي الأوجاريتيّة[١] الألف والميم المكسورة أو الياء والميم المكسورة، أمّا في العبريّة فياء مكسورة مفتوح ما قبلها وميم. وقد ذُكر أنّ اللغة المعينيّة استخدمت (ay) في المثنّى ثمّ صار مدّ ونون (ān)[٢].

تطوّر الأمر في استخدام المثنّى حتى التزم حالتين: الألف والنون، والياء والنون. وبمجيء القرآن دوّن هذا الاستعمال، فوضع النحاة قواعدهم، وجعلوا (ān) في حالة رفعه، و(ayn) في حالتي نصبه وجرّه[٣].

وقد اختلف النحاة في تفسير اللاحقتين (ān) و(ayn)، أهما حركتا إعراب؟ أم حرفا إعراب؟ أم دليلا إعراب من رفع ونصب وجر؟![٤].

فقد جاء عن سيبويه[٥] أنّه عدّهما علامتين للمثنّى وحرفي إعراب. وقد اقتفى أثره معظم النحاة القدامى[٦] والمحدثون[٧].

وظهرت ثلّة قليلة عدّت اللاحقتين دليل إعراب، كأبي الحسن الأخفش والمبرّد[٨]. وكأنّهم يعتبرونها من بنية الكلمة، فلو أسقطتا لعاد البناء إلى المفرد، وهذا ما لا يدل عليه المثنّى.

---

(١) يُنظر: حلمي، **لغات الجزيرة العربيّة**، ١٨٤-١٨٥، ٢٠٢؛ ويُنظر: إسماعيل، **فقه لغات العاربة**، ٢٦٤-٢٦٥.

(٢) يُنظر: السامرائي، **دراسات في اللغة**، ٦٥.

(٣) يُنظر مثلاً: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ٥٨/١، وقد ذكر السامرائي أنّ إضافة اللاحقة (ayn) لغة بعض العرب وأصلها من أمالت الألف، كما في اللهجات اللبنانيّة والمغربيّة. يُنظر: **دراسات في اللغة**، ٧٠، ٧٣.

(٤) يُنظر: المبرّد، **المقتضب**، ١٥٣/٢ وما بعدها؛ وابن يعيش، **شرح المفصّل**، ١٣٩/٤-١٤٠.

(٥) يُنظر: سيبويه، **الكتاب**، ١٧/١-١٨.

(٦) يُنظر: ابن مالك، **شرح الكافية**، ٧٠/١؛ وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ٥٥/١-٥٦؛ وابن يعيش، **شرح المفصّل**، ١٣٧/٤.

(٧) يُنظر: سلمان، **ظاهرة التثنية**، ٣٣٩؛ وعبد الجليل، **علم الصرف الصوتي**، ٣٦٦.

(٨) يُنظر: المبرّد، **المقتضب**، ١٥٣/٢؛ وابن يعيش، **شرح المفصّل**، ١٣٩/٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فقد جاء عن المبرّد أنّه قال: "إذا ذكرت الواحد، نحو قولك: مسلم، ثمّ ثنّيته أديت بناءه كما كان، ثمّ زد عليه ألفاً ونوناً، أو ياءً ونوناً... ولم يتغيّر بناء الواحد لما كان عليه"(١).

واحتجّ أبو إسحق وابن كيسان وأبو بكر بن السرّاج أنّ حكم الإعراب يدخل الكلمة بعد دلالتها على معناها؛ للدلالة على اختلاف أحوالها... فلمّا كان الواحد دالاً على مفرد، وبزيادة حرفي التثنية دالاً على اثنين كان حرف التثنية من تمام الاسم، ومن جملة صيغة الكلمة، وصار كالهاء في قائمة، والألف في حبلى، لأنّ الألف والهاء زيدا لمعنى التأنيث كما زيد حرف التثنية لمعنى التثنية، وصارا حرفي إعراب كذلك في التثنية(٢). وجاء في الإنصاف أنّ "الإعراب إذا أزيل لم يخل معنى الكلمة، وأنت متى أسقطت الألف أو الياء اختلّ معنى التثنية، فعلم بذلك أنّهما ليستا بإعراب"(٣).

ولعل التفسير الصوتي يضع حدّاً للخلاف بين النحاة في تفسير اللاحقتين: الدالتين على المثنّى؛ كما يتمثّل في:

في حالة الرفع: مسلمان — **mus/lim + ān → mus/li/mān**

في حالة النصب: — **mus/lim + ayn → mus/li/mayn**

في حالة الجر: — **mus/lim + ayn → mus/li/mayn**

متماثلان

فإذا قلنا: إنّ المفرد معرب، وسقطت منه العلامة الإعرابيّة لاتصاله باللاحقة الدالة على المثنّى، لما أوفينا المثنّى حقّه، فقد أُشير إلى أنّ المثنّى يعدّ تركيباً واحداً، وضع من أجل الدلالة على الاثنين بدلاً من عطف اسم على آخر، ونحن بذلك نريد إعراب المثنّى وليس المفرد الذي تدخل عليه اللاحقة، فلا نعرب مثلاً: قائم ثمّ ندخل عليه تاء التأنيث لأنّ التركيب المعنّي واحد

---

(١) المبرّد، المقتضب، ١/٥-٦.

(٢) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٤/١٣٩.

(٣) الأنباري، الإنصاف، ١/٣٤-٣٥؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ٤/١٤٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(قائمة)، وكذا القول في المثنّى، لذا يأتي الاسم المراد تثنيته وهو على صورته الأولى المجرّدة دون إلحاق أيّة علامة إعرابيّة، لكي يتهيأ لاتصاله بالدالة اللاحقة [أي لا يكون معرباً ولا مبنياً]: كما جاء في المثال الآنف ذكراً.

..lim + ān → ..li/mān

..lim + ayn → ..li/mayn

وكذا القول في المعتل الآخر، نحو: قاضي (يأتي على صورته الأولى).

kā/ḍ iy + ān → .. kā/ḍi/yān

kā/ḍiy + ayn → .. kā/ḍi/yayn

فما حدث:

١- انجذاب لام الاسم إلى اللاحقة.

٢- تغيّر في النظام المقطعي للكلمة.

وبالتالي، فإنّ علينا معاملة الاسم المثنّى معاملة تركيب واحد أو بنية واحدة للدلالة المقصودة منه، ولو أسقطنا اللاحقة الدالة؛ لعاد إلى دلالته على المفرد؛ لذا لا يمكن عدّ اللاحقتين علامتي إعراب؛ لأنّ سقوط العلامة الإعرابيّة لا تثنى بالمعنى عن مقصوده، كما نقول: جاء زيد، ومررت بزيد ورأيت زيد، فثمّة قرينة سياقيّة تجعلنا نميّز بين المرفوع والمنصوب والمجرور إذا حذفت العلامة الإعرابيّة من زيد ومثله. أمّا بحذف اللاحقتين في المثنّى فتذهب بالمعنى.

وفي المثنّى المؤنّث تلحق الاسم المجرّد لاحقتان، أولهما للتأنيث، وثانيتهما للتثنية، هكذا:

mus/lim + at +	ān		..li/ma/tān
	لاحقة		
	المثنّى	التأنيث	

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويعد الاسم مع لاحقة التأنيث تركيباً واحداً للدلالة على التأنيث وتمييزه عن المذكّر في نحو: (مسلم، ومسلمة)، ثمّ تلحق لاحقة المثنّى الاسم المؤنّث المجرّد من العلامات الإعرابيّة.

ونذهب مع من ذهب إلى أنّ اللاحقتين (ān) و(ayn) ليستا بإعراب ولا حرفي إعراب، ولكنّهما تدلان على الإعراب؛ لأنّهما لو كانتا إعراباً لما اختل معنى الكلمة بسقوطهما، كإسقاط الضمة من دال زيد، ولو أنّها حرف إعراب كالدال من زيد لما كان فيهما دلالة على الإعراب، كما لو قلت: قام زيد من غير حركة، وهي تدل على الإعراب؛ لأنّك إذا قلت: رجلان، علم أنّه رفع فدل على أنّهما ليست بإعراب ولا حرف إعراب، ولكنّها تدل على الإعراب(١).

لذا؛ فهي دليل الإعراب، فإذا رأيت الألف علمت أنّ الاسم مرفوع، وإذا رأيت الياء علمت أنّ الاسم مجرور أو منصوب(٢).

ويمكن القول بأنّ المثنّى معرب محلاً، فاللاحقة (ā) دليل الرفع، و(ay) دليل النصب والجر، ولا يعرف؛ وقتئذٍ، بأنّ الاسم المثنّى في محل نصب أم في محل جر، إلا من السياق.

وقد قيل إنّ القياس أن تكون علامة الرفع في المثنّى بالواو، والنصب بالألف، والجر بالياء(٣)، كما كان في الأسماء الستة، لكنّهم جعلوا الواو للجمع، والياء كذلك، وأبقوا على الألف للمثنّى، وميّزوا بين ياء الجمع والمثنّى، بأن جعلوا قبلها في الجمع مكسوراً وفي المثنّى قبلها مفتوحاً.

---

(١) يُنظر: المبرّد، المقتضب، ١٥٤/٢؛ والأنباري، الإنصاف، ٣٥/١.

(٢) يُنظر: المبرّد، المقتضب، ١٥٥/٢؛ وابن يعيش، شرح المفصّل، ١٣٩/٤.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصّل، ١٣٨/٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لقد حدث خلط بين علامات الإعراب، واللواحق الدالة على المثنّى والجمع؛ إذ إنّ حروف الإعراب (و، ي، ا) ما هي إلا مطل الحركات القصيرة: الضمة والكسرة والفتحة، ولا تأتي إلا في الأسماء الستة، كما سيأتي الحديث عنها.

"أمّا اللواحق (و، ي، ا) عبارة عن مورفيمات خاصّة جاءت لدلالة معيّنة وسمّيت مورفيمات الجمع والتثنية والمخاطبة"(١).

وهي كذلك تختلف واللواحق الدالة مع الفعل، على الرغم من أنّها هي صوتياً ودلالياً، لكن نعدّها علامات للتثنية والجمع الملحق بالاسم المفرد، وتعدّ مع الاسم كتركيب واحد نحو: عثمان وزيتون وفلسطين، أمّا في الفعل، فلا تعد والفعل إلا تركيبين مختلفين، لأنّ الفعل لا يثنّى أو يُجمع، إنّما جاءت لتدل على الفاعلين، لذا ميّز النحاة بين ما كان في الاسم وما جاء في الفعل، حتى أنّهم قالوا بأنّها في الأسماء علامات إعراب، وفي الأفعال أسماء دالة على الفاعلين(٢).

أمّا حركة نون المثنّى، فكانت لتشكّل المقطعين الصوتيين المرفوضين في حالة الوصل، وهما: (ص ح ح ص) في مسلمان: [mān]، و(ص ح ص ص) في مسلمَيْن: [mayn]؛ لذا حرّكت النون، وجاءت حركة الكسر موروثة من الساميات(٣)، فقد كسرت نون المثنّى، وفتحت نون الجمع، وعلى أيّة حال، فإنّ بعض اللغويين يفسّرونها من خلال ظاهرة الخفة والثقل، أو بسبب المخالفة بين الحركات.

---

(١) يُنظر: القرالة، **الحركات في اللغة**، ٢٧.

(٢) يُنظر على سبيل المثال: سيبويه، الكتاب، ١/١٧-٢٠؛ ويُنظر: رأي في إعراب الأفعال الخمسة من الرسالة.

(٣) يُنظر: إسماعيل، **فقه لغات العارية**، ٢٦٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فذكروا أنّ النون كُسرت لعدم التقاء الساكنين، وذلك للتفريق بين نون الجمع، ونون التثنية، وفسّرت الظاهرة على أساس الخفة والثقل، وذلك لأنّ الألف في المثنّى أخف من الواو في الجمع، فكان الأثقل للأخف، والعكس[١].

وعلى الرغم من أنّ القياس كسر نون المثنّى، لكن ثمّة من يوردها مفتوحة، وقيل بأنّها لغة أسد[٢]، في نحو قول الشاعر[٣]:

على أحْوَذِيَّيْنَ استقلّتْ عَشِيَّةً ... فما هيَ إلا لمحَةٌ فتغيبُ

وأنشد قطرب[٤]:

يا ربَّ خالٍ لك من عُرَيْنَهْ ... حجَّ على قُلَيِّصٍ جُوَيْنَهْ
فَسْوَتُهُ لا تنقضي شَهْرَيْنَهْ ... شهرَيْ ربيعٍ وجمادِيَيْنَهْ

كما كسرت في نون الجمع وهي لغة، والقياس فتحها، كما قال الشاعر:

عَرَفْنا جعفراً وبني رياحٍ ... وأنكرنا زعانِفَ آخرينِ[٥]

وفسّرت كسرة النون للمخالفة بين الحركات، إذ "إنّ صوت الألف يتماثل مع صوت الفتحة، ممّا يشكل في الواقع، صعوبة بالغة، وثقلاً متأتٍ من استمراريّة المدّ الصوتي، ولا بدّ من تدخّل القوّة السالبة في الميدان اللغوي، وهي المخالفة التي تسعى إلى تخفيض حدّة الخلافات بين

---

(١) يُنظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ١٤١/٤؛ ومن المحدثين: عفيفي، **ظاهرة التخفيف**، ٢٣٨.
(٢) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ١٤٢/٤.
(٣) السابق، ١٤١/٤.
(٤) السابق، ١٤٢/٤.
(٥) ابن مالك، **شرح الكافية**، ٨٠/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصوتي لحركة الفتح عن طريق عمليّة الاستبدال النوعي إلى الكسر"[١][من: ..āna ← .āni].

وما قيل في نون المثنّى بأنّها عوض لما منع من الحركة[٢] والتنوين في المفرد، فلا نوافقهم الرأي؛ وذلك لأنّ:

- نون المثنّى استناديّة، تابعة للاحقة الدالة على العدد (وكذلك في الجمع)، أمّا نون التنوين فتأتي بعد حركة الإعراب (ضمّة أو فتحة أو كسرة).
- نون المثنّى متحرّكة، وإنْ كان أصلها ساكن، وذكرنا أنّها تحرّكت تبعاً للنظام المقطعي في العربيّة، أمّا نون التنوين فساكنة لا يمكن تحريكها.
- النون الاستناديّة للواحق المتحرّكة تحذف في السياق (بفعل قانون الجذب والدفع).
  - مع الاسم عند الإضافة؛ لاعتبار المضاف والمضاف إليه تركيباً واحداً.
  - مع الفعل إشعاراً بأنّ الفعل في محل جزم أو نصب[*] بالانجذاب إلى صدر البنية عن عجزها. أمّا نون التنوين فتحذف في لغة من لا ينوّن[**].
- تعدّ النون الاستناديّة من علامات الجمع[٣]، وبما أنّهم عدوّا المثنّى أوّل الجمع، فلذا دخلت عليه النون، وإن كانت تحذف عند الإضافة. أمّا نون التنوين فهي لاحقة للميل نحو المقاطع المغلقة في الكلام.

---

(١) عبد الجليل، **علم الصرف الصوتي**، ٣٦٧؛ ويُنظر أيضاً: عبد التوّاب، **التطوّر اللغوي**، ٤٢؛ ومرعي، **التشكيل الصوتي**، ٢٠٢.

(٢) يُنظر: سيبويه، **الكتاب**، ١/١٧-١٨.

(*) يُنظر: رأي في إعراب الأفعال الخمسة من الرسالة.

(**) وتسقط أيضاً لأسباب صوتية تجنباً لتكرار المقاطع الصوتية ذاتها في مثل: أشياءِ إنْ، وأرحمِ منْ.

(٣) يُنظر: إسماعيل، **فقه اللغات العاربة**، ٢٦٥.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

إعراب جمع المذكر السالم

فإذا كان المثنّى هو ضم اسم إلى اسم أو مفرد إلى مفرد، لئلا نقول، رجل ورجل، فإنّ جمع المذكر السالم، هو أيضاً ضم مفرد إلى أكثر منه واختصار المعطوفين، فلا نقول مسلم ومسلم ومسلم... الخ بل: مسلمون.

إنّ "كل تثنية وجمع زيادة عدديّة على المفرد، ولا يكون الشيء مجموعاً إلا إذا زيد على مفرده ما يماثله، وأوّل هذه الزيادة أن يكون الشيء مثّنى ثمّ يكون جمعاً، ومن هنا قيل: التثنية أوّل الجمع"(١).

أطلق القدامى على جمع المذكر السالم "الجمع الذي على حد التثنية(٢) أو المجموع على حدّ المثنّى(٣)؛ وذلك لأنّ لاحقة الجمع إذا دخلت على المفرد، فلا تُحدث معه تغيير في بنيته، كما كانت لاحقة المثنّى مع المفرد.

أمّا الواو والنون والياء والنون فقد جاءتا من الساميات أخوات العربيّة، ففي المعينيّة تلحق الجمع (و ن) و(ي ن)، وفي الأوجاريتيّة (و مَ)، وفي العبريّة (ي م)، وفي الآراميّة (ي ن)(٤).

"فعلامات التثنية والجمع في العربيّة كعلامات التثنية والجمع في الساميات، سوى أنّ

---

(١) سلمان، ظاهرة التثنية، ٣٩٥.

(٢) الزجّاجي، الإيضاح في علل النحو، ١٢٤، ١٣٧.

(٣) ابن مالك، شرح الكافية، ١/٧٠.

(٤) يُنظر: حلمي، لغات الجزيرة العربيّة، ٢٠٢؛ ويُنظر: إسماعيل، فقه لغات العاربة، ٢٦٦-٢٦٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العربيّة تستبدل الميم بالنون»[١].

وقد "ورد عن بعض العرب كتميم وبني عامر أنّهم يلزمون الياء في جميع أحوال إعراب الجمع، ويجعلون حركات الإعراب على النون. وقد تكلّم النبي (ﷺ) بهذه اللغة، وذلك في قوله يدعو على المشركين من أهل مكة: اللهمّ اجعلها عليهم سنيناً كسنينِ يوسف.

وجاء في قول جرير:

أرى مـــرّ الســـنينِ أخـــذْنَ مِنّـــي كمـــا أخـــذ السِّـــرارُ مـــنَ الهـــلالِ

بروايتي الفتح والكسر في السنين، كل راوٍ رواه بلغته.

وقول الشاعر:

ألـــمْ نســـقِ الحجـــيجَ سَـــلي مَعَـــدّا ســـنيناً مـــا تُعَـــدُّ لـــنا حســـابا

وقول الآخر:

ســـنيني كلّهـــا لاقيـــتُ حَـــرْباً أُعَـــدُّ مـــع الصـــلادِمةِ الذكـــور»[٢]

وقول الشاعر:

ومـــاذا يَـــدَّري الشـــعراءُ مِنّـــي وقـــد جـــاوزْتُ حَـــدَّ الأربعيـــنِ[٣]

• ومن العرب من يُلزم هذا الباب الواو، وبفتح النون في كل أحواله»[٤]، ويكون إعرابه هنا

---

(١) يُنظر: حلمي، لغات الجزيرة العربيّة، ١٨٤-١٨٥.

(٢) يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٦٤/١ بتصرّف.

(٣) المبرّد، المقتضب، ٣٣٠/٣.

(٤) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٦٤/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بحركات مقدّرة على الواو، منع من ظهورها الثقل[١].

- ومن العرب من يلزم الواو، ويجعل الإعراب بحركات على النون، كإعراب زيتون ونحوه[٢].

أمّا العرف القواعدي فقد جرى بإلحاق الجمع الواو والنون في حالة الرفع، والياء والنون في حالتي الجر والنصب، وأنّ النون هنا جاءت مفتوحة عكس نون المثنّى، وذلك للتمييز بين الجمع والمثنّى، ولمخالفتها للياء والواو.

وما ذكر في حالة إعراب المثنّى يصدق في حالة إعراب الجمع، ونعدّ اللواحق دليل إعراب، فإذا رأينا الواو كان الجمع في محل رفع، وإذا رأينا الياء كان في محل نصب أو جر، ونميّز الحالة الثانية من الثالثة وفق قرائن السياق. وما ذكر في لاحقة المثنّى مع المفرد ينطبق ولاحقة الجمع مع المفرد، إذ يعدّ المفرد واللاحقة الدالة على العدد أسلوب جمع، حتى دفع بعض العرب إلى إظهار علامات الإعراب على النون؛ كزيتون، لأنّهم يرون أنّ المفرد ولاصقة الجمع تركيب واحد أو اسم واحد.

ودخلت اللاحقتان (و ن) و(ي ن) على المفرد المجرّد وهو على صورته الأولى، بدون علامات إعرابيّة، فانجذب لام المفرد إلى حركة لاصقة الجمع، وتغيّر النظام المقطعي لبنية الكلمة، تمثّله:

في حالة الرفع: مسلمون	mus/lim + ūn →	mus/li/mūn
متماثلان: في حالة النصب: مسلمين		+ īn → mus/li/mīn
متماثلان: في حالة الجر: مسلمين		+ īn → mus/li/mīn

أمّا في المعتل الآخر، فتحدّث فيه خطوات صرفيّة بحيث يحذف منه شبه الحركة لتشكّل المزدوج الحركي في بنيته، نحو:

---

(١) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٦٤/١.

(٢) السابق، نفسه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ḳ ā/ḍ ūn ← قاضون	ḳ ā/ḍ i/yūn	ḳ ā/ḍ iy + ūn →
ḳ ā/ḍ īn ← قاضين	ḳ ā/ḍ i/yīn	+ īn →
تغيّر في البنية المقطعيّة للكلمة	-تشكّل مزدوجين مرفوضين (yū) و(yī) بعد انجذاب لام المفرد إلى حركة اللاحقة. -يحذف شبه الحركة (y). - تغيّر في البنية المقطعيّة للكلمة.	

ونتيجة تشكّل المقطع المرفوض في الوصل (ص ح ح ص) في (ḍ ūn)و(ḍ īn) ، تُحرّك النون، وحركتها بالفتح كما أشرنا. فيتغيّر النظام المقطعي المرفوض إلى مقطعين مقبولين (ḍ ū/na: ص ح ح/ ص ح).

وقد ذكر في بعض الشواهد اللغويّة أنّ حركة النون في الجمع مكسورة خلافاً للقياس، كما جاء في قول الشاعر[1]:

عرفـــنا جعفـــراً وبنـــي ريـــاحٍ وأنكـــرنا زعـــانف آخريـــنِ

وقد تحذف نون الجمع عند الإضافة بفعل قانون الجذب والدفع، إذ يعدّ المتضايفين كتركيب واحد؛ لذا فإنّ الكلمة المضافة انجذبت إلى المضافة إليها. فلفظت النون منها، و"عُدّت النون بأنّها من علامات الجمع"[2]. لذا يمكن الاستغناء عنها في التركيب النحوي ما دامت لاحقة الواو تغني بدلالتها على المقصود.

(١) ابن مالك، شرح الكافية، ١/٨٠.

(٢) يُنظر: إسماعيل، فقه لغات العربية، ٢٦٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إعراب جمع المؤنّث السالم

ارتأت عبارات علماء اللغة[١] بأنّ هذا الجمع في المؤنّث:

- نظير ما كان بالواو والنون في المذكر، لأنّك تسلّم بناء الواحد كتسليمك إيّاه في التثنية.
- والألف والتاء علامة للجمع والتأنيث.
- والتاء حرف إعراب، ضمّتها علامة للرفع، وكسرتها علامة للجر والنصب.
- الكسرة في المنصوب عوضاً عن الفتحة، لاستواء الخفض والنصب فيه، كما استوى في مسلمين؛ لأنّ هذا في المؤنّث نظير ذلك في المذكر.

وحمل النصب فيه على الجر لوجهين:

- أحدهما: إنّ جمع المؤنّث السالم فرع على جمع المذكر السالم، فكما حمل منصوب جمع المذكر على مجروره في مثل: مررت بالزيدينَ ورأيت الزيدينَ، كذلك حمل منصوب جمع المؤنّث السالم على مجروره في مثل: مررت بالمسلماتِ، ورأيت المسلماتِ، ليكون الفرع على منهاج الأصل ولا يخالفه.
- والوجه الثاني: إنّ جمع المؤنّث السالم يوافق جمع المذكر السالم في أشياء، ويخالفه في أشياء:

- فأمّا الموافقة ففي سلامة الواحد، وزيادة الزيادتَيْن.

---

(١) يُنظر: المبرّد، **المقتضب**، ٣٣١/٣؛ وابن جنّي، **اللمع**، ٢١؛ وابن يعيش، **شرح المفصّل**، ٧/٥-٨؛ وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ٧٤/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- وأمّا المخالفة فمن جهة الزائد الثاني، وهو التاء حرف الإعراب يجري عليها حركات الإعراب، وليس كذلك في نون جمع المذكر السالم.

ومنها أنّ الزيادة الأولى تتغيّر في المذكر ولا تتغيّر في المؤنّث.

ومنها أنّ التاء لا تحذف للإضافة كما حذفت نون الجمع.

- وجاء في بعض شواهد اللغة أنّ العرب نصبته بالفتحة، ومن ذلك: ما رُوي عن الخليل بن أحمد قول: رأيت بناتَك، بالفتح لخفته على اللسان[١]، وقول أبي عمرو لأبي خيرة، وقد قال: استأصل الله عِرقاتَهم – بنصب التاء –... وأجاز أيضاً أبو خيرة: حفرتَ إراتَك[*]، جمع إرة".

وعلى نحوه إنشاد الكوفيين:

ألا يرجزُ الشيخُ الغيورُ بناتَهُ

وإنشادهم أيضاً:

فلمّـــا جلاهـــا بالأيـــامِ تحـــيّزَت ثـــباتاً علـــيها ذُلُّهـــا واكتـــئابها

وما جاء عن أبي عثمان، قوله: "لا مسلماتَ لك، بفتح التاء"[٢].

وجاء في عبارة ابن يعيش: "أنّه لا يجوز فتح التاء، بينما أجازه البغداديون وأنشدوا لأبي ذُؤيب:

فلمـــا اجـــتلاها بالأيـــام تحـــيّزَتْ ثُـــباتاً علـــيها ذُلُّهـــا وانكســـارُها

---

(١) الفراهيدي، العين، ١٧٤/١.

(*) الإرة: موضع النار، يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، (أري)

(٢) ابن جنّي، الخصائص، ٣٠٤/٣-٣٠٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وحكوا أيضاً: سمعتُ لغاتَهم"[١].

- وجعلوا التنوين في مسلماتٍ عوضاً من النون في قولك مسلمين[٢].

"ومن العرب من يزيل التنوين، ويبقي الكسرة في جرّه ونصبه، ومنهم من يزيل التنوين، ويمنع الكسرة، فيقول: (هذه عرفات مُباركاً فيها)، و(رأيتُ عرفاتَ) و(مررتُ بعرفاتَ)"[٣].

يتضح ممّا سبق أنّ اللاحقة جمع المؤنّث السالم[٤] تدخل على البناء، كما دخلت لاحقتا المثنّى وجمع المذكر السالم، نحو:

لاحقة جمع المؤنّث السالم — mus/lim + āt → ..li/māt
لاحقة المثنّى — mus/lim + ān → ..li/mān
لاحقة جمع المذكر السالم — mus/lim + ūn → ..li/mūn

- انجذاب لام الكلمة لحركة اللاحقة.
- تغيير في البنية المقطعيّة.

ولا يمكن دخول لاحقة جمع المؤنّث السالم بوجود لاحقة المؤنّث المفردة؛ لأنّه لا يدخل مؤنّث على مؤنّث كما قالوا، ولا تجتمع لاحقتان دالتان على البنية في الوقت نفسه.

إذن؛ كان تحريك التاء؛ حرف الإعراب، لاعتبار البنية المجرّدة مع لاحقة الجمع بنية تركيبيّة واحدة، فصدقت عليها حركات الإعراب من ضم وفتح وكسر، وإن كان اطراد القاعدة يرفع بالضم، وينصب ويجر بالكسرة، وبظهور علامات الإعراب عليه فإنّه يماثل الاسم مع لاحقة المفردة؛ هكذا:

---

(١) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ٨/٥ بتصرّف.

(٢) المبرّد، **المقتضب**، ٣٣١/٣.

(٣) ابن مالك، **شرح الكافية**، ٨٢/١.

(٤) يبدو أنّ العربيّة كأخواتها الساميات، أدخلت لاحقة (āt) على بنية الاسم للدلالة على جمع الإناث، وأدخلت لاحقة (at) على البنية للدلالة على المفردة المؤنّثة. والصفة المشتركة بينهما وجود حركة الفتح قبل التاء، مع الاختلاف في طول الحركة. يُنظر: عمايرة، **ظاهرة التأنيث بين اللغة العربيّة**، ٦٧، ٨٠؛ وإسماعيل، **فقه اللغات العارية**، ٢٦٨-٢٦٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

mus/lim + (at) + un → ..ma/tun

لاحقة المفردة

mus/lim + (āt) + un → ..mā/tun

انجذاب لام البناء إلى حركة اللاحقة

علامة لاحقة جمع المؤنث

انجذاب التاء لحركة الإعراب

الإعراب

وليس كما "ظن النحاة أنّ التنوين الذي يلحق جمع الإناث، يقابل النون في جمع المذكر السالم، مع إنّه لا وجه للمقابلة... إنّ الفرق بين كلمتي (مسلمون) و(مسلمات) مثلاً، ناجم عن أمرين لا ثالث لهما، أمّا الأمر الأول؛ فهو اختلاف اللاحقة التي تلبست بكل منهما... وأمّا الأمر الثاني، فهو أنّ الخلاف بين الجمعين متأتٍ من الخلاف بين مفرديهما، ولهذا كان من المعقول أن يقابلوا بين المفرد المذكر المنوّن وجمعه، وكان من المعقول أن يقابلوا بين المفردة وجمعها، وتكون المقابلة هنا وهناك وجه، ولكنّهم لم يفعلوا، واكتفوا بأن يتلمّسوا وجه التقابل بين النون في جمع المذكر السالم، والتنوين في جمع الإناث"(١).

أمّا الحركة الأصليّة في نصب المؤنّث السالم فهي الفتحة، كما ورد في شواهد اللغة، "وقد تحوّلت الفتحة المفترضة أصلاً إلى كسرة لوجود فتحة طويلة قبلها طبقاً لقانون المخالفة، وإضافة إلى علة المخالفة فقد يكون التحوّل من الفتح إلى الكسر ناجماً عن ميل العربيّة إلى كسر المؤنّث لميزه عن المذكر، فقد أشار عمايرة إلى هذه السمة بقوله: انصرفت اللغة السامية إلى الكسر بوصفه وسيلة أخرى معتادة في الميز بين المذكر والمؤنّث"(٢).

وقد أشار فليش إلى هذه الظاهرة، إذ يقول: "...حدوث المخالفة بإبدال الفتحة القصيرة (a) كسرة قصيرة (i) عند مجاورتها لفتحة طويلة... وهذا يفسّر من بين ما يفسّره: قصر إعراب جمع المؤنّث السالم على صورتي الرفع والجر، فيقال: فاعلاتٌ، وفاعلاتٍ دون أن يقال:

---

(١) استيتيّة، رؤية جديدة، ١٣٥.

(٢) عمايرة، ظاهرة التأنيث، ١٠٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فاعلاتٌ في حالة النصب، بل هي أيضاً فاعلاتٍ، وكذلك الحال في لاحقة المثنّى حيث كسرت النون[١]*[٢]؛ نحو: رأيتُ المسلماتِ، فالأصل: (المسلماتَ)، ويتضح ذلك من الخطوات الصوتية الآتية:

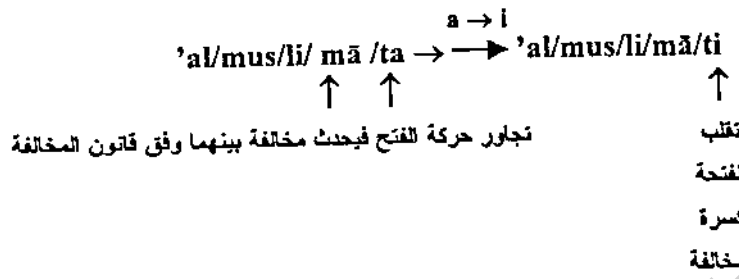

وإن قيل قد ورد في بعض ألفاظ اللغة تتابع الحركات المتماثلة، نحو (فتاة) ونصبت بالفتح، مثل:

رأيتُ فتاةْ
...fa/tā/tan
تجاور حركتي الفتح القصيرة والطويلة فلا يحدث مخالفة كما في جمع الإناث

فلعل هذا ما كان من قبيل تمييز المفردة من جمعها، وتمييز بنية صرفيّة بأخرى.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) فليش، العربيّة الفصحى، ٤٨.

(٢) يُنظر: القرالة، الحركات في اللغة، ٨٠-٨١.

إعراب الممنوع من الصرف

أشغلت ظاهرة الممنوع من الصرف عقول النحاة قديماً وحديثاً، وأفردوا لها أبواباً في ثنايا كتبهم[١]، أو كتباً مختصّة مستقلّة تحمل اسم الظاهرة[٢].

وجعلوا للممنوع من الصرف قيوداً وشروطاً وعللاً، فلا "يكاد يتبيّن طريقه في خضم الآراء المتضاربة، ولا يكاد يخرج بشيء محدّد واضح عن مسائله وحيثياته، فالخلاف والتضارب في الآراء هما السمة البارزة التي مُني بها هذا الباب شكلاً ومضموناً"[٣].

"ونظراً إلى تخلّف هذه العلل عن العمل أحياناً، وعدم صدقها على الواقع اللغوي في حالات كثيرة، فقد مُنيت قضيّة منع الصرف بالنقد المرير والتجريح الشديد قديماً وحديثاً.

ولعل أقوى هجوم شن عليها كان ذاك الذي قام به الإمام السهيلي، فقد خصّص لهذا الغرض فصلاً كبيراً في أماليه[٤] بلغ عشرين صفحة، تعقب فيه مسائل هذا الباب مسألة مسألة، مفنداً أقوال النحاة، مبيّناً قصورها، وكاشفاً عن نقاط ضعفها.. وابتدأ كلامه منكراً على النحاة،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) يُنظر على سبيل المثال: سيبويه، **الكتاب**، ١٩٣/٣-٣٢٠؛ والمبرّد، **المقتضب**، ٣٠٩/٣-٣٨٦؛ وابن مالك، **شرح الكافية**، ٣٣٨/٢-٣٤٤.

(٢) يُنظر على سبيل المثال: الزجّاج، **ما ينصرف وما لا ينصرف**.
من المحدثين:

- يعقوب، **الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي**؛ والشايب، **منع الصرف بين الاستعمال والتعقيد**؛ واستيتية، **رؤية جديدة في تفسير التنوين**.

(٣) يُنظر: الشايب، **منع الصرف**، ٦٩٨؛ ويُنظر ما سرده في اختلاف آراء البصريين والكوفيين عن الظاهرة، ٦٩٨ وما بعدها.

(٤) السهيلي، **أمالي السهيلي**، ١٩٠-٤٠٠.

وناعياً عليهم ضعف احتجاجهم"[١] قائلاً: "وهذا الباب لو قصروه على السماع، ولم يعللوه بأكثر من النقل عن العرب لانتفع بنقلهم، ولم يكثر الحشو في كلامهم"[٢].

وقد سخر السهيلي، واستنكر قضيّة الخفة والثقل في الكلم التي نصّ عليها سيبويه، بقوله: "فيقال لهم: أثِقلٌ حسّي هو أم ثقل عقلي؟ فإنّ أردتم ثقلاً يُدرك بالحس، إمّا بحاسة اللسان، وإمّا بحاسة السمع، فلا شك أنّ فرزدقاً؛ وشمردلاً، ومُسْحَنْكَكا، وحلكوكا، واشهيبابا، أثقل على الحاستين من زينب وسعاد وحسناء. وإن عَنَيْتُم ثقلاً عقلياً يدركَ بالقلب ويوجد في النفس فلا شك أنّ قولك: همٌّ وسخط وبلاء وجذام وبرص، أثقل على النفس أن تسمعه من: حسناء وكحلاء... فهذا الثقيل منصرف، وهذا الخفيف غير منصرف، ولا يتصوّر في العقل ولا في الوجود ثقل خارج عن هذين النوعين: العقلي والحسّي"[٣].

لقد كانت قضيّة الخفّة والثقل القضيّة الأولى في تفسيرهم الممنوع من الصرف. أمّا القضيّة الثانية، فهي الضرورة الشعريّة، حتى مُنح الشاعر أن يصرف في الشعر كل ما لا ينصرف، "فإذا كان بإمكان النحاة ردّ ما يوجّه إلى قواعدهم وأحكامهم في الشعر، فإنّه ليس لديهم قدرة على ردّ تلك التي توجّه إليهم من النثر، حيث لا ضرورة، وكذلك في القرآن الكريم في نحو صرف: (سلاسل)[٤] و(قوارير)[٥] وغيرهما"[٦].

---

(١) يُنظر: الشايب، منع الصرف، ٧١٥-٧١٨ بتصرّف.
(٢) السهيلي، أمالي السهيلي، ١٩.
(٣) السابق، ٢٢-٢٣.
(٤) الإنسان، ٤.
(٥) الإنسان، ١٥.
(٦) يُنظر: الشايب، منع الصرف، ٧٣٠-٧٣٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وذهب علماء العربيّة أنّ من العرب مَن يصرف جميع ما لا ينصرف، فقد قال الكسائي: "العرب تصرف كل ما لا ينصرف في الكلام إلا أفعل منك"(١)، ونحوه، جاء عن ابن جنّي(٢)، فما يسمّى بالضرورة الشعريّة ما هي إلا خيارات يتيحها بناء اللغة، وقد تكون مظهراً من مظاهر فصاحة الشاعر(٣).

"وما أثبته النحاة من علل الممنوع من الصرف، ما هي إلا علل عقليّة وفلسفيّة مفتعلة، تنأى عن سهولة النحو"(٤).

وقد ذهب الشايب إلى أنّ الممنوع من الصرف "لا يعود في الحقيقة إلى شيء من الذي ذكره القدامى، فلقد جعل النحاة منع الصرف شيئاً ذاتياً؛ أي عاملاً داخلياً ينبع من طبيعة الكلم ذاتها، من صيغها ومن فصائلها، وهذا من وجهة نظرنا تصوّر بعيد؛ لأنّ منع الصرف إنّما يعرض للكلم من خلال السياق، ذلك أنّنا لا نتكلّم كلمات مفردة أو منعزلة، وإنّما نتكلّم كلاماً؛ أي جملاً وفقرات.. ولما لم تكن العلل دليلاً قاطعاً، وسبباً مقنعاً لمنع الصرف أرجع الباحثون المحدثون منع الصرف لأسباب موسيقيّة صرفة... ولكن لما كانت الناحية الموسيقيّة في الكلم يقرّرها وجودها في السياق، فإنّنا نرجع منع الصرف إلى سبب أعمّ هو السياق"(٥).

---

(١) النحاس، **إعراب القرآن**، ٢٣٢/١.

(٢) يُنظر: ابن جنّي، **سر صناعة الإعراب**، ٤٧٥/٢.

(٣) يُنظر: الشايب، **منع الصرف**، ٧٥١.

(٤) فؤاد، **أثر ظاهرة التنكير والتعريف في السياق اللغوي**، ٨٨.

(٥) يُنظر: الشايب، **منع الصرف**، ٧٤٣-٧٤٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأيّدته رؤية استيتية بأنّ "التنوين من مقتضيات التركيب، وليس من بنية الكلمة، فإذا كان كذلك فلماذا يقال: جاء محمدٌ، وجاء عمرُ، فتنوّن (محمد)، وتمنع (عمر) من التنوين؟ فالسياق واحد، وموقع كل واحد من هذين الاسمين ذو وظيفة واحدة في التركيب"[١].

يذهب الشايب إلى أنّ ثمّة أمثلة جائز[٢] فيها المنع والصرف وفق المقتضى اللهجي، وأمثلة واجب[٣] منعها وفق السياق الصوتي. ولعل منع صرف (أشياء) "راجع إلى علة صوتيّة صرفة لحمتها وسداها المخالفة بين المقاطع المتماثلة المتتابعة، ذلك أنّ جر (أشياء) سيؤدي إلى (أشياءِنْ إنْ)؛ لأنّ الهمزة المنوّنة تنوين كسر هي صوتياً نفس (إنْ)، فخولف بين صوامتها بحذف التنوين من أشياء أوّلاً، ثمّ أعقب ذلك المخالفة بين الحركات باستبدال الفتحة بكسرة الهمزة في آخر أشياء"[٤]. وما نتج ذلك إلا من خلال السياق، ولذا عمّت القاعدة على كل كلمة كانت على وزن: أفعال مهموزة اللام إذا وقعت في سياق (أشياء)، نحو: أجزاء، وأنحاء... إلخ[٥].

ومع ذلك؛ فإنّ كلمة (أشياء) مثلاً وُجدت غير مصروفة في سياق مختلف؛ وذلك لإقامة الوزن، فلو نوّنت لانكسر البيت، وذلك في قول الشاعر[٦]:

فمـــا أشـــياءُ نشـــريها بمـــال فـــإن نفقـــت فأكســـد مـــا تكـــونُ

---

(١) يُنظر: استيتية، **رؤية جديدة**، ١٢٤.

(٢) يُنظر: الشايب، **منع الصرف**، ٧٥٢.

(٣) السابق، نفسه.

(٤) السابق، نفسه.

(٥) السابق، ٧٥٣.

(٦) ابن منظور، **لسان العرب**، ٢٤٢/١٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ووجدت مصروفة في الشعر، وفي سياق مختلف[١]، منها:

ثـــأرت عديّـــاً والخطـــيم فلـــم أضـــع ولايـــة أشـــياءٍ جعلـــت إزاءهـــا[٢]

"وكذلك مُنِع من الصرف من صيغة (أفعل)، و(أفعل من)، إذ يتشكّل سياق صوتي مرغوب عنه بسبب تتابع الأمثال. نحو قولنا: (بأكرمِنْ مِنْ)، و(بأرحمِنْ مِنْ) فالميم المنونة تنوّن كسر هي صوتياً نفس (مِنْ)، لذا خولف بين صوامتها،فحذف التنوين من أكرم وأرحم،ثمّ استبدلت الفتحة بالكسرة، وعمّت القاعدة على كل ما جاء على صيغة (أفعل من)، ثمّ على (أفعل)"[٣]، ولذا كانت نظرة الكوفيين[٤] صحيحة عندما أجازوا صرف جميع ما لا ينصرف إلا صيغة (أفعل من)، كما أشرنا في البداية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) للمزيد يُنظر: ما كتبه الشايب في بحثه منع الصرف، ٧٥٣-٧٥٨.

(٢) ابن الخطيم، ديوان قيس بن الخطيم، ٥.

(٣) يُنظر: الشايب، منع الصرف، ٧٠٧-٧٦٢.

(٤) يُنظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية، ١٠٧/١.

إعراب الأسماء الستة

جاءت الأسماء الستة: أبو، أخو، حمو، ذو، فو، هنو، على ثلاث لغات:

- "أشهرها أن تكون بالواو والألف والياء.
- والثانية: أن تكون بالألف مطلقاً.
- والثالثة: أن تحذف منها الأحرف الثلاثة، وهذا نادر. وأن في(هن)لغتين:
  - إحداهما: النقص.
  - والثانية: الإتمام {هنو}، وهو قليل"(١).

ولذلك، اختلف علماء العربيّة في إعرابها؛ "فذهب الكوفيون إلى أنّها تعرب من مكانين:

- في حالة الإفراد بالحركات.
- وفي حالة الإضافة بالحروف، والحركات التي قبلها؛ وذلك لأنّ الإضافة طارئة على الإفراد فكانت الضمّة والفتحة والكسرة باقية على ما كانت عليه في حالة الإفراد؛ لأنّ الحركة لا تكون إعراباً للمفرد في حال الإفراد هي بعينها تكون إعراباً له في حال الإضافة"(٢).

وذهب البصريون(٣) إلى أنّها معربة من مكان واحد:

- بالحركات في حالة الإفراد.
- بالحروف في حالة الإضافة، وليس كما رأى الكوفيون.

---

(١) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ٥٢/١.

(٢) يُنظر: الأنباري، **الإنصاف**، ١٧/١، ١٩.

(٣) يُنظر: السابق، ١٧/١؛ ويُنظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ٥١/١-٥٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

• وبحذف الحروف في لغة من يضيف ويقول: هذا أبُك.

في حين أنّ المازني[١] اعتبر الباء (في أبوك) حرف الإعراب، وإنّما الواو والألف والياء؛ رفعاً ونصباً وجرّاً، نشأت عن إشباع الحركات.

ورأوا أنّ أصلها بالواو المفتوح ما قبلها، وذلك لمجيئها في التثنية، أخوان وأبوان، وحموان، وهنوان، والتثنية تعيد الأشياء إلى أصولها، وبذلك قُلبت الواو ألفاً، بلغة من يجعلها بالألف رفعاً ونصباً وجرّاً، وعاملوها معاملة الاسم المقصور كعصا وقفا[٢].

فإذا انتهى بهم الأمر إلى ذلك، فإنّ الدراسة الصوتيّة تؤيّد من ذهب إلى أن أصلها الواو، وانفتح ما قبلها، فبتحرّك الواو لوقوع الحركات الإعرابيّة، تقلب ألفاً، وذلك تمثّله الخطوات الصوتيّة التالية:

ذa/bā	←	ذa/ba + a	←	ذa/ba/wa	←	ذa/baw	+	u أو a أو i
الصورة النهائيّة بلغة من يلزم الألف		• سقوط المزدوج. • تعويض السقوط بحركة من جنس ما قبلها/ أو مطلت حركة الفتح.		• انجذاب لام الاسم إلى الحركة. • تغيّر في النظام المقطعي للكلمة. • تشكيل المزدوج الصاعد المرقوص.		الصورة الأولى المجرّدة		حركات الإعراب القصيرة

وكذلك: أَخَوْ، وحَمَوْ، وفَوَه، وهَنَوْ، وكذلك ذَوَوْ وجود مزدوج حركي في صورة الاسم المجرّدة، ويجري عليها ما جرى على أبو، ما عدا ذَوَوْ التي توجد بها.

dū	←	du	←	dau		da	+	u	da/waw →
بلغة من يشبع الحركة		بلغة من يحرك بالضم		• تتوالى حركتان مختلفتان. • وفق قانون الجهد الأقوى تهيمن حركة الضمة (الإعراب) على الفتحة فتسقطها.		سقوط شبه الحركة (w)		حركات الإعراب	يوجد مزدوجان
						daw → • سقوط المزدوج النهائي			

---

(١) يُنظر: الأنباري، الإنصاف، ١٧/١؛ وابن يعيش، شرح المفصّل، ٥٢/١.

(٢) يُنظر: الأنباري، الإنصاف، ١٨/١-١٩؛ وابن يعيش، شرح المفصّل، ٥٢/١-٥٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تتشكّل الصورة الأخيرة بالألف أو بحركة الفتح الطويلة بلغة من يلزم الألف في جميع الحالات الإعرابيّة، ومنه قول الشاعر:

إن أباهـــــا وأبـــــا أباهـــــا قـــد بلغـــا فـــي المجـــد غايـــتاها[١]

"ومنه ما حكي عن الإمام أبي حنيفة أنّه سئل عن إنسان رمى إنساناً بحجر فقتله. هل يجب عليه القَوَد؟ فقال: لا، ولو رماه بأبا قُبَيْسٍ – بالألف"[٢].

ترى الدراسة أنّ الأسماء الستة تعدّ مبنيّة بحركة الألف في حالة لزومها الألف، في جميع حالات الإعراب، وتعرب محلاً من خلال السياقات.

أمّا الدراسات الحديثة فلا تجيز تقدير الإعراب على الألف مطلقاً؛ لأنّها حركة، ولا يمكن تقدير الحركات عليها؛ إذ لا يمكن تتابع حركات مختلفة أو حركتين مختلفتين في المقطع نفسه؛ كأن نقول: 'a/bāa بالنصب أو 'a/bāu بالرفع أو 'a/bāi بالجر.

لذا تعرب الأسماء الستة التي تلزم الألف على الإطلاق وفق محلها الإعرابي، ولا يعرف محلها بأنّها مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة إلا من خلال القرائن السياقيّة.

أمّا من قالها بالحركات القصيرة، فتفسّر فيما يأتي:

'a/bu 'a/ba 'a/bi	→	u أو a أو i	+	'ab	(١) →	'a/baw
ظهور الحركات على الباء		حركات الإعراب القصيرة		تحذف لام الكلمة		• الصورة المجرّدة الأصليّة. • وجود المزدوج الحركي الهابط في بنية الكلمة ممّا يؤدّي إلى سقوطه.

(١) الأنباري، الإنصاف، ١٨/١.

(٢) يُنظر: السابق، ١٨/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هذا الأمر دعا المازني إلى القول بأنّ الباء حرف الإعراب؛ لأنّها تنجذب إلى الحركات الإعرابيّة الثلاثة بعد سقوط لام البناء، حتى دفع البعض إلى القول بأنّها دليل إعراب.

وفي المرحلة الصوتيّة الثانية يحدث مطل للحركات ممّا أدّى بالمازني القول بأنّ "الواو والياء والألف نشأت عن إشباع الحركات"(١).

وأدّى بالكوفيين إلى اعتبار الحرف والحركة التي قبله من جنسه علامتي إعراب، على الرغم من صحة ما ذهبوا إليه إلى أنّ الحرف لم يكن سوى مطل الحركة التي قبله، هكذا:

	ʾa/bu + u	**(4)**	**ʾa/bū**
(3)	**ʾa/ba + a**	→	**ʾa/bā**
...→	**ʾa/bi + i**	→	**ʾa/bī**
		→	

فقد يقال: [أبٌ: ʾa/bun] بالتنوين لإغلاق المقطع الأخير المفتوح عند الأفراد، وقد تأتي بصورة من نطقها مضافة: [أبُك: ʾa/bu/ka]، وتأتي بالإشباع وهي المشهورة في حالة الإضافة: [أبوك/ أبو فلان ../ʾa/bū]. وكذا القول في الأسماء الخمسة الأخر، وما ذهبوا في هن/ هنو بأنّها تأتي قليلة بصورة الإتمام، فهذا عائد إلى الاستعمال اللغوي للعرب.

إذن، فإعراب الأسماء الستة وفق الدراسة الصوتيّة يكون في ثلاث حالات:

- الحركات القصيرة.
- الحركات الطويلة الناتجة عن إشباع الحركات القصيرة.

وهذا ما ذهب إليه علماء العربيّة، قدامى ومحدثون(٢).

وترى الدراسة أنّ الحالة الثالثة تعرب محلاً في لغة من يلزم الألف.

---

(١) الأنباري، **الإنصاف**، ١٧/١؛ وابن يعيش، **شرح المفصل**، ٥٢/١.

(٢) يُنظر على سبيل المثال: شاهين، **في علم اللغة العام**، ٢٣٣؛ وحماسة، **العلامة الإعرابيّة**، ٣٥٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحمل على الجوار

أشارت الدراسة إلى أنّ الحمل على الجوار ظاهرة نحويّة، تدرس حركة التأثير الجواري المنفصل عند إلغاء الحركة الإعرابيّة؛ شعراً ونثراً وقراءات. وهذه الظاهرة تشيع في كلام العرب حتى قالوا فيها: إنّها "لمراعاة القرب مع فساد المعنى، وليس من علة لها إلا الجوار[١]، ودعت إليها أسباب جماليّة خالصة لا صلة بينها وبين المعنى الوظيفي، خاصّة وأنّ العربيّة تحرص على الانسجام الصوتي والإتباع حرصها على الإعراب"[٢]. وأنّ حركة الجوار ليست حركة بناء ولا إعراب، وإنّما هي حركة اجتلبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين، فلا تحتاج لعامل؛ لأنّ الإتيان بها إنّما هو لمجرّد أمر استحساني لفظي لا تعلق له بالمعنى النحوي"[٣]. وأنّ هذه الظاهرة ما هي إلا مظهر من المظاهر التي اختصّت به لغات بعض القبائل العربيّة لا بوصفها ضرورة من الضرائر التي لا يجوز الاحتجاج بها أو شذوذاً لا يصحّ الأخذ به، والقياس عليه[٤]. وقالوا أيضاً: "إن لم تكن على لهجة من لهجات العرب، فإنّها من باب تجانس الفواصل؛ كي لا يختل الصوت أو ينكسر الإيقاع"[٥]، وأنّها ضرب من التوكيد لمعنى[٦].

لنعد إلى خصائص ابن جني[٧]، وما ذكره في هذه الظاهرة:

يرى صاحب الخصائص أن تجاور الألفاظ على ضربين: أحدهما في المتصل، والآخر في المنفصل.

---

(١) يُنظر: حداد، **الحمل على الجوار**، ٢١٥.
(٢) يُنظر: الجندي، **اللهجات العربيّة في التراث**، ١٨٨/١.
(٣) يُنظر: النمر، **ظاهرة المجاورة في الدراسات النحويّة**، ٨.
(٤) يُنظر: حداد، **الحمل على الجوار**، ٢١٥.
(٥) يُنظر: السابق، ٢٢٠.
(٦) يُنظر: السابق، ٢٢٣.
(٧) يُنظر: ابن جنّي، **الخصائص**، ٢١٨/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فأمّا المتصل ففي نحو قولهم في صُوُم وصُيَم، وهذا ما عرضته الدراسة في مبحث المماثلة وأثرها في الظاهرة النحويّة.

و"أمّا الجوار في المنفصل فنحو ما ذهبت الكافة إليه في قولهم: هذا حُجر ضبٌّ خربٌ"[١]، وذلك جر (خرب) لكلمة (ضب) التي جاورتها، وإن لم يكن المعنى عليه يستشف من قوله الآنف ذكراً، ما يأتي:

(١) اتفاق العرب على وجود هذه الظاهرة، حتى استشهد معظم قدامى القوم على شواهدهم.

بهذا المثال في أكثر من موضع، سواء أكان الحمل على الجوار رفعاً أم نصباً أم جزماً أم جراً، والأخير أكثر أنواع الحمل شيوعاً. نسوق بعض الأمثلة على الحمل فيما يأتي:

جاء في الذكر الحكيم: ﴿ومَن يفعلْ ذلكَ يلقَ أثاماً ۞ يُضاعفْ له العذابُ يوم القيامةِ﴾[٢]. فيمن قرأ يُضاعف بالجزم فقد استوفى الشرط فعله وجوابه في التركيب اللغوي. مَن يفعل ذلك يلق آثاماً. أمّا يُضاعف، فيكون جزمها إنّما حصل لمجاورتها للمجزوم، وتشبيهاً به، وما الإتيان به إلا ضرب من التوكيد[٣]. يقول السيرافي: "وقد يجوز أن يكون الجزم أيضاً على المجاورة للمجزوم، كما قالوا: جحر ضبٍ خربٍ"[٤].

---

(١) ابن جنّي، الخصائص، ٣/٢٢٠.

(٢) الفرقان، ٦٨، ٦٩.

(٣) يُنظر: حداد، الحمل على الجوار، ٢٢٣.

(٤) السيرافي، ضرورة الشعر، ١٢٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- كما عدّوا منه قوله تعالى: ﴿اشتدت به الريحُ في يومٍ عاصفٍ﴾[١]، فقد قيل في "يوم عاصف" أنّه من نعت الريح، غير أنّه لما جاء بعد اليوم أتبع إعرابه كما قيل: جحر ضبٍ خرب. ذكره أبو البقاء العكبري والثعالبي والماوردي[٢]، وهكذا....

(٢) يعدّ ابن جني الجوار المنفصل بسبب تأثير الحركة الإعرابيّة للكلمة بما يجاورها. وتميل الدراسة إلى هذا الرأي، إذ ترى أنّ التفسير الصوتي لهذه الظاهرة هو من قبيل التأثير الجواري في الحركات الإعرابيّة يحكمها قانون أو مبدأ "الجذب"، بحيث تجذب الحركة الإعرابيّة الحركة الإعرابيّة المجاورة لتصبح مثلها: في نحو قوله تعالى[٣]:

يُرسلُ عليكما شواظٌ من نارٍ ونحاسٌ ← نارٍ ونحاسٍ

تأثير جواري

جذب للحركة الإعرابية

لعل مبدأ "الجذب" بين الحركات الإعرابيّة للكلمات المتجاورة يفسّر ظاهرة الحمل على الجوار صوتيّاً، بأنّ تؤثّر حركة إعرابيّة في الحركة الإعرابيّة المجاورة وفق هذا المبدأ فتصيّرها مثلها، وليس كما ذكر بعضهم أنّها من قبيل التناسب الصوتي أو التجانس.

فقد ذكر الأشموني – من قدامى اللغويين – بأنّ صرف (سلاسل) و(يغوث) و(يعوق) في قوله تعالى: ﴿إنا أعتدنا للكافرين سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً﴾[٤]، ﴿ولا تذرنّ وداً ولا سواعاً ولا يغوثاً ويعوقاً ونسراً﴾[٥]؛ جاءت منونة للتناسب؛ لمجاورتها الكلمات المنوّنة (أغلالاً) و(نسراً)[٦].

---

(١) إبراهيم، ١٨.

(٢) يُنظر: الأندلسي، البحر المحيط، ٤١٥/٥.

(٣) الرحمن، ٣٥.

(٤) الإنسان، ٤.

(٥) نوح، ٢٣.

(٦) يُنظر: الأشموني، شرح الأشموني، ٣٤٢/٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وذكر عفيفي من المحدثين "أنّ كلمة سلاسلاً قد نوّنت مع أنها ممنوع من الصرف؛ وذلك للتناسب القائم بين الكلمتين الأولى والثانية"(١).

لو كان كما رأوا؛ فما دعوى التناسب بين الألفاظ المتجاورة (سلاسلاً وأغلالاً)، و(سواعاً ويغوثاً)؟ إلا لأنّ "اللهجات العربيّة كانت تختلف في صرف بعض الكلم، ومنع الآخر من الصرف، وقد كان هذا في مرحلة متقدّمة جداً وسابقة على نزول القرآن الكريم. والدليل على ذلك الاختلاف أمثلة كثيرة نجدها في تضاعيف كتب النحو واللغة والتفسير"(٢).

وما دعوى التناسب أيضاً في الكلمات المتجاورة نحو (يوم وعاصف) في قوله(٣): ﴿**واشتدت به الريحُ في يومٍ عاصفٍ**﴾، و(العنكبوت والمرمل) في قول الشاعر:

كأنّ نسج العنكبوتِ المُرْمَلِ(٤)

لو قلنا أنّ هناك تناسباً أو انسجاماً بين سبأ ونبأ في قوله تعالى: ﴿**وجئتك من سبإٍ بنبإٍ يقين**﴾(٥)؛ لكان مقبولاً؛ فثمّة تناسباً في الوزن والحركات والحروف، لذا دعا إلى صرف سبأ وتنوينها بالجر مثل نبأ، لكن هذا لا يتفق والأمثلة الكثيرة التي رصدت في هذا الباب(٦).

---

(١) عفيفي، ظاهرة التخفيف، ٢٦٦.

(٢) استيتية، رؤية جديدة، ١٢٤.

(٣) إبراهيم، ١٨.

(٤) ابن جني، الخصائص، ٢٢١/٣.

(٥) النمل، ٢٢.

(٦) للمزيد يُنظر: حداد، الحمل على الجوار، ٢١٩-٢٣٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني

إعراب الأفعال

إعراب الفعل المضارع الناقص

إعراب الفعل المضارع المقصور

إعراب الفعل المضارع الأجوف

إعراب الأفعال الخمسة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إعراب الفعل المضارع الناقص رفعاً ونصباً وجزماً

وسِمَ الفعل الناقص بذلك لنقصان إعرابه في حالتي الرفع والجزم[١].

وعُدّ هو والفعل المقصور بالفعل المعتل لقول ابن جني: "أمّا المعتل فهو كل فعل وقعت في آخره ألف أو ياء أو واو، نحو: يخشى ويسعى، ويقضي ويرمي، ويغزو ويدعو"[٢].

واستقرت القاعدة النحويّة في إعراب الفعل المضارع الناقص إلى الحالات الثلاثة الآتية:

أوّلاً: الرفع، بالضم المقدّر، والعلة في ذا أفصحه ابن السراج في قوله: "امتنع من ضمّ الياء والواو؛ لأنّها تثقل فيهما"[٣]، وأثنى عليه ابن يعيش وأضاف قائلاً: "الحركة الإعرابيّة مقدّرة؛ لاستثقال اللفظ بها على واو مضموم ما قبلها، وعلى ياء مكسور ما قبلها، فحذفت والنية فيها الحركة، فالأصل: يغزوُ ويرميُ"[٤].

ثانياً: في حالة جزمه حذفوا حرف العلة الواو والياء. يقول صاحب الأصول: "فإن دخل الجزم اختلفا في الوقف والوصل، فقلت: لم يغزُ، ولم يرمِ، فحذفت الياء والواو، وكذلك في الوصل تقول: لم يغزُ عمراً، ولم يرمِ بكراً، وإنّما حذفت الياء والواو في الجزم إذا لم تصادف الجازم حركة يحذفها، فحذفت الياء والواو لأنّ الحركة منهما، وليكون للجزم دليل"[٥].

---

(١) يُنظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ١٦٤/٢؛ ويُنظر: ابن جنّي، اللمع، ١٢٤؛ وابن هشام، شرح شذور الذهب، ٦٤.

(٢) ابن جنّي، اللمع، ١٢٤.

(٣) ابن السراج، **الأصول في النحو**، ١٦٤.

(٤) يُنظر: ابن يعيش، **شرح الملوكي في التصريف**، ٣٤٥.

(٥) ابن السراج، **الأصول في النحو**، ١٦٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثاً: "أمّا في النصب فتفتح الياء والواو"[1]، و"العلة في ظهور الفتح عليه خفتها، كقولك: ﴿لن يؤتيَهم الله خيراً﴾[2]، و﴿لن ندعوَ من دونه إلهاً﴾[3]"[4].

"ومن العرب مَن يسكّن هذه الياء في كل الأفعال، فقالوا: لا أذرْ، في الوقف؛ لأنّه كثير في كلامهم، وعدّه سيبويه شاذاً، وكذلك يحذفون في فواصل الآيات في مثل قوله تعالى: ﴿والليل إذا يسرْ﴾[5]، و﴿ما كنا نبغْ﴾[6]، وما جاء في القوافي قول زهير:

وأراكَ تَفْـــري مـــا خَلَقْـــتَ وبَعْـــ ضُ القَـــومِ يَخلُـــقُ ثـــمّ لا يَفْـــرْ

وإثبات الياءات والواوات أقيس الكلامين، وهذا جائز عربي كثير"[7].

ويضيف ابن جني[8] بأنّ الواو شبهت بالياء كما شبهت الياء بالألف، لذا جاءت ساكنة، واستشهد بقول الأخطل:

إذا شـــئتَ أن تلهـــو بـــبعض حديـــثها نزلـــن وأنزلـــن القَطيـــن المولَّـــدا

جاء المحدثون يفسّرون هذه الظاهرة من وجوه عدّة؛ فمنهم مَن فسّرها من حيث الخفة والثقل كما ذهب الأوائل[9]، ومنهم مَن ارتأى أن ضمّة الرفع تقلب إلى كسرة وفق قانون المماثلة

---

(١) يُنظر: ابن جنّي، اللمع، ١٢٤.
(٢) هود، ٣١.
(٣) الكهف، ١٤.
(٤) يُنظر: ابن هشام، شرح قطر الندى، ٦٤.
(٥) الفجر، ٤.
(٦) الكهف، ٦٤.
(٧) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ١٨٤/٢-١٨٥؛ ويُنظر: ابن جنّي، الخصائص، ٣٣٩/٢-٣٤٠.
(٨) يُنظر: ابن جنّي، الخصائص، ٣٤٢/٢.
(٩) يُنظر: الجندي، الصراع بين القرّاء والنحاة، ٩٧-١٠٠؛ ويُنظر: عفيفي، ظاهرة التخفيف، ٢٥٠، ٢٦٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في مثل يمشي، ثمّ تسقط شبه الحركة (y) لوقوعها بين حركتين متماثلتين، ثمّ يتم اتحاد الكسرتين لتصبح مدّ كسر[١]. وكذلك القول في يغزو، لكن دون حدوث المعادلة الأولى ليرمي[٢].

ومنهم مَن ذهب إلى وجود الحركة المزدوجة في بنية الفعل؛ لذا فإنّ العربيّة تتخلص منها مباشرة، ثمّ يمطل المقطع الأخير[٣]. ومنهم من خطّأ هذا التفسير، فراحوا إلى عدم وجود الحركة المزدوجة أصلاً، وما تمّ هو حذف شبه الحركة لتوسطها بين حركتين[٤].

و خلاصة ما أفضى به السابقون واللاحقون، نناقشه في النقاط الآتية:

- تحكّم الخفة والاستثقال في الظاهرة، ليس بعيداً عن التفسير الصوتي للظاهرة، فقد أشرنا في بحث الاسم المنقوص إلى أنّ الصعوبة تكمن في انتقال اللسان من موضع لآخر في نطق هذين الصوتين مع حركة الرفع؛ لتكوّن المزدوج الحركي، لذا ينحي اللسان العربي هذا الثقل، حتى وجدنا شواهد قرآنيّة وشعريّة تتيح ذلك، لا سيّما في موضع النصب، مع أنّ في نطقه خفة، كما ارتأت الظاهرة؛ ولعل خفة الفتح وظهورها من قبيل التفريق بين علامات إعراب الفعل لا سيّما أنّ المزدوج الحركي الصاعد بالفتح (ya, wa) مقبول في اللغة العربيّة، في نحو: لن يدعوَ، ولن يرميَ.

- أشاروا إلى أنّ الأصل في رفع الفعل الناقص الضمّة، وبهذا يتشكّل ما يسمّى في التفسير الصوتي الحديث المزدوج الحركي الصاعد المرفوض (wu, yu)؛ ممّا أدّى بالقدامى إلى تسكين الياء والواو، وتقدير الضمّ عليهما. لكن ما حدث وفق الدراسات الصوتيّة يكمن في المعادلتين الصوتيتين الآتيتين:

---

(١) يُنظر: القرالة، **الحركات في اللغة العربيّة**، ٩٨.

(٢) يُنظر: السابق، ٧٤؛ والكناعنة، **أثر الحركة المزدوجة**، ١٠٥.

(٣) يُنظر: فليش، **العربيّة الفصحى**، ٤١.

(٤) النجّار، **الإعراب التقديريّ**، ١١٦-١١٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١- يغزو (مرفوعاً)؛ اتحاد حركة الرفع مع حركة عين الفعل:

(1)		(2)	(3)	(4)
yaġ/zuw	+ u →	yaġ/zu/wu →	yaġ/zuu →	yaġ/zū
صورة الفعل الأولى المجرّدة	علامة الرفع	• انجذاب لام البناء إلى حركة الضم. • تغيّر في البنية المقطعيّة. • تشكّل مزدوج حركي صاعد مرفوض. • سقوط شبه الحركة (w).	تتوالى حركتا ضم عين الفعل، وضم حركة الرفع	اتحاد الصوتين يؤدي إلى حدوث مطل في الحركة

٢- يرمي (مرفوعاً)؛ انقلاب حركة الرفع لمماثلة حركة عين الفعل:

(1)		(2)	(3)	(4)	(5)
yar/miy	+ u →	yar/mi/yu →	yar/miu →	yar/mii →	yar/mī
		• انجذاب لام البناء إلى حركة الضم. • تغيّر في البنية المقطعيّة. • تشكّل مزدوج حركي صاعد مرفوض. • سقوط شبه الحركة (y) بدلاً من (w).	• تتوالى حركتان مختلفتان. • وفق قانون المماثلة تؤثّر حركة الكسر على الضم فتماثلها.	• انقلاب حركة الضم إلى كسر، لئلا تلتبس بصيغة صرفيّة أخرى إذا انقلبت الكسرة إلى ضم. • توالي حركتين متماثلتين.	اتحاد الصوتين المتماثلين يؤدي إلى حدوث مطل في الحركة

• أيّدت الدراسات الصوتيّة الحديثة ما ذكره القدامى بأنّ لا ياء قبلها كسرة، ولا واو قبلها ضمّة، وهذا من قبيل تشكّل المزدوج الحركي المرفوض أيضاً، وذلك يتمثّل في حالة جزم المعتل؛ كما تبيّنه الخطوات الصوتيّة الآتية في:

١- لم يغزُ؛ يحذف شبه الحركة/ حرف العلّة بسبب الوقف:

(1)	(2)
lam/yaġ/zuw →	lam/yaġ/zu
• دخول الجازمة على الفعل، ويبقى الفعل على صورته المجرّدة؛ لأنّ الجزم يؤدي إلى الوقف على لام الفعل. • وجود مزدوج حركي هابط مرفوض. • يسقط منه شبه الحركة (w).	• حركة الضم في المقطع الأخير هي حركة عين الفعل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢- لم يرمِ؛ يحذف شبه الحركة/ حرف العلّة:

(2)
lam/yar/mi
• حركة الكسر في المقطع الأخير هي حركة عين الفعل.

(1)
lam/yar/miy →
• دخول الجازمة على الفعل، ويبقى الفعل على صورته المجرّدة؛ لأنّ الجزم يؤدّي إلى الوقف على لام الفعل.
• وجود مزدوج حركي هابط مرفوض.
• سقوط شبه الحركة (y) بدلاً من (w).

• ولعل حدوث مطل المقطع الأخير في الرفع، وعدمه في الجزم أيضاً من أجل التفريق بين الحالتين، وذلك:

١- وفق قانون الجذب والدفع؛ فدخول الأدوات الجازمة على المضارع الناقص تعمل على جذب الإيقاع إليها، فيسقط حرف العلة من الناقص(١).

٢- بعد حذف المزدوج الحركي، وتسكين الحرف الأخير، يقع المحذور، وهو التقاء الساكنين في عرف القدامى، لذا عدّه سيبويه شاذاً، وذلك بتشكّل المقطع المغلق بصامتين، وهو مرفوض عند الفريقين، إلا في حالة الوقف كما جاء في: (نبغْ: nabġ).

٣- ذهب علماء العربيّة القدامى إلى أنّ الأفعال المضارعة من الناقص إذا تلاها اسم معرّف بأل التعريف فإنّه يحصل التقاء ساكنين، فيحذف حرف العلة لفظاً وليس كتابةً؛ للتخلص من التقاء الساكنين نحو: يغزو القوم، ويخشى الرجل، ويرمي الغلام(٢).

والذي نراه هنا أنّه لا يوجد التقاء ساكنين؛ لأنّ الواو والياء، في مثل هذه الأمثلة هي حركات طويلة، وليست أصواتاً ساكنة، وتشكّل مع الصوت الذي قبلها وأل التعريف الساكنة

---

(١) يُنظر: إسماعيل، فقه لغات العاربة، ٣١٢.

(٢) يُنظر: الأندلسي، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ١٨١.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

بعدها مقطعاً صوتياً مرفوضاً (ص ح ح ص)، وهذه مرفوضة إلا في حالة الوقف، ولذلك تقصّر الحركة الطويلة، فيتحول المقطع إلى (ص ح ص)، وهذا المقطع مقبول في العربيّة"[١].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) يُنظر: مرعي، **التشكيل الصوتي**، ١٩١.

إعراب الفعل المضارع المقصور رفعاً وجزماً ونصباً

سبق وذكرنا[١] أنّ الفعلين المقصور والمنقوص وُسما بالفعل المعتل؛ لانتهائه بالألف أو الواو أو الياء. وأُطلق على المقصور، المنتهي بالألف؛ هذا اللقب لأنّه حبس عن الإعراب، كما جاء عن الاسم المقصور[٢].

وقالوا في حرف إعرابه (الألف) "لم يظهر فيه رفع ولا نصب؛ لتعذر تحريك الألف"[٣]، وفي الجزم حذفهما؛ "لمعاقبتها الحركة. فكما أنّ الجازم يحذف الحركة فكذلك ما عاقبها"[٤].

وحرف إعرابه أصله عندهم الواو أو الياء، وإنّما قلبتا ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، نحو يرضى والأصل يرضَيُ على قياس الصحيح[٥].

يفسّر بعض المحدثين[٦] حقيقة ما جرى في مثل هذه الأفعال بأن تكون أوّلاً في صورتها الأولى المصحّحة، نحو: يخشَيُ ويرضَيُ ويقوَيُ، ولوقوع الياء بين حركتي الفتح والضم في حالة الرفع، تسقط، وبسقوطها تلتقي الحركتان، وهذا وضع مرفوض في الساميّات[٧]؛ لذا يحدث انزلاق حركي تتشكّل منه الواو، فتصبح الأفعال يخشَوُ ويرضَوُ ويقوُوُ، فتستثقل الضمّة بعد الواو؛ لأنّ تتابع المتجانسات مكروه، فتسقط، فتصبح صورة الأفعال: يخشو ويرضو ويقوو، ويرون أنّ هذا الوضع عن استثقاله بسبب وجود المزدوج الهابط في نهاية الفعل؛ فإنّه يلتبس مع

---

(١) يُنظر: إعراب الفعل المضارع الناقص من الرسالة.

(٢) يُنظر: إعراب الاسم المقصور من الرسالة.

(٣) يُنظر: ابن عصفور، **الممتع في التصريف**، ٥٣٧/٢؛ وابن مالك، **شرح الكافية**، ٨٥/١-٨٦.

(٤) السابق، ٥٣٧/٢.

(٥) يُنظر: السابق، ٥٣٠/٢.

(٦) يُنظر: طلافحة، **إسناد الأفعال إلى الضمائر – دراسة في البنية والتركيب**، ٦٢.

(٧) يُنظر: بروكلمان، **فقه اللغات السامية**، ٤٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حالة اتصاله بواو الجماعة في حالة الجزم، فتحدث مخالفة بين عنصري المزدوج، وذلك بسقوط شبه الحركة (w) والاستعاضة عنها بمدّ الحركة قبلها، فنحصل على الصورة النهائيّة للأفعال: يخشى ويرضى ويقوى. أمّا في حالة النصب، فإنّ كل ما يحدث عندهم هو وقوع الياء بين حركتين متماثلتين في نحو: لن يرضَيَ؛ فتسقط الياء؛ لتلتقي الفتحتان تشكّلان فتحة طويلة.

يقف التفسير الصوتي مع القدامى في سبب عدم ظهور الحركات الإعرابيّة على الفعل المقصور؛ وهو التعذر، فصوت الفتح الطويل لا يمكن أن يواليه أيّة حركة أخرى.

وترى أصل الفعل، كما رأى القدامى؛ قياساً على الصحيح في مثل: يرضَيُ في الرفع، ولن يرضَيَ في النصب، ولتحرك شبه الحركة (y)، ولانفتاح ما قبلها قلبت ألفاً. لكن التفسير الصوتي الحديث يختلف والقدامى، فيفسّرها وفق القوانين الصوتيّة الحديثة، كما توضّحه المعادلة الآتية:

yar/ḍā	yar/ḍaa →	yar/ḍau →	(2) yar/ḍa/yu →	+ u →	(1) yar/ḍay
اتحاد الصوتين المتماثلين	توالي حركة الفتح عين الفعل والفتح المنقلب	• توالي حركتين مختلفتين. • وفق قانون المماثلة تؤثر الفتحة على الضمة؛ لئلا تلتبس بصيغة صرفية أخرى إذا انقلبت إلى ضمة مماثلة.	• انجذاب لام البناء إلى حركة الرفع. • تغيّر في النظام المقطعي. • تشكّل حركة مزدوجة صاعدة مرفوضة. • سقوط شبه الحركة (y).	حركة رفع	الفعل على صورته المجرّدة

وهذا ما نظر إليه بعض المحدثين، لكن ارتأوا أنّها خطوة أخيرة بعد أن قدّروا وأوّلوا تأويلات لا داعي لها، فلماذا رأوا الأصل أنّ تكون في مثل:

يرضَيُ ← يَرضَوُ ← يرضُوُ ← يرضى؟!

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أمّا في المنصوب، نحو: لن يرضيَ، والأمر فيه كما ذكروا هو سقوط شبه الحركة (y)؛ لوقوعها بين حركتين متماثلتين، وتمّ اتحادهما فحدث مطل.

يبقى تساؤل عن الفرق بين نصب المضارع المقصور، ونصب المضارع المنقوص، فالاثنان ينتهيان بمزدوج حركي، فلم بقيت شبه الحركة في المنقوص، وحذفت في المقصور؟!

نقول: إنّ التمييز بين إعراب المقصور والمنقوص هو الدافع لإظهار الحركة في المنقوص (على الياء أو الواو)، وحذفها في المقصور، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإنّ لاختلاف نوع الحركتين (المدبرة والمقبلة) لشبه الحركة في المنقوص أبقاها (w, y)، بينما في المقصور حذفت (y) لتماثل حركتي الفتح الواقعة بينهما شبه الحركة، ممّا أضعفهما فحذفت.

أمّا في حالة الجزم فقد أجمع قدامى القوم على حذف الألف وإبقاء فتحة قصيرة على عين الفعل إشارةً إلى إشعار المحذوف[١].

ورأى المحدثون[٢] أن ما يحدث هو تقصير المقطع الأخير في المجزوم.

وتذهب الخطوات الصوتيّة مفسّرة ما حدث للمجزوم المقصور في المعادلة الصوتيّة الآتية:

lam/yar/da

حركة الفتح هي حركة عين الفعل

lam/yar/day →

- دخول الجازمة على الفعل.
- يبقى الفعل على صورته الأولى المجزدة؛ لأنّ علامة الجزم الوقف على لام البناء، وكأن الأداة أسقطت حركة العجز.
- تشكّل مزدوج حركي هابط.
- يسقط منه شبه الحركة (y).

---

(١) يُنظر: ابن مالك، شرح الكافية، ٨٦/١.

(٢) يُنظر: مرعي، التشكيل الصوتي، ١٨٥-١٨٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إعراب الفعل المضارع الأجوف المجزوم

نحو: لم يقمْ، ولم يبعْ، ولم يخفْ، فقد ذهب نحاة العربيّة إلى أنّ أصل هذه الأفعال: لم يقوم، ولم يبيع، ولم يخاف، وعالجوها في باب ما يحذف من السواكن إذا وقع بعدها ساكن؛ اعتقاداً منهم بأنّ أصوات المدّ سواكن[١].

فسيبويه[٢] يرى أنّ حذف الواو والياء للاستثقال؛ أي أنّه أعاد البنية إلى صورتها الأصليّة: [يقوُم: ya.kwum] و[يبيع: yabyi<]. ويرى ابن عصفور[٣] أنّ الحذف تمّ بسبب الإعلال بالنقل، وينحو نحوهما ابن يعيش في قوله: "..فلمّا دخل الجازم أسكن اللام... فاجتمعت مع الألف قبلها فحذفت لالتقاء الساكنين، إذ لا سبيل إلى تحريكها؛ لأنّ تحريكها يؤدّي إلى ردّها إلى أصلها الذي هو الواو والياء، وردّها.. يؤدّي إلى نقل استعمالها"[٤].

نرى أنّ بعض عباراتهم قد جانبت الحقيقة الصوتيّة في:

١- إعادة البناء إلى أصله، [مع أنّنا نخالفهم الرأي بأنّ البناء قد جاء على صورته الأصليّة] وبذلك فإنّه يوجد المزدوج الحركي المرفوض الذي وسموه بالاستثقال في الاستعمال؛ لذا حذف شبه الحركة منه، وبقيت بنية الفعل في الجزم بدونها، نمثّله في المعادلة الصوتيّة:

(1)		(2)
lam + ya.k /wum	→	lam/ya/k.um
• مزدوج صاعد مرفوض.		• انجذاب فاء الفعل إلى حركة عين الفعل.
• يسقط منه شبه الحركة (w).		• تغيير في البنية المقطعيّة.

(١) يُنظر: سيبويه، **الكتاب**، ١٥٦/٤-١٥٧؛ وابن يعيش، **شرح المفصّل**، ١٢٠/٩-١٢٣.
(٢) سيبويه، **الكتاب**، ١٥٦/٤.
(٣) ابن عصفور، **الممتع**، ٤٤٨/٢-٤٥٠.
(٤) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ١٢٢/٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبالتالي فإنّ تفسير الإعلال بالنقل الذي قاله ابن عصفور[١] يماثل ما حدث في الخطوة الثانية، بانجذاب فاء الفعل إلى حركة عين الفعل بعد حذف العين منه؛ لأنّه شبه حركة واقع في مزدوج مرفوض.

لكنّنا لا نوافقهم الرأي في قضيّة التقاء الساكنين، إن أرادوا تفسير الظاهرة بذلك؛ ونحن نسير مع مرعي والشايب في أنّ ما حدث هو تقصير للبنية المقطعيّة فحسب؛ للتخلّص من المقطع الصوتي المرفوض في العربيّة وصلاً (ص ح ح ص)؛ وفق الخطوات الصوتيّة الآتية:

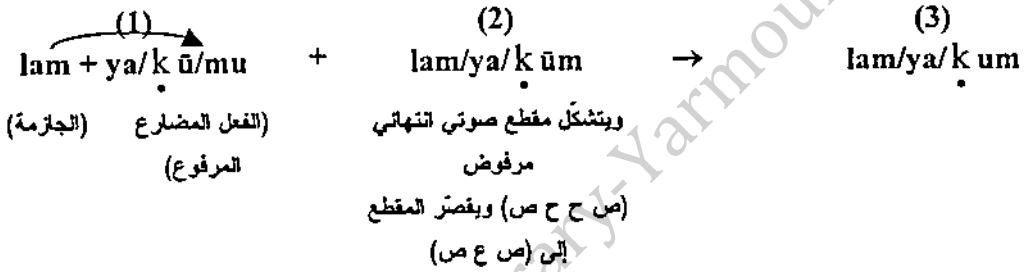

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) ابن عصفور، الممتع، ٢/٤٤٩.

رأي في إعراب الأفعال الخمسة

تداولتها متون اللغة ضمن إعراب الأفعال المضارعة الملحقة بعلامات التثنية، والجمع، والمخاطبة[١]، وعدّ سيبويه الألف والواو والياء علامات في حين اعتبرها علامات وضمائر في لغة "أكلوني البراغيث"[٢].

وعدّوا ثبوت النون علامة رفعها، وتجرّدها من الفعل علامة نصبها وجزمها[٣].

وكذا سارت النظرة النحويّة السائدة التي رأت أنّ النون علامة فرعيّة للأفعال الخمسة بدلاً من الضمّة العلامة الرئيسيّة، وحذف النون علامة فرعيّة بدلاً من الفتحة والسكون. ووضعوا افتراضيّة اتخاذ النون حرفاً للإعراب لمنهجيّة موروثة مفادها: اعتبار أصوات الألف والواو والياء حروفاً سواكن. يقولون: "لو أجرينا على هذا الحرف [أي النون] حركات الإعراب من ضمة وفتحة وسكون؛ [نحو: الولدان يلعبانُ، والولدان لن يلعبانَ، والولدان لم يلعبانْ]، لو فعلنا ذلك لوجب علينا أن نسقط الألف التي قبل النون في المثال الأخير لالتقاء الساكنين، وبذلك نذهب بضمير الفاعل، لذلك أبقوا على النون، وكانت مبنيّة على الكسر في حالة الرفع، وحذفوها في حالة الجزم بدلاً من حذف الألف، ثمّ شبّهوا حالة النصب بحالة الجزم فحذفوها أيضاً"[٤].

وذهبوا إلى أن حذف المد [في مثل: يسلمان ويسلمون وتسلمين] يؤدّي إلى الالتباس بالفعل مع المؤكدة الخفيفة، ورأوا أيضاً أنّ النون ساكنة[٥]، وحركت بالكسر للاثنين، وبالفتح مع

---

(١) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ١/١٩؛ والمبرّد، المقتضب، ٤/٨٢-٨٣.

(٢) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ١/١٩؛ والسيوطي، الأشباه والنظائر، ١/٣١١.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١/١٩-٢٠؛ والمبرّد، المقتضب، ٤/٨٢-٨٣.

(٤) يُنظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ١/٨٧-٨٨ بتصرّف.

(٥) يُنظر: ابن مالك، شرح الكافية، ١/٢٢٥-٢٢٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجمع والمفردة في الاسم والفعل[١]. وأجمعوا على أنّ الفعل يلحقه زائدتين: العلامة والضمير[٢]. وقيّدوا ملاحظتهم الدقيقة بقول السيوطي أنّها مصاحبة لحروف المد واللين[٣].

وجاء المحدثون يفسّرون سبب سقوط النون من هذه الأفعال في حالتي النصب والجزم، فمنهم من رأى بأنّ في ذلك تعادل: "ففي الرفع الذي لا يوجد معه أداة تبقى النون في الفعل، ومع النصب والجزم تحذف النون، ولا بدّ من شرط وجود الأداة، وهذا ما أدّى إلى التخلّص من النون كي يحدث تعادل بين وجود الأداة وحذف النون من ناحية، وبقاء النون وحذف الأداة من ناحية أخرى"[٤].

ومنهم من جعل ذلك ميلاً للخفة فراراً من الثقل الذي تحدثه الأداة، وتجانساً معها أو مع حركتها، وحفاظاً على طول الوحدة الصوتيّة للفعل بحذف نون الرفع منه... ولا يترتب على ذلك اختلاف في المعنى[٥].

ربما استطعنا أن نلتمس العلة في هذه المسألة باعتماد الفعل على جزء سابق له، وبذا يكون هو والأداة وحدة صوتيّة ذات طول معيّن محدّد، فاقتضت هذه الزيادة (الأداة) حذف النون اللاحق التماساً للمحافظة على هذه الوحدة الصوتيّة الموسيقيّة[٦].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) يُنظر: المبرّد، المقتضب، ٨٢/٤؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ١٤١/٤.

(٢) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ١٩/١؛ والسيوطي، الأشباه والنظائر، ٣١١/١.

(٣) السيوطي، الأشباه والنظائر، ٣١١/١.

(٤) عفيفي، ظاهرة التخفيف، ٢٤٦.

(٥) يُنظر: عائد، فلسفة المنصوبات في النحو العربي، نقلاً عن عفيفي، ظاهرة التخفيف، ٢٤٦.

(٦) يُنظر: السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، ٢٠٥-٢٠٦.

لو قلنا جدلاً أنّ النون المصاحبة للواحق الحركيّة؛ كما أشار السيوطي، ما هي إلا زائدة استناديّة، وليست علامة إعراب للمضارع، إذ إنّ النون قد تحذف من المضارع المرفوع، وقد تبقى في المضارع المنصوب أو المجزوم، فما حذف منه النون وهو مرفوع:

ما قاله الرسول (ﷺ): **(لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابّوا)**[١]، وكذلك: "إنك تَبْعَثُنا فَننْزِلُ بِقَوْمٍ لا يَقْرونا..."[٢].

وممّا جاء في الشعر[٣]:

أبيتُ أُسْري، وتبيتي تُدْلكي ... وجهَكِ بالعنبرِ والمسْكِ الذكي

وقول الشاعر[٤]:

كُلٌّ لَهُ نِيَّةٌ في بُغْضِ صاحِبِهِ ... بِنُعْمَةِ اللهِ نُقْليكُم وتَقْلونا

- **وما ثبت فيه النون، وهو منصوب أو مجزوم:**

قراءة طلحة (فإمّا تَرَيْنَ)[٥]، وعلّق عليها ابن جنّي في قوله: "ولستُ أقول إنّها لحسن ثبات علم الرفع، وهي النون في حال الجزم، لكن تلك لغة أن تثبت هذه النون في الجزم"[٦].

وقول الشاعر[٧]:

لَولا فوارسُ من نُعْمٍ وأُسْرَتُهُمْ ... يومَ الصَّلَيْفاءِ لم يوفونَ بالجارِ

---

(١) المنذري، الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، ٤٢٤/٣.

(٢) البخاري، صحيح البخاري بحاشية الإمام السندي، ١٣١/٣.

(٣) ابن جنّي، الخصائص، ٣٨٨/١.

(٤) العكبري، إملاء ما مَنّ به الرحمن في وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، ٢٤٩/١.

(٥) مريم، ٢٦.

(٦) ابن جنّي، المحتسب، ٦٨/٢.

(٧) ابن يعيش، شرح المفصل، ٨/٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقول الآخر[١]:

أن تهبطيـــــــنَ بـــــــلادَ قـــــــو مٍ يـــــــرتعون مـــــــن الطّـــــــلاح

وفي قول ثالث[٢]:

كـــي تجـــنحونَ إلـــى سِـــلم ومـــا ثُئِرَتْ قـــتلاكُمُ ولظـــى الهـــيجاء تضـــطرمِ

وقد التمس النحاة تأويلات كثيرة كي يخرجوا الفعل المسند إلى الأدوات، مع أن بعضهم جانب حقيقة خفيّة، بأن جعل وجود النون أو حذفها عائد للدليل السياقي كما يفهم من قول الصبّان: "أتي بها (نون الرفع) لمعنى مقصود، لكن لا يفوت بحذفها لوجود الدليل عليها، وهو أنّ الفعل معرب، لم يدخل عليه ناصب ولا جازم، للعلم حينئذٍ بأنّ نون الرفع مقدَّرة"[٣].

فلو قلنا: يكتبوا الدرس[*] مثلاً (بدون النون) فهل يتأتّى من ذلك تغيير في المعنى إذا ما قلنا: يكتبون الدرس؟! لكننا نلمس الاختلاف في المعنى السياقي عندما نقول: لم يكتبوا الدرس، أو لن يكتبوا الدرس، فدخول الأداتين هما البوصلتان اللتان أدّتا لتغيير المعنى المقصود، وليس النون هي التي دفعت السياق إلى تغيير المعنى كما ذهب بعض المحدثين بأنّ "حذف النون دليل إعراب ودليل معنى أيضاً، إذ يدل حذفها على أنّ الفعل لم يتم، أو لم ينفذ بعكس بقاء النون الذي يدل على تنفيذ الفعل وتمامه"[٤].

---

(١) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ٩/٧.

(٢) الصبّان، **حاشية الصبّان**، ٤٠٩/٣.

(٣) السابق، ٩٣/١.

(*) هذا ليس لدعوى التخلّي عن النون في الفعل.

(٤) ياقوت، **ظاهرة الإعراب**، ٥٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولعلّ هذا ما دفع صاحب شرح الكافية بأنّ يقول: "نون الرفع لا تدل – في الغالب – على معنى، وبقاء ما يدل أبداً على معنى أولى من بقاء ما يدل في بعض الأحوال"(١). وجاء في حاشية الصبّان أنّ "اللبس في المضارع كان يمكن إزالته بغير الإعراب"(٢)؛ لأنّ سبب الإعراب في المضارع جائز ليس كوجوب الإعراب في الاسم(٣).

وسبق للقدامى بأن جعلوا النون التي في الأفعال مثل نون التنوين التي في الأسماء(٤)، وإذا كان الأمر كذلك، فإنّ من الأسماء ما يدخله تنوين (نون زائدة بعد الحركة الإعرابيّة)، ومنه لا يدخله تنوين؛ وفق لغة من ينوّن ومن لا ينوّن(٥)، مع أن الفرق شتان بين التنوين والنون المسندة للواصق الحركيّة، إذ إنّ النون(٦) – في الغالب – كأنّها جاءت للتفريق بين المفرد وغيره من المجموع، لذا وجدت مصاحبة لواو الجماعة، وألف الاثنين، إذ يعدّ المثنّى أول الجمع، لذا نراها في الأسماء وفي الأفعال الملحقة باللواحق الحركيّة، ولعلهم أدخلوها على لاحقة المؤنّث للمخاطبة قياساً.

ونلمس في بعض اللغات السامية أنّ الفعل المتصل باللواحق قد تستند إليها النون، وقد تتجرّد منه. فقد ذهب وليم رايت إلى أنّ صيغة جمع الغائبين (فعلو) ما هي إلا تطوّر للأصل السامي الأقدم (فعلونَ).. غير أنّ هذه النون الانتهائيّة سقطت كما سقطت من الأسماء؛ نون

---

(١) ابن مالك، شرح الكافية، ١/٦٥-٦٦.

(٢) الأشموني، الصبّان، ١/٩١.

(٣) السابق، نفسه.

(٤) السيوطي، الأشباه والنظائر، ١/٣١١.

(٥) يُنظر: مبحث الممنوع من الصرف من الرسالة.

(٦) كأن أصل وضعها للجمع، فكانت مفتوحة في الجمع للمذكر والمؤنّث، ومكسورة للمثّنى من أجل التمييز بينهما. يُنظر: إعراب المثنى وجمع المذكر السالم من الرسالة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التنوين، ونون جمع المذكر السالم في الإضافة، وقد شاع سقوطها في غير لغة من اللغات السامية، فكانت الصيغة السائدة في العربيّة هي (faʿalū)[١].

وقد أشار إسماعيل إلى أنّ الفعل من المضارع والأمر قد يدخلهما نون، وقد تسقطا منه، ففي الأوغراتيّة مثلاً توجد الصيغتان: يقتلان ويقتلا[٢]، وفي الآراميّة: اقتلون واقتلوا واقتلين واقتلي[٣]، ورأى سبب حذف النون هو انجذاب الإيقاع إلى صدر الكلمة[٤].

فإن انتهى الأمر على هذا، وكانت النون في الأفعال الثلاثة؛ فلمَ لا تكون النون علامة بنائها أو إعرابها جميعاً؟ فالقاعدة، كما هي معروفة؛ ارتضت بأن تكون النون علامة لبناء الأمر كما يجزم به مضارعه، أي مبني على حذف النون، ورفضوا بناء الماضي على حذف النون، فلمَ كانت هذه التفرقة، علماً بأنّ الماضي مبني، والأمر كذلك؟ وأنّ اللواحق ذاتها التصقت في الأفعال الثلاثة: ماضية ومضارعة وأمر؟!

وإذا أتوا على المضارع جعلوا النون فيه علامة إعراب لا بناء؛ بسبب ثبوتها وحذفها، بيد أنّ الساميات تشهد بثبوتها في الفعل تارة، وتجرّدها منه تارة أخرى. وليس في المضارع فحسب، بل في الأفعال كليها كلما أشرنا.

هذا، وقد أشار العلماء إلى أنّ المضارع يُبنى على السكون مع النونين؛ نون النساء ونون التوكيد، "منبه على أصل الأفعال البناء على السكون، لأنّ الضمير يرد الأشياء إلى

---

(١) Wright, Lectures on the Comparative Grammar, 168.

(٢) يُنظر: إسماعيل، فقه لغات العاربة، ٢١٩.

(٣) السابق، ٢١٩، ٢٢٣.

(٤) السابق، ٣١١-٣١٢، ٢٢٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أصله"[١]، فلم كانت مبنية مع نون النساء التي عدّت ضميراً وكانت معربة مع اللواحق الحركيّة التي عدّت هي الأخرى ضمائر كنون النساء؟!

ومن ثمّ، فإنّ كتب اللغة تشهد على أنّ لغة بعض العرب كتميم وأسد[٢] تسكن الفعل المضارع في جميع أحواله، وبه قرأ عمرو بن العلاء، إذ كان يحذف العلامة الإعرابيّة، واشتهرت قراءته بالتسكين[٣]. وقيل إنّ بعض العرب تسكّن المضارع إذا اتصل بالضمير، وقال النحاة: إنّ الضمير يعيد الأشياء إلى أصولها.

وذهب عبده إلى أنّ التفرقة بين الرفع والنصب غير ممكنة في كثير من الأفعال، في مثل: لم يذهبا ولن يذهبا، ولن يذهبوا ولن يذهبوا، وفي: يرضى ولن يرضى، وأنّها غير ممكنة بين الرفع والنصب والجزم في الفعل المتصل بلاحقة نون النساء: يكتبْنَ، لم يكتبْن، لن يكتبْنَ[٤].

ولعل هذا ما أشار إليه حسّان بأنّ القرائن تدل على المواقع الإعرابيّة للكلمات، وليست علامة الإعراب هي الوحيدة دوال على المعاني، وإلا لما جازت ظاهرة الوقف في العربيّة[٥]. وقد أشار إلى مثل ذلك من قبله الصبّان في قوله: "اللبس في المضارع كان يمكن إزالته بغير الإعراب"[٦].

فالسياق إذن؛ هو الذي يحدّد علامة إعراب الفعل كذلك، كما في نحو: لم يكتبوا، ولن يكتبوا.

---

(١) السيوطي، الأشباه والنظائر، ٢٤١/١.

(٢) يُنظر: ابن جنّي، الخصائص، ٧٢/١-٧٥.

(٣) يُنظر: عبده، أبحاث في اللغة، هامش ١١٩.

(٤) السابق، ١١٩.

(٥) يُنظر: حسّان، اللغة العربيّة مبناها ومعناها، ص٢٣١ وما بعدها.

(٦) الأشموني، حاشية الصبّان، ٩١/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الماضي		الأمر	المضارع/ المنصوب والمجزوم	
مع اللاحقة (ū):	ka/ta/bū	uk/tu/bū	+ tak/tu/bū	lam/lan
مع اللاحقة (ā):	ka/ta/bā	uk/tu/bā	+ tak/tu/bā	
مع اللاحقة (ī):		uk/tu/bī	+ tak/tu/bī	

سبق وذكرنا إلى أنّ الفعلين الماضي والأمر مبنيان على السكون، وعند اتصالهما باللواحق المتحركة ينجذب لام البناء إلى الحركة المناسبة للاحقة، فلمَ لا يكون القول نفسه في الأفعال الخمسة – على الرغم من خطورته، حيث يعطينا صاحب الخصائص الضوء الأخضر في عبارته القائلة: "الأفعال كلّها تجري مجرى المثال الواحد، فإذا وجدت في بعضها [شيئاً]، فكأنّه موجود في بقيّتها"(١)، وكذا فندريس يقول: "ولّما كان التغيير لا ينحصر في الكلمة المنعزلة، بل في آليّة النطق نفسها فإن الكلمات التي تتبع آليّة واحدة في النطق تتغيّر في نفس الصورة"(٢).

ولقد كان علماؤنا على دراية بالإجراءات الصوتيّة التي يتعذّر بها ظهور حركات الإعراب الأصليّة على الفعل المضارع مع اللواحق المتحركة، يمثّله قول ابن يعيش: "كان حرف الإعراب من هذه الأفعال قبل اتصال هذه الضمائر بها موجود قائم، فوجب إعرابها لذلك، وكان حرف الإعراب من هذه الأفعال قد تعذّر أن يحمل حركات الإعراب لاشتغاله بالحركات التي يقتضيها ما بعده"(٣).

- ألا ترى أنّ الألف في نحو يصرفان لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، فلا يمكن إعرابه، لأنّك لو أعربته، ومن جملة الإعراب الجزم الذي هو سكون، فكان أن التقى ساكنان، فأدّى إلى حذف

---

(١) ابن جنّي، الخصائص، ٨٤/٣، في المتن: (شيء) والأصح (شيئاً).

(٢) فندريس، اللغة، ٧٢.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ٨/٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الألف التي هي ضمير الفاعل، وكانت الألف أيضاً تنقلب واواً في حال الرفع لانضمام ما قبلها.

- وكذلك الواو كان يلزم أن تسقط في الجزم، فلما نبا حرف الإعراب عن تحمّل حركات الإعراب، ولم يمكن أن تكون هذه الحروف التي هي ضمائر لأنّها أجنبيّة في الحقيقة من الفعل فجعل ما بعدها وهو النون، إذ الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل، وإذا كان ضميراً متصلاً اشتد اتصاله بالفعل وامتزاجه به، فلم يعتد به أصلاً، وإنّما خضعت النون بذلك؛ لأنّها أقرب الحروف إلى حروف المد واللين.."[1].

وجانبت عبارة ابن يعيش السابقة الصواب في حقيقة بعض التفسيرات الصوتيّة للظاهرة في يضربان ويضربون:

- ففي يضربان: لا يكون قبلها (الألف) إلا مفتوحاً – على حد قوله – وهذا بسبب حركة الفتح الطويلة/ الألف؛ لانجذاب لام الفعل إليها وسقوط الحركة الإعرابيّة الأصليّة؛ لخضوعها للخطوات الصوتيّة الآتية:

yaḍ/rib	+	u	+	ā	+	n	→	(1) yaḍ/ri/buān →
صورة الفعل مجرّدة		علامة الرفع الأصليّة		لاحقة المثنّى		علامة الرفع الفرعيّة		تشكّل حركتين مختلفتين، فتسقط الحركة الأصليّة وفق قانون الجهد الأقوى للأصوات؛ لأهميّة لاحقة المثنّى، ثمّ انجذاب لام الفعل لحركة اللاحقة

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ٨/٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(2) → yaḍ/ri/bān → (3) → yaḍ/ri/bā/ni

تشكّل لمقطع مرفوض في حالة الوصل (ص ح ح ص) إمّا أنْ يقصّر، وإمّا أن تتحرك النون

حركت النون بالكسر للمخالفة الصوتيّة وللتمييز بينها وبين نون الجمع

• هذا في حالة الفعل (يضربان)، أمّا في (يضربون)، فما يحدث هو:

(1)

yaḍ/rib + u + ū + n → yaḍ/ri/buūn →

صورة الفعل المجرّدة | علامة الرفع الأصليّة | لاصقة الجمع | نون الرفع الفرعيّة | توالي حركات متماثلة فتمتص الطويلة القصيرة، وانجذاب لام الفعل لحركة اللاحقة

(2)

→ yaḍ/ri/būn → → yaḍ/ri/bū/na

تشكّل (ص ح ح ص) (نفس ما حدث مع يضربان، الخطوة (2))

حركت النون بالفتح للتمييز بينها وبين النون المثنّى

وقد ذهب قوم إلى أنّ النون حرّكت بسبب التقاء الساكنين هي والألف، وللثقل معها في الياء والواو، وهذا ليس صحيحاً، فلم يكن ثمّة ساكنان، كما أنّ حركة النون كانت بسبب تشكّل المقطع الطويل المغلق (ص ح ح ص)(*)، فحركت في الجمع بالفتح، وحرّكت بالمثنى بالكسر من أجل المخالفة بين الحركات، ولتمييز نون الجمع عن نون المثنّى.

(*) وقد أجاز ذلك يونس والكوفيون في اتصال الفعل المؤكّد مع لاحقتي المثنّى، ونون النساء (يُنظر: توكيد الأفعال من الرسالة).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

• أمّا في حالة الجزم فلا يلتقي ساكنان كما ذكر القدامى، لأنّ اللواحق الحركيّة حركات وليست سواكن، وإنّ ما حدث كهذا:

lam/ya ḍ /rib	+	ū	+	na	→	lam/ya ḍ /ri/bū		
الفعل مجزوماً بسكون/ بوقف لام المضارع (أي بوجود العلامة الأصليّة للجزم)		لاصقة الجمع		نون الرفع تسقط للانجذاب نحو صدر الفعل وفق قانون الجذب والدفع		انجذاب لام البناء نحو حركة اللاحقة		

• ويعمّم القول على الفعل في حالة النصب:

lan/ta ḍ /rib	+	a	+	ī	+	n	→	ta ḍ /ri/baīn →		
صورة الفعل المجرّد مع أداة النصب		حركة الفتح الأصليّة		لاحقة المخاطبة				تشكّل حركتين مختلفتين فتسقط الحركة الأصليّة وفق قانون الجهد الأقوى للأصوات: لأهميّة اللاحقة الدالة وبنجذب لام الفعل لحركة اللاحقة		

(2)		(3)
lan/ta ḍ /ri/bīn	→	lan/ta ḍ /ri/bī
تسقط نون الرفع للانجذاب نحو صدر الفعل وفق قانون الجذب والدفع		الصورة النهائيّة للفعل مع اللاحقة

خلاصة الخطوات الصوتيّة يتأتى من النقاط الآتية:

١- سقوط العلامة الإعرابيّة الأصليّة (الضم والفتح) في حالتي الرفع والنصب؛ لاتصال الفعل باللواحق المتحركة وفق قانون الجذب والدفع؛ لأهميّة وجود اللاحقة الحركيّة، بينما يبقى المجزوم على حاله؛ لأنّ لام البناء يلزمها (السكون أو الوقف).

٢- انجذاب لام الفعل إلى حركة اللاحقة.

٣- سقوط النون الاستناديّة للواحق/ العلامة الإعرابيّة الفرعيّة أيضاً، وفق قانون الجذب والدفع في حالتي النصب والجزم، وكما قيل؛ لأنّ الفعل يعتمد على الجزء السابق، أي يحدث انجذاب نحو صدر الكلمة فتسقط النون، بينما تبقى النون في حالة الرفع؛ لعدم وجود تلك

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

السابقة. وإن قيل بأنّ الفعل المنفي سبقته سابقة/ أداة نفي، فلم لا يكون الأمر معها مثلما كان مع المنصوب والمجزوم؟ نقول إنّ ذلك يعود للخاصيّة النبريّة في السياق، ففي الفعل المنفي يقع نبر على الأداة، ونبر آخر على الفعل؛ للإشعار بأنّ الجملة خبريّة، أمّا في الآخرين فإن النبر يقع في صدر التركيب وكأن الأداة جزء من الفعل؛ إشعاراً بصيغتي الأمر والنهي.

ولعل سقوط الحركة الإعرابيّة الأصليّة من الأفعال الخمسة دفع النحاة إلى البحث عن مخرج آخر في تقعيد شواهدهم؛ لذا جاءت "النون" علامة إعراب فرعيّة. مع أنّ الأصل في العلامة الإعرابيّة أن تأتي ملاصقة للام الكلمة المعربة، لا منفصلة عنها بضمير أو بلاحقة كما كانت في الأفعال الخمسة، سواء أكانت العلامة أصليّة أم فرعيّة. ثمّ لماذا ارتضت القاعدة بأنّ يكون الفعل المضارع المتصل بنون النساء مبنياً على السكون، أو المتصل بنون التوكيد مبنياً على الفتح، فقط، مع أنّ مطالع الكتب تتحدّث عن الإعراب والبناء، وبكرها البناء للأفعال؟!.

وإذا ما قارنا بين الأفعال المضارعة الملحقة باللواحق مع المضارعة غير الملحقة نحو:

يكتبُ　　لن يكتبَ　　لم يكتبْ

فنلاحظ أنّ قانون الجذب يعمل في المجزوم، بحيث تستأصل الحركة الإعرابيّة لوجود أداة الجزم فتتركه ساكناً، في حين تترك أداة النصب الفعل مفتوحاً؛ وذلك من أجل التمييز بين علامتي النصب والجزم، وتمّ اختيار الفتح للخفة، وهروباً من حركة الكسر التي امتازت بها علامة الجر، لمّا عقدوا قواعدهم.

حتى في الفعل الناقص المجرّد من اللواحق فإنّ حركاته الإعرابيّة الأصيلة مختلفة (ظاهرة ومقدّرة)، نحو: يرمي، لن يرميَ، لم يرمِ، إذ تشكل المزدوج الحركي في المقطع الانتهائي للفعل:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

• المرفوع: الأصل (1) [yar/mi/yu] ← (2) yar/miu ← (3) yar/mī

(2) تشكّل مزدوج حركي صاعد مرفوض، يسقط منه شبه الحركة (y)

(3) توالي حركتين مختلفين ووفق قانون الجهد الأقوى تهمين الكسرة على الضمة فإمّا تجعلها مثلها وفق قانون المماثلة، فيلتبس الفعل وصيغة الجماعة (يرمو) فلذا تقلبها كسرة مماثلة فيحدث مطل

• المنصوب: الأصل [lan/yar/mi/ya].

تشكل مزدوج حركي صاعد مقبول يبقى لتمييز المنصوب.

• المجزوم: الأصل [lam/yar/miy] ← lam/yar/mi

تشكّل مزدوج هابط مرفوض يسقط منه شبه الحركة (y) ولا يعوض السقوط لئلا يلتبس والفعل المضارع المرفوع.

فما جرى للصحيح والمعتل غير الملحقين تغيّر علامات الإعراب عليه وليس سقوطها. لكن في الأفعال الخمسة لم يكن ثمّة تمييز بين المنصوب والمجزوم، فألحق الأول بالثاني.

خلاصة القول، ترى الدراسة الصوتيّة أنّ الفعل إذا اتصلت به اللواحق الحركيّة فإنّه يأتي على صورته الأولى المجرّدة؛ لتهيئة لام الفعل بالاتصال معها. فكما كان الماضي والأمر مبنيين على السكون، وانجذبت لام بنائها إلى حركة اللواحق المناسبة، كذلك كان في المضارع، إذ سقطت منه علامة الإعراب الأصليّة فيمن قال: "إعرابه مقدّر قبل الضمير في لام الفعل"[١].

(١) السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ١١٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفي المنصوب والمجزوم سقطت منهما علامة الإعراب الفرعيّة، كذلك (إن كانت هي). ولذا جاء في نتائج السهيلي: "ليس زوال النون وحذفها هو الإعراب؛ لأنّه يستحيل أن يحول بين حرف الإعراب، وبين إعرابه اسم فاعل أو غير فاعل"(١)، "أمّا في حالة الرفع فقد ألحقوا النون فيه"(٢).

وتنبئ الدراسة الصوتيّة أنّ الأفعال: ماضيةوأمر ومضارعة تمّت لها الخطوات الصوتيّة نفسها باتصالها باللواحق الحركيّة، عدا عن سقوط علامة الإعراب الأصليّة للمضارع المرفوع والمنصوب، وسقوط العلامة الفرعيّة؛ كذلك للمنصوب والمجزوم.

ولعل سقوط العلامتين الأصليّة والفرعيّة يؤدّي بالقول للإعراب التقديري لمحل الفعل، كما كان باتصاله مع النونين، وثبوت النون في المضارع إيذاناً بأنّ الفعل في محل رفع، والمسبق بالناصبة في محل نصب، والمسبق بالجازمة في محل جزم، وحذفت النون الاستناديّة من الفعلين الأخيرين وفق قانون الجذب والدفع لوجود الأداة السابقة للفعل.

وبعد، هل نعد الأفعال الخمسة معربة تقديراً لسقوط العلامة الأصليّة، والفرعيّة كذلك؟! أم نبقى على إعرابها بثبوت النون وحذفها؟! أم أنّ سقوط العلامة الأصلية، وإعادة البناء إلى صورته المجرّدة ينبئ عن بناء الفعل مع اللواحق المتحرّكة بحركتها المناسبة؟!

---

(١) السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ١١٠.

(٢) السابق، ١٠٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الباب الثاني

بناء الظواهر النحويّة

الفصل الأوّل: بناء الضمائر

الفصل الثاني: بناء الأسماء

الفصل الثالث: بناء الأفعال

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأوّل

بناء الضمائر

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بناء الضمائر

ذكرها سيبويه في قوله:

"أمّا الإضمار فنحو: هُوَ، وإيّاه، وأنتَ، وأنا، ونحنُ، وأنتم، وأنتُنّ، وهُنّ، وهمْ، وهيَ، والتاء التي فعلتُ وفعلتَ، وفعلتِ، وما زيد على التاء نحو قولك: فعلتُما، وفعلتُمْ، وفعلتُنّ، والواو التي في فعلوا، والنون والألف اللتان في فعلنا في الاثنين والجميع، والنون التي في فعلْنَ.

والإضمار الذي ليس له علامة ظاهرة، نحو: قد فعلَ ذلك، والألف التي في فعلا، والكاف والهاء في رأيتُكَ، ورأيتُهُ، وما زيد عليهما، نحو: رأيتكُما، ورأيتكُم، ورأيتُهما، ورأيتُهُم، ورأيتكُنّ، ورأيتُهُنّ، والياء في رأيتني، والألف والنون اللتان في رأيتُنا وغلامنا، والكاف والهاء اللتان في بِكَ وبِهِ وبها، وما زيد عليهن نحو قولك: بكُما وبكُم وبكُنّ، وبهما وبهم وبهنّ، والياء في غلامي وبي"[١].

وعدّت الضمائر[٢] ضمن أنواع ثلاثة وفق موقعها الإعرابي؛ فكانت ضمائر: رفع، ونصب، وجر، وهي على قسمين: منفصلة ومتصلة، للغائب والمخاطب والمتكلّم تستعمل للمفرد والمثنّى والمجموع، المذكر والمؤنّث. وعدّتها سبعون ضميراً، كلها معارف لا تتنكّر، مبنيّات لا تعرب؛ وذلك لشبهها بالحروف[٣].

وذكرت قواعد اللغة أنّها مبنيّة جميعها، والقياس فيها البناء على السكون أو الوقف، كما في: (هُمْ، وأنتمْ)، ويؤيّد التفسير الصوتي ذلك؛ لأنّ بنيتها المقطعيّة مقبولة عربياً وصلاً ووقفاً، وهما:

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٦/٢.

(٢) يُنظر على سبيل المثال: الصنعاني، كتاب التهذيب، ٢٦-٢٨.

(٣) يُنظر: السابق، ٢٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

همْ: hum (ص ح ص).

أنتُمْ: an/tum' (ص ح ص/ ص ح ص).

وأحياناً تطرأ على الميم حركة الضم القصيرة إذا تلاها ساكناً في مثل: ﴿أنتمُ الأعلونَ﴾[١]، أو حركة ضم طويلة مشبّعة فيمن قال: بهُمو، وعليهُمو[٢]، أشبع حركة الميم، والضم[٣]، لمماثلة صوت الحركة السابقة لها؛ هكذا:

bi/hu/mū

للمماثلة

كما جاء فيمن قال: "مِنهِم"[٤]:

min + hum → min/him

تأثر الضم بالكسر فانقلب كسرة للمماثلة

أمّا في (أنتم الأعلون)، فقد اعترضت حركت الضم الوقف؛ وذلك لوجود سواكن تترى في التركيب المقطعي المتشكّل؛ كما يتبيّن من الكتابة الصوتيّة:

صوتا الميم واللام صوتان ساكنان متتاليان، كما يتضح من الكتابة الصوتيّة والمقطعيّة الآتية: أنْ/ تُمْ/ لْ/ أعْ/ لَوْ/ نَ: an/tum/l̲/'aʿ/law/na: ص ح ص/ ص ح ص/ ص/ ص ح ص/ ص ح ص/ ص/ ص ح.

ولا يمكن توالي ساكنين في البنية المقطعيّة السابقة إلا إذا فصل بينهما حركة.

---

(١) آل عمران، ١٣٩.

(٢) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ١٩٦/٤.

(٣) يُنظر: السابق، ٩٦/٣ بتصرّف.

(٤) يُنظر: السابق، ١٩٦/٤. وجاء الضمير (هُم) مضموم الهاء على الأصل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- أمّا (أنا[١]، وأنتما، وهما)، فليست مبنية على السكون كما رأوا، إنّما مبنية على حركة الفتح الطويلة، كما هو ممثل في الكتابة الصوتيّة والمقطعيّة:

أنا: ’a/nā: ص ح/ ص ح ح

أنتُما: ’an/tu/mā: ص ح ص/ ص ح/ ص ح ح

هُما: hu/mā: ص ح/ ص ح ح

- والضمائر: (أنْتَ، وأنتِ، ونحنُ)؛ لم تبن على الوقف؛ لأنّ بناءها على الوقف يشكّل مقطعاً مرفوضاً وصلاً، لذا حرّك منها الصوت الأخير، على النحو الآتي:

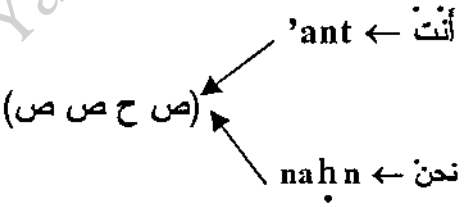

(فأنت): تحرّكت بحركتين؛ الأولى الفتح، وذلك ليدل على المذكر المخاطب، والثانية بالكسر ليدل على المؤنّث المخاطبة:

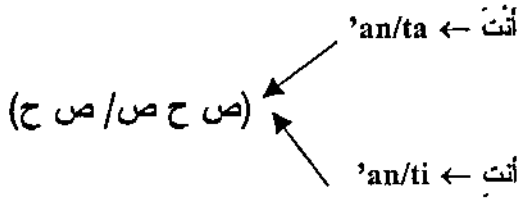

فأصبحت البنية المقطعيّة مقبولة.

وكذا الأمر في (نحنُ)؛ إذ تحرّكت النون بالضم، وأصبحت البنية المقطعيّة مقبولة: nah̤/nu (ص ح ص/ ص ح).

---

(١) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ٩٣/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

• كان الأصل في (هيَ وهوَ) الوقف؛ أي: هِيْ وهُوْ، وإذا بُنيا على السكون فإنّه يتشكّل في بنيتهما المقطعيّة مزدوجان حركيان هابطان مرفوضان هكذا:

هِيْ: hiy

هُوْ: huw

لذا:

١- حرّك الصوت الأخير بحركة الفتح؛ ليكون المزدوج الحركي المتشكّل مقبولاً، hu/wa، hi/ya، وإلا لتكوّنت مزدوجات حركيّة صاعدة مرفوضة إذا وضعت حركة الكسر أو الضم بدلاً من الفتح هكذا:

hu/wi أو hu/wu، hi/yi أو hi/yu

ولذا قيل: "بنيت على الفتح تقوية بالحركة، ولم تضمّها إتباعاً للثقل، وكانت الفتحة أخف الحركات"[١].

٢- أو يحذف شبه الحركة من البنية، ويعوض بسقوطه حركة من جنس الحركة التي قبلها، وذلك في الوقف، وفي بعض القراءات القرآنيّة[٢]:

hiy	→	hi + i	→	hī
huw	→	hu + u	→	hū
سقوط شبه الحركة		تعويض السقوط بحركة مماثلة وفق قانون المماثلة		

(١) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٩٣/٣.

(٢) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ١٩٥/٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- (هُنَّ، وأَنْتُنَّ) كان القياس أن يكونا على السكون: هنْ وأنتنْ؛ هكذا:

hunn (ص ح ص ص).

'an/tunn (ص ح ص/ ص ح ص ص).

فالمقطع (ص ح ص ص) مرفوض وصلاً؛ لذا كان لا بدّ من تحريك النون ليشكّل مقطعين مقبولين؛ هكذا:

ص ح ص ص ← ص ح ص/ ص ح

- أمّا ضمائر النصب، إيّا ولواحقها، فلم تبنَ (إيّا) على السكون لأنّها مفتوحة أصلاً، كما يتضح من الكتابة الصوتيّة والمقطعيّة: 'iy/yā (ص ح ص/ ص ح ح). هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لم تلحق به اللواحق ساكنة؛ وذلك:

١- لعدم التباس المذكر بالمؤنّث في نحو إيّاكَ وإيّاكِ، كما أشاروا[1].

٢- أو لئلا يتشكّل بنية مقطعيّة مرفوضة وصلاً؛ مثل:

إيّاكْ: 'iy/yāk (ص ح ص/ ص ح ح ص).

(المقطع الثاني مرفوض وصلاً؛ لذا يحرّك فيصبح: ص ح ح/ ص ح في (إيّاكَ).

- اللواحق المتحرّكة، نحو: (هـُ، ها، كَ، كِ، كما، تُ، تَ، تِ، تُما، تُم، تُنَّ... الخ) الذي قيل عنها أنّها ممتنعة عن السكون لئلا يتبدأ بساكن صحيح؛ لأنّها إذا اتصلت بإيّاك مثلاً (وقد سبق القول عنه)، مقطع مرفوض وصلاً: (ص ح ح ص)، أو المقطع المرفوض وصلاً (ص ح ص ص) في نحو: عليْهْ وإليْهْ.

---

(١) يُنظر: الصنعاني، كتاب التهذيب، ٩١-٩٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- أمّا ما قيل في كسر الهاء في: بِهِ، فيهِ، وإليْهِ، وعليْهِ، وبدارِهِ:

فقد جاء عن سيبويه بأنّ "الهاء تكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة... وذلك قولك: مررت بدارهي قبل، ولديهي مال، ومررتُ بدارهي قبل"(١)، مع أنّ العرب، لا سيّما أهل الحجاز ورد عنهم نطقها على الأصل، بقولهم: مررتُ بهوُ قبل، ولديهو مال، ويقرؤون ﴿**فخسفنا بهو وبدارِهو الأرض**﴾(٢)، وكان ذلك لكراهيّة نطق الضمة بعد الكسرة(٣).

وتبعه الفرّاء في قوله: "عليهُمْ، وعليهِم، وهما لغتان؛ لكل لغة مذهب في العربيّة؛ فأمّا من رفع الهاء فإنّه يقول: أصلها رفع في نصبها وخفضها ورفعها... وأمّا من قال عليهِم، فإنّه استثقل الضمة في الهاء، وقبلها ياء ساكنة، فقال: عليهِم"(٤).

من الملاحظ أنّ قدماء العربيّة قد فسّروا هذه الظاهرة بالكراهيّة والاستثقال، وبأنّها لغات أيضاً، وهذا مردوده لحجّة صوتيّة لإثبات ظاهرة المماثلة وتأثر اللاحق بالسابق، "فتحوّل الضمّة إلى كسر، لأنّها مسبوقة بشبه الحركة (الياء) التي هي من جنس الحركة، وهي مماثلة غير مباشرة لوجود فاصل بين الحركات"(٥)، هكذا:

---

(١) يُنظر: سيبويه الكتاب، ٤/١٩٥.

(٢) القصص، ٨١.

(٣) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ٤/١٩٥-١٩٦.

(٤) الفرّاء، معاني القرآن، ١/٥.

(٥) يُنظر: القرالة، الحركات العربيّة، ٦٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

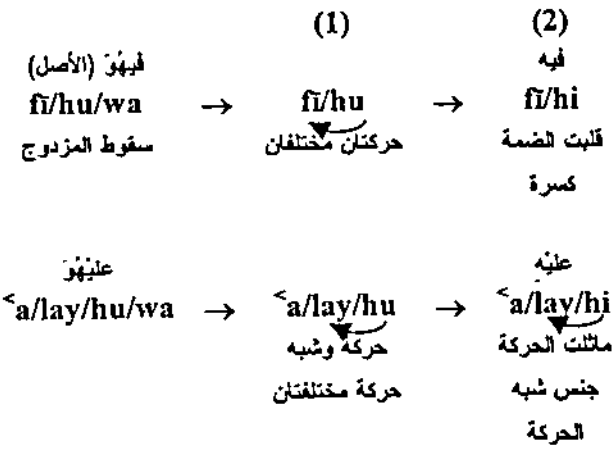

- "وكذا ما جاء في: يزكيهُم ← يزكيهِم، ويهديهُم ← يهديهِم. تكسر الهاء بدلاً من الضم الذي هو الأصل، فيتم التغيير على أساس المماثلة بين ياء المد وكسرة الهاء، وهذه المماثلة هي التي اختارتها معظم القراءات، واختارت خلافها قراءة يعقوب الحضرمي، وذلك بالإبقاء على الأصل"(١).

- وتحريك التاء مثلاً(٢) مع الفعل بثلاث حركات مختلفة، في نحو: كتبتُ، وكتبتَ،وكتبتِ؛ فالأولى تدل على المتكلّم، والثانية للمخاطب المذكر، والثالثة للمخاطبة المؤنّث. وهذه الثلاثة مختلفة عن التاء المبنيّة على السكون الدالة على التأنيث في الفعل الماضي للغائب: كتبَتْ، ولم تعد من الضمائر وعدت للتأنيث فحسب.

- واللواحق الحركيّة (ا، و، ي) لم تبنَ على السكون كما جاء في النظرة اللغويّة؛ لأنّها أصلاً حركات، كما توصّل إليها المحدثون: ألف الاثنين (ā-)، واو الجماعة (ū-)، ياء المخاطبة (ī-).

---

(١) يُنظر: استيتية، تحليل الظواهر الصوتيّة في قراءة يعقوب الحضرمي، ٦٨-٧٠.

(٢) سيأتي الحديث عنها في الفعل الماضي واتصاله باللواحق المتحركة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني

بناء الأسماء

الأسماء الموصولة

أسماء الإشارة

أسماء الاستفهام

أسماء الشرط

الأعلام المركبة تركيباً مزجياً

بعض الأسماء الأخرى

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بناء الأسماء

ذهب علماء العربيّة إلى أنّ البناء فرع في الأسماء، وذلك لمشابهته الحروف[١]، والقياس أنّ تكون معربة كلها كونها سمات على مسميات، فتكون فاعلة، ومفعولة. وما إلى ذلك، فاستحقت الإعراب للدلالة على هذه المعاني المختلفة[٢].

"وما بُني منها فبالحمل على ما لا تمكّن له من الحروف والأفعال، لضرب من المناسبة، فالمبني من الأسماء هو الخارج من التمكّن إلى شبه الحروف أو الأفعال، والمراد بالتمكّن في الأسماء تعاقب التعريف والتنكير بالعلامة عليه"[٣].

ووجب بناء الأسماء عندهم للأسباب الآتية[٤]:

- تضمين معنى الحرف، كالاستفهاميّات، والشرطيات، والمركبات.
- مشابهتها للحرف، كالمبهمات، والناقصات؛ لأنّها مفتقرة إلى ظاهر يفسرها، وهي مختلفة الصيغ، أي منها ما بُني على الوقف ومنها ما بُني على الحركة، وكونها بسيطة ومركبة.
- وقوعها موقع الذي لا إعراب له، أو الفعل المبني كنزالِ وتراكِ.
- "قطع عن الإضافة، كغير، وحسب، ولم يسمع لها ثالث"[٥].

وكان القياس في هذه الأسماء البناء على السكون، لكن عدل عنه السلف للأسباب المقننة، وهي:

---

(١) يُنظر: السيوطي، الهمع، ١/٥٨.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ٣/٨٠.

(٣) السابق، ٣/٨٠.

(٤) يُنظر: السابق، ٣/٨٠؛ والصنعاني، كتاب التهذيب الوسيط في النحو، ٨٦-٨٨.

(٥) يُنظر: الصنعاني، كتاب التهذيب، ٨٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- للهرب من التقاء الساكنين في نحو: هؤلاء.
- ولئلا يبتدأ بساكن لفظاً أو حكماً؛ كالكافين التي بمعنى (مثل)، والتي هي ضمير.
- ولعُروض البناء، وذلك في نحو: ﴿من قبلُ ومن بعدُ﴾[١][٢].

وقالوا: إنّ ما بُني على الفتح كان للخفة[٣]، وما بُني على الضم؛ لئلا تلتبس الصيغ بأخرى، لو بنيت على الفتح أو الكسر؛ كأن يشبه المذكر المؤنّث، والمؤنّث المذكر، والحاضرُ الغائبَ، والغائبُ الحاضرَ، وما بني من الأسماء على الضم تضمّن تضمناً قوياً، فأعطي حركة قويّة، وهي الضمّة[٤]. أمّا ما بُني على الكسر فلالتقاء الساكنين، في نحو: حذامِ وقطامِ، وكذلك للفرق بين المذكر والمؤنّث، في مثل: أنتَ وأنتِ، ولأجل الجوار مع هاء المذكر، في: فيه، وبِهِ[٥].

ونقول: لحق البناء بعض الأسماء كما ذكر علماء العربيّة، على الرغم من أنّهم عدّوا بعض اللواحق كألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة، تارة أسماء، وتارة حروفاً في أسلوب أكلوني البراغيث، ولسنا بصدد إثبات اسميّتها أو حرفيّتها هنا، فلذلك مباحث مستقلة يمكن الرجوع إليها[٦].

لكن ما يهمّنا هو التفسير الصوتي لامتناع بناء بعض الأسماء على الوقف أو على السكون، فكان مصيرها الحركة، وقد يكون التفسير النوعي لحركات البناء من ضم وفتح وكسر

---

(١) الروم، ٤.
(٢) يُنظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ٨٣/٣.
(٣) يُنظر: الصنعاني، **كتاب التهذيب**، ٩٤.
(٤) يُنظر: السابق، ٩١-٩٢.
(٥) السابق، ٩٦.
(٦) يُنظر على سبيل المثال: أبو موسى، **الضمير في بناء الجملة العربية وتركيبها**، ١٠٠ وما بعدها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مردّه أحياناً إلى مقولة: هكذا نطقته العرب، وأحياناً إلى تأثّر العربيّة بالساميات، نحو الميل إلى حركة الكسر في المؤنّثات[١]، مع العلم أنّ نوع الحركة مردّها إلى القوانين الصوتيّة على الأغلب.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) يُنظر: عمايرة، ظاهرة التأنيث، ٩٢.

بناء الأسماء الموصولة

"معنى الموصول: أن لا يتم بنفسه، ويفتقر إلى كلام بعده تصله به ليتم اسماً، فإذا تمّ بما بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامّة"(١)، وهي(٢): (الذي)، وجمعها: (الذين). وفي بعض اللغات (اللذون والألى واللاءون) في حالة الرفع، و(اللائين) في الجر والنصب. والتي، وجمعها: (اللاتي، واللاتِ، واللائي، واللاء، واللاي، واللواتي)، وجميعها مبنيّة.

- أمّا المثناة منها: (اللتانِ واللتيْنِ، اللذانِ واللذيْنِ) فعدّت معربات؛ لإجرائهما مجرى المثنّى، ترفع بالألف والنون، وتنصب وتجر بالياء والنون؛ وذكر النحاة أنّها (أي التثنية) صيغة موضوعة للتثنية؛ لأنّه لا يفارقها "أل التعريف في جميع صيغها، والتثنية لا تكون إلا في النكرات"(٣).

وقالوا إنّ علامتي التأنيث تدخل الاسم الموصول بعد حذف الياء من (الذي والتي)، واختلف البصريون والكوفيون في أصل المفرد، فذهب البصريون إلى أنّ أصلها (الذ) والياء زائدة لأنّها تحذف من المثنى، ورأى الكوفيون أنّ أصلها (ذ) وما عداها زائد(٤).

وذهب النحاة إلى أنّ حركة النون في التثنية عوضاً من الياء المحذوفة عند التثنية، وكسرت لأنّها جرت على منهاج التثنية الحقيقيّة(٥).

على أيّة حال؛ فإنّ التفسير الصوتي يرى أنّ سقوط الياء في (الذي أو التي) عند التثنية كان لسبب صوتي، وهو متمثل في المعادلة الآتية:

---

(١) يُنظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ١٣٨/٣.
(٢) يُنظر: السابق، نفسه؛ وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ١٣٧/١-١٤٢.
(٣) يُنظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ١٤١/٣.
(٤) يُنظر: السابق، ١٣٩/٣-١٤٠.
(٥) يُنظر: السابق، ١٤١/٣-١٤٢؛ وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ١٤١/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

’al/la/diy	→	../d + ān	→	dān (ص ح ح ص)	→	../dā/ni
’al/la/tiy	→	../t + ayn	→	..tayn (ص ح ص ص)	→	../tay/ni
• تشكّل مزدوج حركي هابط (لأنّه مبني على السكون/ الوقف). • يسقط المزدوج.		بعد سقوط المزدوج ينجذب صوتا (د، ت) إلى حركة لاحقة المثنّى		يتشكّل مقطعان مرفوضان وصلاً لذا تحرك النون		• يتشكّل مقطعان مقبولان بعد تحريك النون (ص ح ص/ ص ح). • حركة الكسر جاءت مخالفة بينها وبين حركة فتحة علامتي التثنية.

• لكن إذا كان المثنّى من الاسم الموصول معرباً، فلمَ لا يكون الجمع منها كذلك؟ لا سيّما أنّهم يقيّدون أسماء جاءت في بعض لغات العرب فيها الواو والنون في حالة الرفع: (اللذون، واللاءونَ) والياء والنون في حالتي النصب والجر (اللائين)؟!

على كل حال؛ فإنّ الصيغة القياسيّة المتعارف عليها لجمع الذكور هي (الذينَ)، وبُني على حركة الفتح لسببين:

الأوّل: أنّ النون حركت لتشكّل مقطع مرفوض وصلاً في بنيتها هكذا:

’al/la/dīn (ص ح ح ص)	→	dī + na حرّكت النون ليتشكّل مقطعان مقبولان: (ص ح ح/ ص ح)

الثاني؛ حركت النون بالفتح تبعاً لقانون المخالفة بين صوت حركة (ī) ما قبلها، وللتمييز بينها وبين نون التثنية المكسورة.

• أمّا الأسماء الموصولة نحو: (الألى، واللاتي، واللائي، واللواتي)، لم تبنَ على السكون[1] كما رأوا، إنّما هي مبنيّة على الحركة:

الفتح الطويل في الألى، هكذا: ’u/lā

الكسر الطويل في الأخريات، نحو: اللاتي ’al/lā/tī

(١) يُنظر: الصنعاني، كتاب التهذيب، ٩٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكان أصلها التيْ: (’al/lā/tiy) فعند بنائها على الوقف تشكّل المزدوج الحركي الهابط المرفوض (iy)؛ ممّا أدّى إلى سقوطه، وتعويض الساقط بحركة من جنس ما قبله، هكذا:

’al/lā/tiy → …ti → …tī

- وقد تكون صيغة (اللاتِ) هي (اللاتيْ)؛ حذفت منها شبه الحركة (y)؛ لوجود المزدوج الهابط في بنيتها، هكذا:

’al/la/tiy	→	../ti
سقوط شبه الحركة (y) لوجود المزدوج الهابط		وبقيت الكسرة

- (الذي والتي)، ذكر النحاة أنّهما مبنيان على السكون[1]، وذكروا أنّ فيهما أربع لغات[2]:

الأولى: بالسكون، الذي والتي.

الثانية: بكسر الذال والتاء بعد حذف الياء: الذِ والتِ.

والثالثة: بسكون الذال: الذْ والتْ.

والرابعة: بتشديد الذال والتاء: اللذّ واللّتّ.

ولعل بناؤهما (الذي والتي) على السكون دعا اللغات لنطقها على صور مختلفة، يتضح ذلك من خلال المعادلات الصوتيّة الآتية:

(1) الذيْ ← الذي

لغة (١)

’al/la/diy	→	’al/la/di + i
• يُبنى على الوقف/ السكون (صورته الأولى).		سقوط شبه الحركة (y) وتعويض سقوطه بحركة من جنس ما قبلها

’al/la/dī
ليست مبنيّة على السكون إنّما على حركة الكسر الطويلة

---

(١) يُنظر: الصنعاني، كتاب التهذيب، ٩٨.

(٢) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١٤٢/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(2) الذيْ ← الذِ

لغة (٢)

'al/la/d̲i ← 'al/la/d̲iy

سقوط شبه الحركة (y) بدون تعويض

• يُبنى على الوقف/ السكون (صورته الأولى).

(3) الذيْ ← الذْ

لغة (٣)

'al/lad̲ ← 'al/la/d̲iy

سقوط المزدوج كاملاً لذا وقف على الذال

• يُبنى على الوقف/ السكون (صورته الأولى).

(4) الذيْ ← الذّ

لغة (٤)

'al/lad̲ d̲ ← 'al/la/d̲iy

سقوط المزدوج كاملاً وتعويض بالتشديد على (الذال) الموقوف عليها مع أنّه يتشكّل مقطع مرفوض (ص ح ص ص)

• يُبنى على الوقف/ السكون (صورته الأولى).

وكذا القول في (التي) مع اختلاف صوت (الذال) الذي جاء مكانه صوت (التاء).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بناء أسماء الإشارة

أو الأسماء المبهمة، كما نعتها قدامى اللغويين كسيبويه[١]، وابن يعيش[٢]، والصنعاني[٣]، وغيرهم؛ وذلك لأنّها شابهت الظاهر والمضمر، ولم تتمخض إلى أحدهما أمّا مشابهتها للظاهر لأنّها تصغّر وتُنعت، ومشابهتها للمضمر؛ كونها معرفة لا تتنكّر، مبنيّة لا تعرب[٤].

وقد حصرها سيبويه في قوله: "هذا وهذه، وهذانِ وهاتان، وهؤلاءِ، وذلِكَ وتلْكَ، وذانِكَ وتانِكَ، وأولئِكَ، وما أشبه ذلك"[٥].

وأضاف اللغويون[٦]، أسماء أخرى، نحو قصر (هؤلاء) و(أولئك) في لغة تميم؛ لأنّ المدّ لغة أهل الحجاز، و(ذا وذي وذِه، وتا وتي وتِه، وذات، وهذاكَ، وهنا وهنالك، وثمّ...) وغيرها.

واعتبروا أنّ "ها" في جميع (هذا) حرف معناه للتنبيه، وإنّما الاسم ما بعده، والكاف في جميع (ذلك) للخطاب، وهي حرف لا اسم[٧].

بُنيت أسماء الإشارة جميعها على الوقف عندهم[٨]، ما عدا: هؤلاءِ على الكسر[٩]،

---

(١) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ٢/٥.

(٢) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٣/١٢٦..

(٣) يُنظر: الصنعاني، كتاب التهذيب، ٣٠.

(٤) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ٢/٥؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ٣/١٢٦-١٢٧؛ والصنعاني، كتاب التهذيب، ٣٠.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٢/٥.

(٦) ابن جنّي، اللمع، ١٠٤؛ وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١/١٣٢-١٣٦.

(٧) يُنظر: ابن جنّي، اللمع، ١٠٤؛ وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١/١٣٢-١٣٦؛ والصنعاني، كتاب التهذيب، ٣٠-٣١.

(٨) يُنظر: الصنعاني، كتاب التهذيب، ٩٨.

(٩) يُنظر: السابق، ٩٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وثمَّ[١] على الفتح، وأعربت الأسماء المثناة بالألف والنون رفعاً، وبالياء والنون في سواه[٢].

كان الأصل في اسم الإشارة (هؤلاء) أن يكون مبنياً على السكون؛ لكن حركة الكسر نتجت لظاهرة صوتيّة مفادها؛ أنّ المقطع الانتهائي (لهؤلاء) مقطعاً مرفوضاً وصلاً وهو (ص ح ح ص)؛ لذا حرّك صوت الهمزة ليتشكّل مقطعان مقبولان هما (ص ح ح/ ص ح)؛ وكانت الكسرة لمخالفتها حركة الفتح قبل الهمز، كما كان في جمع المؤنّث السالم، هكذا:

hā/'u/la'	→	**hā/'u/lā/'i**
(ص ح ح ص)		(ص ح ص/ ص ح)

لذا، لم يُبن (هؤلاء) إلا على الكسر.

- أمّا (ثَمَّ) و(ذاتَ) فالقياس أن يكونا (ثَمْ) و(ذاتْ) هكذا:

ṯamm	→	**ṯam/ma**		**dāt**	→	**dā/ta**	
(ص ح ص ص)		يتشكّل مقطعان		(ص ح ح ص)		يتشكّل مقطعان	
المقطع مرفوض إذا		مقبولان:		المقطع مرفوض إذا		مقبولان:	
وقف على البنية لذا		(ص ح ص/ ص ح)		وقف على البنية لذا		(ص ح ح/ ص ح)	
يتحرك الصوت الأخير				يتحرك الصوت الأخير			

- أمّا أسماء الإشارة الأخريات فلم تُبن على السكون كما اعتقدوا؛ لأنّ الألف صوت فتح متحرّك مديد، كما يتبيّن من الكتابة الصوتيّة في:

ذا/ هذا: dā (ص ح ح)/ hā/ḏā (ص ح ح/ ص ح ح)

هنا: hu/nā (ص ح/ ص ح ح)

أولى (بالقصر): 'u/lā (ص ح/ ص ح ح)

هؤلا (بالقصر): hā/'u/lā (ص ح ح/ ص ح/ ص ح ح)

---

(١) يُنظر: الصنعاني، كتاب التهذيب، ٩٤.

(٢) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١٢٧/٣؛ وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١٣١/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- ذي d̲ī: (ص ح ح) و تي: tī (ص ح ح) فبناؤها ليس على السكون؛ لانّ صوت الياء صوت كسر متحرّك مديد، ولعل الصيغة الأصليّة كانت عند الوقف هي (d̲iy) و(tiy) بوجود المزدوج الحركي الهابط؛ لذا سقط شبه الحركة وعوّض بسقوطه حركة من جنس الكسر، هكذا:

d̲iy → d̲i + i → dī

tiy → ti + i → tī

- اختلف علماء العربيّة في ألف (هذان)، لا سيّما عندما جاءت الآية القرآنيّة: ﴿**إنّ هذان لساحران**﴾[١]، فقد خرّجها النحاة تخريجات متعدّدة، ولكن كثيراً منهم ارتأوا أنّها لغة[٢].

فذهب الفرّاء[٣] إلى أنّ الألف للاسم (هذا) وليست للتثنية؛ لأنّ النون دالة على التثنية. وكذا ارتأى ابن فارس[٤]، فإذا حذف ألف الاسم سيبقى على حرف واحد، وإن حذفت ألف التثنية فكان النون عوضاً عنها.

وقالوا: إنّ الألف هنا ليست إلا لغة بني الحارث بن كعب التي التزمت بالألف في الأسماء المثناة وليست في أسماء الإشارة فحسب في جميع حالات الإعراب[٥].

لكنّهم فسّروا الظاهرة تفسيراً صوتياً مقبولاً، فابن فارس[٦] يرى أن التقاء ألف الاسم (هذا)، والتقاء ألف التثنية، لا يكون لأنّهما ساكنتان، فلا بدّ من حذف إحداهما.

---

(١) طه، ٦٣.

(٢) يُنظر: ابن هشام، **شرح الشذور**، ٤٦-٥٢.

(٣) يُنظر: الفرّاء، **معاني القرآن**، ١٨٤/٢.

(٤) يُنظر: الصاحبي، **فقه اللغة**، ٥٠.

(٥) يُنظر: ابن جنّي، **اللمع**، ٦٥/٣.

(٦) يُنظر: الصاحبي، **فقه اللغة**، ٤٩-٥٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ورأى ابن جنّي أنّ في ﴿إنْ هذان لساحران﴾: "أراد ياء النصب ثمّ حذفت لسكونها، وسكون الألف قبلها، وذلك أنّ ياء التثنية هي الطارئة على ألف (ذا) فكان يجب أن تحذف الألف لمكانها"[1].

فإن كان ما قالوا باستحالة وجود الألفين أو الألف وياء التثنية غير جائز فهو صحيح، لكن ليس سكونها هو عدم استحالتها؛ إنّما تتوالى الحركات المتماثلة أدّى إلى اندماجها وتواليها، ولعل منهجهم المتّبع في الكتابة هو الذي أفضى بهم إلى ذلك. ويمكن تمثيل ذلك صوتياً، هكذا:

hā/d̲ā	+	ān	→	hā/d̲ā/ān	→	
اسم الإشارة للمفرد		علامة التثنية		توالي حركات الفتح المتماثلة		

فلا يحدث سقوط لأي منهما؛ لأنّ المتماثلات هي صوت واحد فيتشكّل صوت الفتح الممدود (مهما مدّ)، هكذا:

→	hā/d̲ān	→	hā/d̲ā/ni
	يتشكّل مقطع صوتي مرفوض: (ص ح ح ص) لذا تحرك النون		يتشكّل مقطعان صوتيان مقبولان: (ص ح ح/ ص ح) وتكسر النون لمخالفتها صوت الفتح السابق

وكذا القول في اللاحقة (ayn) مع (هذا):

hā/dā + ayn	→	(1) hā/dā/ayn	→	(2) hā/dayn	→	(3) hā/day/ni
		توالي حركات الفتح المتماثلة		يتشكّل مقطع صوتي مرفوض: (ص ح ص ص) تحرك النون		• يتشكّل مقطعان مقبولان: (ص ح ص/ ص ص ح). • تتحرك النون بالكسر لمخالفتها حركة الفتح السابقة.

(١) يُنظر: ابن جنّي، الخصائص، ٣/٦٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بناء أسماء الاستفهام

أو الاستفهامات، وكانت من الأسماء المشكلة؛ وذلك لأنّها لمّا لم تعرب لم تشبه الظاهرَ، ولمّا لم تكن معرفة محضة لم تشبه المضمر، ولمّا لم تكن تُنعت ولا يُنعت بها لم تشبه المبهم(١).

وهي: مَنْ، وما، وكمْ، وكيْفَ، وأيّانَ، وأنّى، وأيْنَ، ومتَى، وكلّها مبنيّة، أمّا (أيّ) فهي معربة(٢). يقول ابن جنّي: "جميع الأسماء والظروف المستفهم بها مبني لتضمّنه معنى حرف الاستفهام، إلا (أيّاً) وحدها؛ فإنّها معربة حملاً على البعض أو الكل. وحركت الفاء في (كيْفَ)، والنون في (أيّانَ)، ومن (أيْنَ) لسكونهما وسكون ما قبلها"(٣).

ورأى صاحب الشذور أنّ المبني منها على السكون وعلى الفتح، وليس فيها ما ذكر على كسر أو ضم(٤).

تتفق الدراسة الصوتيّة ونظرة قدامى اللغويين في أنّ بعضها مبنّي على السكون، نحو: مَنْ، وكَمْ فحسب؛ إذ إنّ بنيتها المقطعيّة مقبولة صوتياً، ولا ضير في الوقف عليهما بالسكون:

مَن: man (ص ح ص)، وكَمْ: kam (ص ح ص).

أمّا: ما، وأنّى، ومتى، فليست مبنيّات على السكون، لأنّ المقطع الانتهائي فيها صوت حركي وهو الفتح الطويل، هكذا:

---

(١) يُنظر: الصنعاني، كتاب التهذيب، ٣٢.

(٢) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ٣/١٧٥، ١٨٩؛ وابن جنّي، اللمع، ٢٣٠-٢٣١؛ وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١/٤٠؛ وابن هشام، شرح شذور الذهب، ١٢٤-١٢٥.

(٣) ابن جنّي، اللمع، ٢٣٠-٢٣١.

(٤) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ١٢٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ما: mā (ص ح ح)، متَى: ma/tā (ص ح/ ص ح ح)، أنّى: ’an/nā (ص ح ص/ ص ح ح).

وما ذهبوا إليه في تحريكه لالتقاء الساكنين، نتفق معهم في وجود ذلك في: كيْفَ، وأيْنَ؛ وذلك لتشكّل بنية مقطعيّة مرفوضة عند الوقف على الصوت الانتهائي[1]؛ نمثّله في:

كيْفْ: kayf (ص ح ص ص)، أيْنْ: ’ayn (ص ح ص ص).

لذا كان لا بدّ من تحريك الصوت الأخير؛ حتى يتشكّل مقطعان صوتيان مقبولان، هكذا:

kayf → kay/fa

’ayn → ’ay/na

ولعل حركة الفتح كانت نتيجة مماثلتها لحركة الفتح السابقة في البنية، أو لمخالفتها شبه الحركة (y).

وكذا القول في أيّانَ، إذ يتشكّل مقطع صوتي انتهائي مرفوض (ص ح ح ص) عند الوقف، لكن ليس لالتقاء الساكنين كما ذهبوا؛ يتبيّن من الكتابة الصوتيّة الآتية:

’ay/yān	→	**’ay/yā/na**
(ص ح ح ص)	→	**(ص ح ح/ ص ح)**
مقطع انتهائي		**ينقسم إلى مقطعين مقبولين**
مرفوض		**عند تحريك صوت النون**

وربّما حرّكت النون بالفتح مماثلة صوت النون لحركة الفتح السابقة.

---

(١) يُنظر: مرعي، التشكيل الصوتي، ٢٠١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بناء أسماء الشرط

أو الشرطيّات، وعدّت هي الأخرى من ضمن الاسم المشكل، وعدّتها أربعة، وهي: مَنْ، وما، وأيّ، ومهما[١].

وذكرها صاحب الكتاب في باب الجزاء، في قوله: "فما يجازى به من الأسماء غير الظروف: من وما وأيُهم، ومن الظروف: أيُّ حينٍ، ومتى، وأيْنَ، وحيثما، ومن غيرهما: إنْ، وإذْما"[٢].

وذهبوا بأنّ جميعها مبنيّة إمّا على السكون أو على حركة الفتح، وليس فيها ضم أو كسر، و"إن قيل من أسماء الشرط (حيثما) وهي مبنيّة على الضم، قلت: المبني على الضم: حيثُ، واسم الشرط إنّما هو (حيثُما)، فما اتصلت بحيث، وصارت جزءاً منها، فالضم في حشو الكلمة لا في آخرها"[٣]، ما عدا أيّ فإنّها معربة"[٤].

إنّ اسم الشرط (مَنْ) مبني على السكون كما رأوا ولا خلاف، فالبينّة المقطعيّة في حالة سكونها مقبولة: man (ص ح ص).

أمّا (ما) و(مهما)، فهما ليستا مبنيتان على السكون، لانتهائها بحركة الفتح الطويل؛ هكذا:

ما: mā (ص ح ح).

مهما: mah/mā (ص ح ص/ ص ح ح).

---

(١) يُنظر: الصنعاني، كتاب التهذيب، ٣٤.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣/٥٦-٥٧.

(٣) يُنظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ١٢٤.

(٤) يُنظر: الصنعاني، كتاب التهذيب، ٣٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بناء الأعلام المركّبة تركيباً مزجيّاً

ذكرها سيبويه في "باب الشيئين اللذيْن ضُمَّ أحدهما إلى الآخر، فجعلا بمنزلة اسم واحد، كعيضموز [العجوز الكبيرة]، وعَنْتَريس [الناقة الصلبة]"(١).

وذكرها العلماء في باب التركيب(٢)، أو التركيب المزجي(٣)، أو المركّبات(٤)، أو ذو المزج(٥).

وذلك في نحو: حَضْرَمَوْت، وبَعْلَبَكّ، ورامَهُرْمُز، ومَعْد يكَرِب، [أسماء بلدان]، وسيبويه، وعمرويه [أسماء أشخاص].. وغيرها من الأعداد والظروف والأحوال، مثل: خَمْسَ عشرةَ، وصباحَ مساءَ، وجاري بيْتَ بيْتَ، وحيْصَ بيْصَ(٦).

وقالوا: إنّها على ضربين(٧):

- ضرب يقتضي تركيبته أنّ يبني الاسمان معاً، كقولنا: خمسَ عشرةَ، ويومَ يومَ.
- وضرب لا يقتضي تركيبه إلا بناء الأوّل منهما، نحو: بعلبك، ومعد يكرب.

وكان البناء في النوع الأوّل؛ لتضمّنه حرف العطف، فالأصل: خمس وعشرة، ويوم ويوم وبُني على فتح الجزأين، مع أنّ الأصل في البناء السكون، وعلّلوا ذلك في عبارتهم: "بني

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢٩٦/٣.

(٢) ابن جنّي، اللمع، ١٦٠.

(٣) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ٧٢.

(٤) الصنعاني، كتاب التهذيب، ٩٣.

(٥) السيوطي، همع الهوامع، ٢٣٣/١.

(٦) للمزيد: يُنظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ٧٢ وما بعدها؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ١١/٤ وما بعدها.

(٧) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١١١/٤-١١٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على حركة؛ لأنّه له أصل في التمكّن فعوّض من تمكّنه بأن بني على حركة تمييزاً على ما بُني، ولا أصل له في التمكن، نحو: كَمْ ومَنْ، وفُتح طلباً للخفة، إذ ليس الغرض في تحريكه إلا تمييزه على ما بُني على السكون، ولم يكن بنا حاجة إلى تكلف ما هو أثقل منها"(١).

"أمّا الضرب الثاني من الأعلام المركبة، فهذا أصله الواو أيضاً، حذفت من اللفظ، ولم ترد من جهة المعنى، بل مُزِجَ الاسمان، وصارا اسماً واحداً، بإزاء حقيقة، ولم ينفرد الاسم الثاني بشيء من معناه، فكان كالمفرد غير المركب، فبُني الاسم الأوّل؛ لأنّه كالصدر من عجز الكلمة، وجزء الكلمة لا يعرب؛ لأنّه كالصوت، وأعرب الثاني؛ لأنّه لم يتضمّن معنى الحرف"(٢).

على أيّة حال؛ فإن كان الأصل كما رأوا بأنّ الاسمين يفصل بينهما الواو على الأصل، ثمّ حذفت، فقد عدّوهما اسماً واحداً كما ذكر سيبويه، بأنّها كعنتريس. وإذا كان القياس في هذه الأسماء بناؤها على السكون وحرّكت؛ إنّما مردّه إلى أسباب صوتيّة، وليس كما أوّلوا بالتمكّن وعدمه، كما أشرنا، وذلك يتضح من خلال ما يأتي:

- بعلبك:

تركيب مزجي من بَعْل + بكّ، فإذا سكّن الاسم الأوّل، سيلقى ساكنان، وحينئذٍ سيتشكّل مقطع مرفوض، وهو (ص ح ص ص)؛ لذا حركت اللام فتشكّل بتحريكه مقطعان مقبولان (ص ح ص/ ص ح)، هكذا:

baʿL/bak	→	baʿ/la/bak
(ص ح ص ص)	→	(ص ح ص/ ص ح)

(١) يُنظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ١١٣/٤-١١٤ بتصرّف.
(٢) يُنظر: السابق، ١١٢/٤ بتصرّف.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أمّا حركة الفتح فلعلّها كما ذهبوا للخفّة أو للتأثير المجاور لحركة الفتح، فماثلت حركة اللام حركة ما قبلها.

- وكذا القول في (معد يكرب)[١]:

ma<d/yak/rib → ma</da/yak/rib
(ص ح ص ص) → (ص ح ص/ ص ح)

فالقياس كما يذكره ابن يعيش[٢] فتح الياء قياساً على الصحيح مثل: رامَ هرمز وغيره، لكن تركوا الفتح وسكّنوا الياء لأمرين:

الأمر الأول: لأنّ الاسمين ركّباً كتركيب كلمة واحدة، فوقعت الياء حشواً مثل: دَرْدَريس، فأسكنت على حدّ سكونها.

الأمر الثاني: إذا كان آخر الأول من الاسمين صحيحاً فتح، والفتح أخف، والياء المسكور ما قبلها أثقل من الحروف الصحيحة، فوجب أن تعطى أخف ممّا أعطي الحرف الصحيح، ولا أخف من الفتحة إلا السكون.

لكن التفسير الصوتي يرى غير ما يراه ابن يعيش عند تسكين الياء، يتمثّل في المعادلة الصوتيّة الآتية:

ma</diy/ka/rib → ma</dī/ka/rib
تشكّل مزدوج حركي هابط مرفوض في البنية؛ لذا يسقط منه شبه الحركة (y)، ويعوّض سقوطه حركة كسر من جنس حركة ما قبله. → يحدث مطل للمقطع الثاني باتحاد الكسرتين

(١) ذكروا فيها لغات، للمزيد يُنظر: سيبويه، **الكتاب**، ٢٩٦/٣-٢٩٧؛ وابن يعيش، **شرح المفصل**، ١٢٤/٤.
(٢) يُنظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ١٢٤/٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

• وتتمثّل الحركة بدلاً من السكون في رام هرمز، في الآتي:

rā/ma/hur/muz
يتشكّل مقطعان مقبولان: (ص ح ح/ ص ح)

→

mām/hur/muz
• مقطع ابتدائي مرفوض (ص ح ح ص).
• تحرك (m) بحركة الفتح للمماثلة.

• أمّا في سيبويه وعمرويه، فلا يبنى الأوّل منهما على السكون، وذلك يتضح في الآتي:

(4)
sī/ba/way/hi
يتشكّل مقطعان انتهائيان مقبولان: (ص ح ص/ ص ح)، ويمكن أن ينوّن أي يضاف نون لإغلاق المقطع المفتوح.

→

(3)
sīb/ba/wayh
• مقطع انتهائي مرفوض (ص ح ص ص).
• يتحرك الصوت الأخير بحركة من جنس ما قبلها وفق قانون المماثلة.

(1) (2)
sīb + wayh → sīb/wayh
• يتشكّل مقطع ابتدائي مرفوض (ص ح ح ص).
• يتحرك صوت (b) بحركة فتح للمخالفة مع حركة الكسر قبلها.

→ (5)
sī/ba/way/hin
مع التنوين يتشكّل مقطع انتهائي مغلق (ص ح ص)

وما جرى على الأعلام المركبة تركيباً مزجياً يجري على الأسماء الأخرى في هذا الباب نحو: صباح مساء، لتشكّل مقطع مرفوض في بنيتيهما (ص ح ح ص)؛ لذا بُني على فتح الجزأين: بعد تحريك الصوت الأخير منهما، هكذا:

sa/bāh/ma/sā' → sa/bā/ha/ma/sā/'a
(ص ح ح ص) (ص ح/ ص ح)

والقول في مثل: يَوْمَ يَوْمَ، وبَيْنَ بيْنَ وخمْسَ عشرة... ونحوها؛ تُبنى على الحركة لتشكّل مقطع انتهائي مرفوض؛ هكذا:

bayn/bayn → bay/na/bay/na
(ص ح ص ص) (ص ح ص ص) → (ص ح ص/ ص ح) (ص ح ص/ ص ح)

وربّما حرّكت بالفتح لمماثلتها حركة الفتح السابقة، ثمّ قيست الأسماء التي تجري مجراها على هذا المنوال، كخمسةَ عشرَ، وشغَرَ مَغَرَ.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بناء بعض الأسماء الأخرى

كأمسِ، وقَطُ، وغيرُ، وحسبُ، وقبلُ، وبعدُ.

فغير وحسب من الأسماء المبنيّة التي ليست بظروف، وسواها من الأسماء المبنيّة التي هي ظروف، وجميعها مبنيّة على الضم، ما عدا (أمسِ) مبنيّة على الكسر، وجميعها مبنيّة عند قطعها عن الإضافة لتضمّنها معنى الحرف؛ فالأصل فيها الإعراب عند إضافتها(١).

وبُنيت (أمسِ) على الكسر وكان حقّها تسكين الآخر على ما يقتضيه البناء، وإنّما التقى في آخره ساكنان، وهما السين والميم قبلها فكسرت السين لالتقاء الساكنين(٢).

هذا ما رآه قدماء اللغويين، وما تراه الدراسة الصوتيّة كذلك؛ فبالتقاء الساكنين يتشكّل مقطع صوتي مرفوض، وهو (ص ح ص ص)؛ لذا لا بدّ من تحريك الصوت الأخير ليتشكّل مقطعان مقبولان هما: (ص ح ص/ ص ح):

'ams	→	**'am/si**
المقطع		المقطعان
المرفوض		المقبولان

وقيل في حركة الكسر أنّها لغة أهل الحجاز، مع أنّ أهل تميم يعربونها(٣). ولعلّ حركة الكسر كانت لمخالفتها حركة الفتح السابقة.

---

(١) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٤/١٠٦-١٠٧؛ والصنعاني، كتاب التهذيب، ٩٠-٩١؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٢/١٤٠-١٤١.

(٢) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٤/١٦٠.

(٣) يُنظر: السابق، ٤/١٠٦-١٠٧.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

أمّا الأسماء الأخرى نحو قطُّ، قبلُ، وبعدُ، وغيرُ، وحَسْبُ؛ فجميعها إن بنيت على السكون يتشكّل المقطع الصوتي المرفوض: (ص ح ص ص)؛ لذا يحرّك الصوت الأخير، يتشكّل المقطعان الصوتيان المقبولان: (ص ح ص/ ص ح)، في نحو:

k̇ att → k̇ at/tu
ba<d → ba</du

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث

بناء الأفعال

بناء الفعل الماضي

بناء فعل الأمر

بناء الأفعال مع نون النساء

بناء الفعل المضارع مع نوني التوكيد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بناء الأفعال

استقرّت نظرة النحاة على أنّ بناء الأفعال على السكون هو القياس، والعدول عنه إلى حركة لعلّة. وقالوا: "فإنّ وجدت مبنياً ساكناً فليس لك أن تسأل عن سبب سكونه؛ لأنّ ذلك مقتضى القياس فيه، فإن كان متحركا فلك أن تسأل عن سبب الحركة، وسبب اختصاصه بتلك الحركة دون غيرها"[١].

وانعقد الإسكان أو البناء عندهم لوجهين[٢]:

الوجه الأول: البناء ضد الإعراب؛ فالإعراب يدل على معان مختلفة.

الوجه الثاني: الحركة مستثقلة؛ فلا يؤتى بها إلا للضرورة، في نحو: ضربَكَ وأكرمَكَ، فإنّ الفعل مع (ك) لا يسكّن كما سكّن مع الفاعل لأنّها مفتوحة، وغير لازمة للفعل؛ كونها مفعولاً به.

وأفضى بهم الأمر إلى:

- إعراب الفعل المضارع، ومنه الأفعال الخمسة؛ وقد استحق أن يكون معرباً؛ لمضارعته الأسماء، وأخرجوا من القاعدة:

١- المتصل بنون التوكيد؛ فإنّه يبنى معها على الفتح.

٢- المتصل بنون النسوة؛ فإنّه يبنى معها على السكون.

- فعل الأمر لم يضارع الأسماء بأيّ وجه من الوجوه؛ لذا بُني على:

١- السكون.

---

(١) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٨٢/٣.

(٢) يُنظر: السابق، نفسه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢- حذف: (لعلة أنّه يُبنى على ما يُجزم به مضارعه؛ لأنّ الأمر كالجزم).

أ- حذف نون الأفعال الخمسة: إذا اتصل بألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة.

ب- حذف حرف العلّة: من الفعل الناقص والمقصور.

- بناء الفعل الماضي، الذي توسّط الفعلين السابقين، فضارع الأسماء مضارعة ناقصة، وجاء يضارع الفعل بأن يكون مكانه؛ لذا ألقوا عليه البناء لكن بحركة الفتح، وعلّة هذا (كما أرشدونا لأن نسأل عن مخالفة قياس البناء على السكون) نلمسها في العبارة القائلة: "وبُني على حركة لما أنّ المتحرّك أمكن من الساكن، وكانت فتحة لما أنّها أخفّ الحركات"(١).

وأخرجوا الفعل المتصل:

١- بضمائر الرفع المتحرّكة، إذ بُني معها على السكون.

٢- بالضمائر الحركيّة، فبنوا ما اتصل:

أ- بألف الاثنين على الفتح للمناسبة.

ب- بواو الجماعة على الضم للمناسبة.

بما أنّ الأمر كذلك، ودارت رحى الأفعال في دائرة البناء على السكون أصلاً؛ فـ:

- لماذا لم يجعلوا الماضي مبنياً على السكون، رغم بنائه على السكون عند اتصاله باللواحق المتحرّكة؟!

---

(١) يُنظر: سيبويه، الكتاب، هامش ١٦/١؛ وابن جنّي، اللمع، ١٢٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- ولماذا عدّوا الفعل الماضي المتصل بألف الاثنين مبنيّاً على الفتح، والمتصل بواو الجماعة مبنياً على الضم؟! وبالمقابل عدّوا ما اتصل منهما (الألف والواو) بفعل الأمر مبنياً على حذف حرف النون؛ لعلّة أنّ الأمر يُبنى على ما يُجزم به مضارعه؟![1].
- وما سبب اختلاف العلامة البنائيّة أو الإعرابيّة في مثل: قتلوا، اقتلوا، لم يقتلوا؟!
- ولماذا بُني المضارع المتصل بنون النسوة على السكون، كمثيليّه في الماضي والأمر؟!

أسئلة تدور في فلك الدراسات الصوتيّة، تبحث عن تفسيرات لتلك الاستنتاجات التي توصّل إليها علماؤنا، وبنوا عليها قواعدهم حتى انتهت على هذا المنوال.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) يُنظر: الصبّان، حاشية الصبّان، ٨٧/١.

بناء الفعل الماضي الصحيح والمعتل

أجمع النحاة على أنّ الفعل الماضي مبني على الفتح، "اعتقاداً منهم أنّ صيغة (فَعَلَ) تمثّل الماضي مجرّداً خالياً من أيّة لواصق ضميريّة"(١).

وذهب بعضهم في تعليله اختيار فتح الماضي علامة لبنائه إلى "أنّ الجر لما مُنع من الفتح وهو كسر عارض، فالكسر اللازم أولى أن يمنع، فلهذا لم يجز أن يُبنى على الكسر. ولم يجزْ أن يُبنى على الضم؛ لأنّ بعض العرب يجتزئ بالضمة عن الواو، فيقول في (قاموا): (قامُ)، كما قال:

فَلَــــوْ أنَّ الأطِـــبّا كـــانُ حولَـــي وكـــانَ مـــع الأطـــبّاءِ الأســـاةُ

فلو بُني على الضم لالتبس بالجمع في بعض اللغات، فعدل عن الضم مخافة الإلباس، والكسر لما ذكرناه، فلم يبق إلا الفتح، فبُني عليه"(٢)، و"الفتح أخف"(٣).

ثمّ ذهبوا إلى أنّ الماضي يعود إلى أصله في البناء على السكون باتصاله مع بعض الضمائر(٤)، ورأوا أنّ الماضي إذا اتصل بضمير في محل الفاعل فإنّه يُبنى معه على السكون، نحو: شكرْتُ، وإذا اتصل بضمير في محل مفعول فإنه يُبنى معه على الفتح؛ لأنّ المفعول ليس جزءاً من الفعل، مثل: شَكَرَكَ.

---

(١) الشايب، **الماضي المجرّد**، ١١٣.

(٢) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ٥/٧.

(٣) السابق، نفسه.

(٤) يُنظر: السابق، ٤/٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعند توقّف الدراسة على السياق الصوتي الأوّل: شكرْتُ ša/kar/tu، والسياق الثاني: شكرَكَ ša/ka/ra/ka، فإنّها تلمس اتصال الفعل باللاحقة المتحرّكة هنا وهناك، سواء أكانت فاعلاً أم مفعولاً. لكن التساؤل يكمن في إسكان الفعل مع (تُ) وتحرّكه بالفتح مع (كَ).

يرى التفسير الصوتي أنّ [كَتَبَ + تَ ka/ta/ba+ta] مثل: [شَكَرَ + كَ ša/ka/ra+ka]؛ لا فرق بينهما صوتياً؛ وإذا كان توالي المقاطع المفتوحة مكروهاً أو ليس له وجود في العربيّة كما تفصح عبارة ابن السرّاج: "لا تجتمع أربع حركات، وليس في أصول كلامهم"(١)؛ فلمَ قبلوا أربع حركات/ مقاطع في مثل [شَكَرَك، وضَرَبَكَ]؟!

مع أنّه جاء في الأشباه: "إنّ الفعل الماضي إذا اتصل بضمير بُني على السكون: نحو: ضربْت وعلّله ابن الدهان بأنّ أصله البناء، وأصل البناء السكون، والضمير يرد أكثر الأشياء إلى أصولها. قال ابن إياز: وهذا أحسن من التعليل بكراهيّة توالي أربع متحرّكات؛ لأنّه يطرد في استخرجت وأشباهه"(٢).

وقال الشايب من المحدثين: "كنّا قد ذهبنا بشأن بناء الماضي على السكون مذهباً قريباً ممّا ذهب إليه القدماء، فأرجعنا ذلك إلى كراهة العربيّة توالي أربعة مقاطع قصيرة في كلمة واحدة، ولكنّنا الآن نرى رأياً آخر"(٣).

إذن؛ ليس من المنطق قبول تعليل من رأى أنّ توالي الحركات/ المقاطع في مثل هذه التركيبات مقبولة؛ لأنّ الكاف؛ على حد قولهم، منفصلة عن الفعل في الحكم، فهي مفعول،

---

(١) السرّاج، **الأصول في النحو**، ١/٥٠.

(٢) يُنظر: السيوطي، **الأشباه والنظائر**، ١/٢٤٠.

(٣) الشايب، **الماضي المجرّد**، ١٤٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والمفعول فضلة غير لازم للفعل، هذا سبب، والسبب الآخر أنّه يبدأ بها في التقدير[١].

إنّ التفسير الصوتي لا يستثني حالة إذا عُمّمت القاعدة فالسياق مع (تَ: ta) نفسه مع (كَ: ka)، فلا يمكن الجزم بامتناع توالي أربعة مقاطع مفتوحة مع: [تَ]، وقبولها مع: [كَ]، على أنّ الأولى فاعل، والثانية مفعول به، رغم أنّ لهما البنية المقطعيّة نفسها في حالتي الاتصال بالفعل أو الانفصال عنه؛ كما يظهر في الآتي:

- **منفصلان:**

تَ: ta (ص ح) ⟍
مقطع قصير مفتوح
كَ: ka (ص ح) ⟋

- **متصلان:**

•شكَرَ + تَ ← شكرتَ: **ša/ka/ra + ta → ša/kar/ta**

فلو كان الفعل مبنياً على الفتح، فالأصل أن يكون مع اللاحقة بالفتح؛ أي: شكرَتَ: ša/ka/ra/ta.

•شكَرَ + كَ ← شكركَ: **ša/ka/ra + ka → ša/ka/ra/ka**

فإذا استقر بهم الأمر إلى ما عقدوا النيّة عليه، فكيف يمكن تفسير وجود (tā) مع الفعل في نحو: [كتبَتا: ka/ta/ba/tā] بيد أنّ الكلمة مكوّنة من أربعة مقاطع مفتوحة، والتاء ضمير رفع وليس نصب؛ والفعل هنا مبنيٌ على الفتح؟! هذا أوّلاً.

ثانياً، نذهب مع من رأوا أنّ الفتحة في الفعل الماضي ما هي إلا لاحقة ضميريّة[٢] أو

---

(١) يُنظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ٨٢/٣.

(٢) أبو موسى، **الضمير وأثره في بناء الجملة العربيّة**، ٨٩ وما بعدها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

علامة[١] للمفرد، تتصل به تاء التأنيث للتمييز بين الجنسين[٢]، وأنّ صيغة (فَعَلَ) "تعدّ بنيةً تركيبيّةً لا بسيطة، وذلك أنّ الفعل الماضي لا يخلو بأي حال من الأحوال من لاصقة ضميريّة، وأنّ الفتحة التي في آخر (فعَلَ) ما هي إلا لاصقة ضميريّة، وليست من بنية الفعل في شيء، فإذا ما جرّدنا الماضي من اللواحق الضميريّة تماماً تبيّن لنا أنّه مبني على السكون لا الفتح"[٣]، "وهذا المجرّد لا يوجد في الاستعمال إلا بواسطة اللواحق الضميريّة"[٤].

وعليه، فلا يمكن أن تلحق الماضي لاحقتان في الوقت نفسه لهما الوظيفة التركيبيّة ذاتها، كأن نقول: (شكرَتُ)؛ لأنّ (الفتح) لاحقة دالة على مفرد غائب في محل فاعل، و(التاء) دالة على المفرد المتكلّم، وهي كذلك في محل فاعل. لذا يبقى الفعل مبنيّاً على السكون لاتصاله باللاحقة المتحرّكة (تُ: tu)، وكذلك مع جميع اللواحق المتحرّكة، كما يتضح من المخطط التالي، وليس كما ذهب السلف والخلف لكراهيّة توالي مقاطع متحرّكة.

وبهذا يكون الفعل في (شكرَكَ) مبنيّاً على الفتح؛ لاتصال الفعل باللاحقة الحركيّة (الفتحة)، ويتصل بالفعل لاحقتان مختلفتا التركيب أو الوظيفة، فاللاحقة الأولى (الفتحة) في محل فاعل، واللاحقة الثانية (الكاف) في محل مفعول به، لذا أمكن توالي مقاطع متحرّكة في هذا التركيب.

بالتالي فإنّ اتصال الفعل الماضي باللواحق سيكون مبنياً على النحو الآتي:

---

(١) يُنظر: عنبر، **الفعل الماضي مسنداً إلى ضمائر الرفع المتصلة – دراسة صرفصوتيّة**، ٧٨؛ ويُنظر: الشايب، **الماضي المجرّد ومسألة البناء على الفتح**، ١١٣؛ ويُنظر: طلافحة، **إسناد الأفعال إلى الضمائر**، ٨.

(٢) إسماعيل، **فقه اللغات العاربة**، ٢٠٦. وقد توصّلت الدراسات المقارنة بالساميّات إلى "أنّ الصيغة الكاملة في مثل كتبَ كانت: كتبْ + هوَ، فاجتزئ بالفتحة عن الضمير برمّته".

(٣) الشايب، **الماضي المجرّد**، ١١٣.

(٤) السابق، ١٤٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

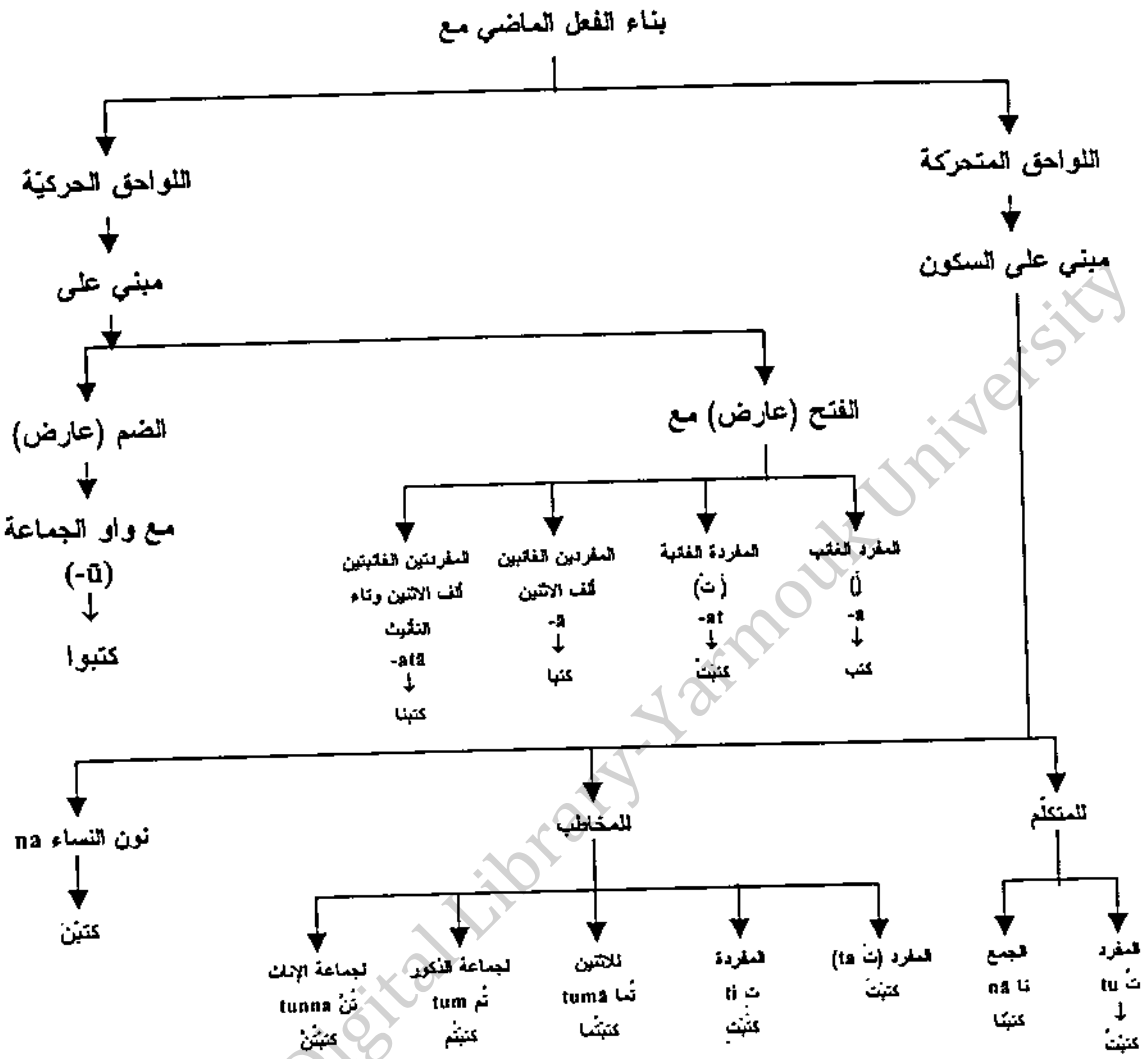

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- فما بُني على السكون نمثّله فيما يأتي:

كتبْ	+	تُ	→	كتبتُ
ka/tab	+	اللاحقة المتحركة (tu)	→	ka/tab/tu
الفعل المجرّد مبني على السكون				تبقى البنية المقطعيّة كما هي، ويبقى الفعل مبنياً على السكون، ولا يحدث سوى إضافة مقطع اللاحقة

• أمّا المبني على الفتح، فتمثّله:

كتبا	→	ا	+	كتبْ
ka/tab/bā	→	ألف الاثنين (ā)	+	ka/tab

ينجذب لام الفعل إلى حركة اللاحقة، ويتغيّر النظام المقطعي للفعل، وكذلك مع جميع الضمائر الحركيّة الأخرى

• والمبني على الضم، يكون في:

كتبوا	→	وا	+	كتبْ
ka/ta/bū	→	واو الجماعة (ū)	+	ka/tab

ينجذب لام الفعل إلى حركة اللاحقة، ويتغيّر النظام المقطعي للفعل، وكذلك مع جميع الضمائر الحركيّة الأخرى

من الملاحظ:

١- علامة بناء الفعل الصحيح مع:

(١) اللواحق المتحرّكة:

• يبقى الفعل مبنياً على السكون أصالةً، وعدم تحرّك حرف البناء.

• تبقى البنية المقطعيّة للفعل كما هي بإضافة اللاحقة المتحرّكة.

(٢) اللواحق الحركيّة:

• تتغيّر علامة بناء الفعل معها، فتارةً يكون حرف البناء مفتوحاً، وتارةً مضموماً بفعل جذب السكون إلى الحركة المناسبة لها، ويكون البناء على الفتح والضم عارضين.

• تتغيّر البنية المقطعيّة للفعل، فيصبح حرف البناء في المقطع المتبوع للاحقة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبهذا؛ تختلف وجهة نظر الدراسة عن الوجهة اللغويّة السائدة في علامة بناء الماضي الأصليّة، وعلامة بنائه الفرعيّة، فالدراسة ترى[١] أنّ علامة بناء الماضي الأصليّة هي السكون، والفتح والضم عارضان. أمّا الدراسات السابقة[٢] فترى أنّ الفتح أصلي والسكون والضم عارضيْن.

وعلى هذا، فإنّ التفسير الصوتي يطّرد في مسائل هذا الباب مع جميع اللواحق، ويفسّر صوتياً ما حدث للفعل الماضي المعتل اللام كذلك.

٢- علامة الفعل الماضي المعتل الآخر مع:

(١) اللواحق المتحرّكة:

يقول سيبويه: "أمّا قولهم: غزوْت ورميْت، وغزوْن ورميْن؛ فإنّما جئن على الأصل، لأنّه موضع لا تحرك فيه اللام، وإنّما أصلها في هذا الموضع السكون، وإنّما تقلب ألفاً إذا كانت متحرّكة في الأصل، كما اعتلت الياء وقبلها الكسرة، والواو وقبلها الضمّة، وأصلها التحرّك"[٣].

ويتابعه صاحب الممتع معللاً بقوله: "إذا أسند [الفعل المعتل اللام المقصور] إلى ضمير متكلّم أو مخاطب، كائناً ما كان رُدّت الألف إلى أصلها من الياء أو الواو.. لأنّ ما قبل ضمير المتكلّم أو المخاطب أبداً ساكن"[٤]، أمّا إذا كان الفعل معتل اللام منقوصاً. فإذا "أسند إلى ضمير

---

(١) الشايب، الماضي المجرّد، ١٤٥.

(٢) يُنظر: الصبّان، حاشية الصبّان، ١/٨٧-٨٨.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٤/٢٨٣.

(٤) ابن عصفور، الممتع، ٢/٥٢٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

غائب أو مخاطب أو متكلّم، بقي على حاله لا يتغيّر، نحو: رضِيَ، وسُرُوَ، ورَضِي، وسُروا، ورضْين، وسُرُوْن، ورضِيْتم وسرُوْتم، ورَضِيْتُنّ وسُرُوْتن، ورضِيْنا، وسُرُوْنا"[1].

رضِيَ	+	نون النساء	→	رضِيَنَ
ra/ḍiy	+	na	→	ra/ḍiy /na
الفعل مجرّد مبني على السكون		اللاحقة المتحركة		يبقى الفعل مبنياً على السكون ولا تتغيّر البنية المقطعيّة سوى إضافة مقطع اللاحقة

لقد كان قدامى اللغويين ومن تبعهم على حق في إبقاء لام المنقوص، على حاله مع اللواحق، ولو أنّ قاعدتهم عممت على المقصور أيضاً؛ لسلمت من تأويلات الإعلال والإقلاب التي هم في غنىً عنها، ولاتضحت لهم صور الإسناد إلى اللواحق الحركيّة وفق التفسير الصوتي.

فالفعل الماضي مبني على السكون في حالته المجرّدة؛ لذا يكون المقصور على صورته الأولى ساكن اللام في نحو: دعَوْ ورمَيْ، ومثله المنقوص، في مثل: قَضِيْ وسَرُوْ.

أمّا بالإسناد إلى اللواحق الحركيّة فالمشكلة تكمن في تكوّن المزدوجات الحركيّة الصاعدة والهابطة، وتجاور الحركات المختلفة؛ ممّا يؤدّي إلى الإعلال أو القلب أو الحذف.. كما تفسّره النظرة الصرفيّة كما سيأتي:

(٢) الفعل المعتل مع لواحق الفتح الحركيّة (a، ā، at، atā).

الفعل المعتل [الواوي واليائي] يحرّك مع لواحق الفتح الحركيّة بحركتها سواء أبقيت لام البناء أو حذف، كما يتبيّن من:

---

(١) ابن عصفور، الممتع، ٥٢٨/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

	(1)		(2)		(3)
لاحقة المفرد الغائب + دَعَوْ →	دَعوَ	→	دَعا	→	دَعا
da/ʿaw + a →	da/ʿa/wa →		da/ʿa/a	→	da/ʿā
	• انجذاب حرف البناء إلى اللاحقة الحركيّة.		• توالي حركتي الفتح.		تغيّر في البنية المقطعيّة
	• تغيّر في البنية المقطعيّة.		• تكوّنان مقطعاً طويلاً.		
	• تكون مزدوج صاعد (wa).				
	• سقوط شبه الحركة منه (w).				
ألف الاثنين + دَعَوْ →	دَعوا				
da/ʿaw + ā →	da/ʿa/wā				
	• انجذاب حرف البناء إلى اللاحقة الحركيّة.				
	• تغيّر في البنية المقطعيّة.				
	• تكون مزدوج صاعد (wa).				
	• لا يحدث سقوط لشبه الحركة "لئلا يلتبس الاثنان بالواحد"[1].				

	(1)		(2)		(3)
لاحقة المفردة الغائبة + دَعَوْ →	دَعوَتْ	→	دعاتْ	→	دعَتْ
da/ʿaw + at →	da/ʿa/wat →		da/ʿa/at	→	da/ʿat
	• انجذاب حرف البناء إلى اللاحقة الحركيّة.		• مقطع مرفوض؛ فيتحد مع ما قبله ليتشكّل مقطعاً طويلاً لوجود توالي الفتح.		تقصير للمقطع المرفوض الأخير (ص ح ح ص) إلى (ص ح ص)
	• تغيّر في البنية المقطعيّة.				
	• تكون مزدوج صاعد (wa).				
	• سقوط شبه الحركة (w) منه.				

	(1)		(2)		(3)
لاحقة المثنّى المؤنّث + دَعَوْ →	دَعَوَتا	→	دَعاتا	→	دَعَتا
da/ʿaw + atā →	da/<a/wa/tā →		da/<a/a/tā	→	da/<a/tā
	• انجذاب لام البناء للاحقة الحركيّة.		• توالي حركتي الفتح تتحدان لتشكل مقطعاً طويلاً.		تقصير المقطع الثاني المرفوض من (ص ح ح ص) إلى (ص ح ص)
	• تغيّر البنية المقطعيّة.		da/<ā/tā		
	• تكون مزدوج صاعد (wa).		"من العرب من يستخدمها"[2].		
	• سقوط شبه الحركة (w) منه.				

وكذا الحال في (رمي) مع وجود شبه الحركة (y) بدلاً من (w).

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١٥٦/٤.

(٢) يُنظر: ابن عصفور، الممتع، ٥٢٥/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أمّا في الفعلين (قضي) و(سَرُو)، فيتمثّل في:

سرْو → لاحقة المفرد + سرْوْ	قضي →	قضيْ + لاحقة المفرد
sa/ruw + a → sa/ru/wa	ḳa/ḍi/ya →	ḳa/ḍiy + a
• انجذاب لام البناء للاحقة الحركيّة.	• انجذاب لام البناء للاحقة الحركيّة.	
• تغيّر في البنية المقطعيّة.	• تغيّر في البنية المقطعيّة.	
• تشكّل المزدوج الصاعد (wa).	• تشكّل المزدوج الصاعد (ya).	
• لا يحدث سقوط، كما حدث في مثيله المقصور؛ لكي لا يحدث تغيير في الصورة الصرفيّة للفعلين.	• لا يحدث سقوط، كما حدث في مثيله المقصور؛ لكي لا يحدث تغيير في الصورة الصرفيّة للفعلين.	
سرْوا → ألف الاثنين + سرْوْ	قضيا →	ألف الاثنين + قضيْ
sa/ruw + ā → sa/ru/wā	ḳa/ḍi/yā →	ḳa/ḍiy + ā
• انجذاب لام البناء للاحقة الحركيّة.	• انجذاب لام البناء للاحقة الحركيّة.	
• تغيّر في البنية المقطعيّة.	• تغيّر في البنية المقطعيّة.	
• تشكّل المزدوج الصاعد (wa).	• تشكّل المزدوج الصاعد (ya).	
• لا يحدث سقوط، كما حدث في مثيله المقصور؛ لكي لا يحدث تغيير في الصورة الصرفيّة للفعلين.	• لا يحدث سقوط، كما حدث في مثيله المقصور؛ لكي لا يحدث تغيير في الصورة الصرفيّة للفعلين.	

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٣) الفعل المعتل مع لاحقة الضم الحركيّة (ū):

(3)		(2)		(1)		
دَعَوْا	→	دعَوْا	→	دَعَوا	→	واو الجماعة + دَعَوْ
da/<aw	→	da/<a/wū	→	da/<a/wū	→	da/<aw + ū
الصورة السائدة في القاعدة النحويّة (تغيّر في البنية المقطعيّة)		• تقصير المقطع الأخير أثناء وجوده في سياق الكلام إذا لقيه ساكناً (دعَوْا الله). da/<a/wul/lā/ha		• انجذاب لام البناء نحو اللاحقة الحركيّة. • تغيّر في البنية المقطعيّة. • تشكّل المزدوج الصاعد (wū).		

فإذا وقفنا على الخطوة (٢) وسقط منها شبه الحركة (w)، فأمامنا ثلاث مجالات:

أوّلاً: وفق قانون المماثلة تتحوّل حركة الضم إلى فتح، فيلتبس الفعل وصورته مع لاحقة المفرد، ويبطل مفعول اللاحقة الجمع، (دَعَا: da/<ā).

ثانياً: تكوّن حركتين مختلفتين متواليتين (da/<aū) وفق قانون المماثلة تتحوّل الفتحة إلى ضمة مماثلة للاحقة الحركيّة ليصبح الفعل:(da/<ū) دعـوا

ثالثاً: تحوّل الضم (ū) إلى شبه حركة من جنسها (w)(*)، وكأنّ الفعل يعود إلى صورته الأصليّة المجرّدة (دَعَوْ: da/<aw) ولعلّها كانت لغة اشتهرت أكثر من (دَعُوا) لا سيّما عند تعقيد الظواهر النحويّة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(*) يرى الشايب "أنّ الضمّة الطويلة التي هي ضمير الجماعة تسقط؛ لأنّها والواو متجانستان وكل منهما تشهد للأخرى، فينتهي الفعل إلى غزَوا بوزن فعَوا، ونحوه رمَوا". يُنظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف، ٦١؛ ولعلّهم وضعوا الألف بعد الواو ليميّزوا بين الصيغتين الصرفيتين (دَعَو ودعَوْا)، يُنظر: ابن هشام، شرح قطر الندى، ٣٥٨.

(3)		(2)		(1)		
قضوْا	→	قضيوْا	→	قضيوا	→	واو الجماعة + قضيْ
ka/du/ū	→	ka/di/ū	→	ka/di/yū	→	ka/diy + ū
• توالي حركات متماثلة. • تغيّر في النظام المقطعي.		• توالي حركتين مختلفتين وفق قانون المماثلة تؤثر الضمّة على الفتحة فتحوّلها إلى ضم.		• انجذاب لام البناء نحو اللاحقة الحركيّة. • تغيّر في النظام المقطعي. • تشكّل مزدوج حركي صاعد (yū). *من العرب من يستخدم هذه البنية ووردت في القراءات[١].		

(3)		(2)		(1)		
سروا	→	سروْوا	→	سرُووا	→	واو الجماعة + سرُوْ
sa/rū	→	sa/ru/ū	→	sa/ru/wū	→	sa/ruw + ū
• تغيّر في النظام المقطعي.		• توالي حركات الضم المتماثلة.		• انجذاب لام البناء للاحقة الحركيّة. • تغيّر البنية المقطعيّة. • تكون مزدوج صاعد(wa). • سقوط شبه الحركة (w) منه.		

وبعد؛ إنّ استثقال المزدوجات الحركيّة [الضم في الياء والواو للثقل تحذف، والفتح في الياء والواو لخفّة الفتح تبقى على الأغلب] دفعت الصيغة إلى لفظها من بنيتها المقطعيّة إذا لم يحدث لبس في صيغة صرفيّة أخرى. وعلى الرغم من تطابق صيغة الفعل المقصور (دعَو: صوتياً) المسند إلى لاحقة الجماعة مع صيغة الفعل المجرّدة، إلا أنّ الأخيرة لا تستخدم في السياقات أو في الكلام دون إسنادها إلى لاحقة، لذا وُجدت الصيغة الأولى.

ولعل صيغة (دعُوا) بضم العين استخدمتها بعض العرب الذين ترفضها ألسنتهم المزدوجات، لكن (دعَوا) بفتح العين كانت أكثر استخداماً أثناء التقعيد النحوي من الصيغة

---

(١) مثل (طغيوا) و(اشتروا). يُنظر: ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ٧٨؛ والعكبري، التبيان، ١٨/١، قال: "الأصل اشتريوا فقلبت الياء ألفاً ثمّ حذفت الألف لئلا يلتقي ساكنان الألف والواو".

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأخرى؛ لا سيّما وجودها في القرآن، من دعُوا أو رضُوا وسرُوا؛ إذ يرى السيوطي[١] أنّ الحركة الأصليّة في عين المقصور باقية بحالها، ولا تجتلب حركة مناسبة للضمير كما اجتلبت في غيره لتجانس الضمير.

خلاصة القول، إنّ الفعل الماضي مبني على السكون في جميع حالاته، وما تحرّكه بالفتح أو الضم مع اللواحق الحركيّة إلا بسبب صوتي، وهو انجذاب الصوت الساكن إلى الحركة المناسبة[٢].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) يُنظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ١٩٣/١.

(٢) تحدّث عن ظاهرة "المناسبة" ثلة من الباحثين، يُنظر على سبيل المثال: حسان، **اللغة العربيّة مبناها ومعناها**، ٢٣٧-٢٣٨.

بناء فعل الأمر الصحيح والمعتل والأجوف

سبق وذكرنا أنّ النظرة اللغويّة ترى أنّ الأفعال يلحقها البناء، وأجمع القدامى[١] والمحدثون[٢] على بناء الأمر على:

١- السكون: العلامة الأصليّة.

٢- الحذف: العلامة الفرعيّة، وفقاً لما يجزم به مضارعه، وذلك:

أ- بحذف حرف العلة من المعتل الآخر، في نحو: أغزُ واخشَ.

ب- بحذف حرف النون من الأفعال المتصلة باللواحق الحركيّة (ألف الاثنين، واو الجماعة، ياء المخاطبة).

- **بناء الأمر الصحيح والمعتل:**

يؤيّد التفسير الصوتي الوصفي بناء فعل الأمر على السكون، في نحو: اكتبْ، وادرسْ، ويرفض العلامات الفرعيّة القائمة على حذف حرف من الفعل. "فكيف نقبل قولهم بأنّه في نحو (ارمِ واغزُ) مبني على حذف العلة، وفي (ادرسا وادرسي وادرسوا) مبني على حذف النون، وقد قالوا بأنّ حدّ البناء لزوم أواخر الكلم بحركة وسكون؟!. ثمّ إن المتأمل في نحو (ادرسوا ودرسوا) يجد أن لكليهما النهاية الصرفيّة نفسها [والنهاية الصوتيّة ذاتها]، فما بالهم يقولون في نحو

---

(١) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ١٧/١؛ وابن هشام، شرح شذور الذهب، ٦٨؛ وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٣٦/١.

(٢) يُنظر: حسن، النحو الوافي، ٧٤/١؛ والراجحي، التطبيق النحوي، ٣١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(درسوا) بأنّه مبني على الضم، في حين أنه في نحو (ادرسوا) مبني على حذف النون؟ أليس في ذلك ازدواج في النظرة؟!"[١].

فليس ثمة مشكلة في بناء الفعل الصحيح على السكون، ولكن المشكلة عندما نتحدّث عن الفعل المعتل الآخر، وذلك لتشكّل المزدوجات الحركيّة في بنيتها المقطعيّة غير المرغوب فيها؛ عند الوقف (البناء على السكون)، في نحو: اغزْ، وارمِ، واخشَ.

فسقوط شبه الحركة من بنية الفعل أدّى إلى الاعتقاد بأنّ سبب سقوط حرف العلة هو سبب تركيبي[٢]، لمقارنته بمضارعه المجزوم، ونرى أن السبب في الحذف سبب صوتي عند بناء الأمر على الوقف على النحو الآتي:

اغزْ	→	اغزوْ
ug/zu	→	ug/zuw
• يتغيّر في المقطع الأخير من حالة الإغلاق إلى حالة الفتح بعد سقوط شبه الحركة (ص ح ص) ← (ص ح).		• تشكّل مزدوج حركي هابط عند بناء فعل الأمر على الوقف. • يسقط منه شبه الحركة (w).
ارمِ	→	ارمِيْ
lr/mi	→	ir/miy
• يتغيّر في المقطع الأخير من حالة الإغلاق إلى حالة الفتح بعد سقوط شبه الحركة (ص ح ص) ← (ص ح).		• تشكّل مزدوج حركي هابط عند بناء فعل الأمر على الوقف. • يسقط منه شبه الحركة (w).
اخْشَ	→	اخْشَيْ
Ih/Sa	→	ih/Say
• تغيّر في المقطع الأخير.		تشكّل مزدوج حركي هابط لم تسقط منه شبه الحركة (w) لا تثبت الصيغة الصرفيّة بالمسند إلى ياء المخاطبة (كما سيأتي بيانه) ويسقط شبه الحركة (y).

وعلى الرغم من أنّ المزدوج الحركي في (اخشيْ) مقبول، لكن شبه الحركة (ay) سقط منه لعدم التباس الصيغة الصرفية هنا بصيغة المسند إلى ياء المخاطبة (اخْشَيْ).

---

(١) طلافحة، إسناد الأفعال، ٧٦.

(٢) السابق، ٧٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أمّا فعل الأمر المتصل باللواحق الحركيّة، فإنّ القاعدة النحويّة السائدة ترى أنّه يبنى على ما يُجزم به مضارعه، ومضارعه هو الأفعال الخمسة أو المضارع المتصل باللواحق الحركيّة: ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة. وبما أنّ علامة جزم الأفعال الخمسة حذف النون، فإنّ فعل الأمر المتصل باللواحق الحركيّة (ا، و، ي) يكون هو الآخر مبنياً على ما يُجزم به مضارعه.

وقاسوا ذلك أيضاً على الفعل الناقص، فعلامة جزم مضارعه حذف حرف العلة من آخره، لذا يكون في الأمر الناقص كذلك.

بيّنا فيما سبق أنّ فعل الأمر من المعتل الآخر مبني على السكون، وسقوط شبه الحركة من آخره كان لسبب صوتي، وهو تشكّل المزدوج الحركي عند بنائه على الوقف.

أمّا فعل الأمر المتصل باللواحق الحركيّة (ألف الاثنين، واو الجماعة، وياء المخاطبة) فلا تقبل الدراسة الصوتيّة الوصفيّة أن يكون مبنياً على ما يُجزم به مضارعه كما هو معروف في النظرة النحويّة السائدة، بحذف حرف النون؛ إذ إنّ النهاية الصوتيّة في الفعل الماضي نحو (درسوا) هي نفسها في فعل الأمر (ادرسوا)، وبما أنّ الماضي كان مبنيّاً على السكون عند تجرّده من اللواحق، ويُبنى على حركة اللاحقة المناسبة عند إسنادها إليه، فيمكن القول في فعل الأمر كذلك، تمثّله المعادلات الصوتيّة الآتية:

درسا → ألف الاثنين + درسْ

da/ra/sā → da/ras + ā

- انجذاب لام الفعل إلى حركة اللاحقة.
- تغيّر في البنية المقطعيّة.

الفعل مجرّد من اللواحق — لاحقة حركيّة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ادرسا ← ألف الاثنين + ادرسْ

ud/ru/sā ← ud/rus + ā

• انجذاب لام الفعل إلى حركة اللاحقة.

• تغيّر في البنية المقطعيّة.

الفعل مجرّد من اللواحق — لاحقة حركيّة

درسوا ← واو الجماعة + درسْ

da/ra/sū ← da/ras + ū

• انجذاب لام الفعل إلى حركة اللاحقة.

• تغيّر في البنية المقطعيّة.

الفعل مجرّد من اللواحق — لاحقة حركيّة

!ادرسوا ← ادرسْ

ud/ru/sū ← ud/rus + ū

• انجذاب لام الفعل إلى حركة اللاحقة.

• تغيّر في البنية المقطعيّة.

الفعل مجرّد من اللواحق — لاحقة حركيّة

فالنهاية الصوتيّة في فعل الأمر هي نفسها في الفعل الماضي المجرّدين والمتصلين، فلم ارتضت القاعدة أن يكون الماضي مبنيّاً على الفتح مع ألف الاثنين، ومبنياً على الضم مع واو الجماعة، ولم تقبلهما في فعل الأمر؟!

ونقول بأنّ اتصال فعل الأمر مع اللاحقة الحركيّة (ياء المخاطبة ī) يؤدّي بلام الفعل إلى الانجذاب نحو حركتها، وحركتها الكسرة الطويلة؛ ممّا أدّى إلى القول الآخر وهو بناء الفعل بحذف النون على ما يجزم به مضارعه؛ لئلا تتكسر قواعدهم ويقال بأن الفعل يدخله كسر، واكتفوا بمقابلة الجزم والسكون في الفعل بالجر والكسر في الاسم.

وما عزّزَ قاعدتهم تلك عدم دخول الكسر على الماضي؛ لأنّ ياء المخاطبة لا تلحقه، فلذا جعلوا بناءه على الفتح مع ألف الاثنين، وعلى الضم مع واو الجماعة.

لكنّنا نرى أنّ ما حدث للماضي يحدث للأمر، فباتصال الأمر باللواحق الحركية دفع لام الفعل إلى الانجذاب نحو حركة اللاحقة، وبُني على حركتها، وبهذا تكون علامة البناء الأصلية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لفعل الأمر السكون، والعلامة الفرعيّة مع اللواحق الحركيّة هي: الفتح مع ألف الاثنين، والضم مع واو الجماعة، والكسر مع ياء المخاطبة، هكذا:

(uk/tu/bā)	اكتبا	→	(ā)	ألف الاثنين	+	(uk/tub)	اكتبْ
(uk/tu/bū)	اكتبوا	→	(ū)	واو الجماعة	+	(uk/tub)	اكتبْ
(uk/tu/bī)	اكتبي	→	(ī)	ياء المخاطبة	+	(uk/tub)	اكتبْ

- **فعل الأمر المعتل مع اللواحق الحركيّة:**

سبق وذكرنا أن فعل الأمر من المعتل الآخر تسقط منه شبه الحركة عند بنائه على الوقف في نحو: اغزُ من اغزُوْ، وارم من ارمِيْ، واخشَ من اخشَيْ، وذلك لتكون المزدوجات الحركيّة في المقاطع الانتهائيّة لبنى الأفعال، هكذا:

(uġ/zu)	اُغْزُ	→	(uġ/zuw)	اُغْزُوْ
(ir/mi)	اِرْمِ	→	(ir/miy)	اِرْمِيْ
(ih̲/ša)	اِخْشَ	→	(ih̲/šay)	اِخْشَيْ

- مزدوجات حركيّة هابطة.
- سقوط شبه الحركة (y، w) منها.

أمّا عند اتصال الفعل المعتل باللواحق المتحرّكة فإنّه تتحرّك لام البناء الساكن عند اتصاله باللواحق الحركيّة، وينجذب لحركة اللاصقة المناسبة، وعندئذٍ تتشكل المزدوجات الحركيّة، بحيث تبقى مع لاصقة المثنى، ويجري على الأخريات تغيّرات صرفيّة نمثّله في الآتي:

أ- لاحقة ألف الاثنين (ā-):

			(ألف الاثنين)		
uġ/zu/wā	(اغزُوا)	→	+ ā	uġ/zuw	(اغزُوْ)
ir/mi/yā	(ارمِيا)	→	+ ā	ir/miy	(ارمِيْ)
ih̲/ša/yā	(اخشَيا)	→	+ ā	ih̲/šay	(اخشَيْ)

- مزدوجات لا بدّ من وجودها لئلا تلتبس بصيغة صرفيّة أخرى والصورة الصوتيّة للمقطع الأخير هنا هي ذاتها الصورة الصوتيّة في الفعل الماضي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب- لاحقة واو الجماعة (ū-):

			(3)		(2)		(1)		
			اغزوا	←	اغزوْ	←	اغزوا	←	واو الجماعة + اغزوْ
	uġ/zū	←	uġ/zu/ū	←	uġ/zu/wū	←	uġ/zuw + ū	←	(أ)
	ارموا	←	ارمُ	←	ارموا	←	واو الجماعة + ارميْ		
	ir/mū	←	ir/mi/ū	←	ir/mi/yū	←	ir/miy + ū	←	(ب)
	اخشَوْا	←	اخشَىْ	←	اخشيوا	←	واو الجماعة + اخشيْ		
	ih̲/šaw	←	ih̲/ša/ū	←	ih̲/ša/yū	←	ih̲/šay + ū	←	(ج)

في الخطوة الصوتيّة (١): تمّ انجذاب لام البناء الساكن إلى اللاحقة المتحرّكة، ثمّ تغيّر النظام المقطعي للكلمة، وتشكّل مزدوجات حركيّة صاعدة (wū ،yū).

في الخطوة الصوتيّة (2): حذفت أشباه الحركات من المقطع الأخير، وتشكّل توالي حركات:

- متشابهة في (أ) (u/ū).
- مختلفة في (ب) وهي: (i, ū) وفي (ج) هي: (a, ū) ممّا أدّى إلى هيمنة حركة الضم على الكسر وفق قانون الجهد الأقوى (لأهميّة اللاحقة في ب) فأسقطتها.
- تحوّل الضم إلى شبه حركة من جنسها في (ج) للمحافظة على حركة الفتح وكأن الحركتين (a) و(ū) متماثلتان في القوّة؛ لذا تحوّلت الحركة إلى شبه حركة.

في الخطوة الصوتيّة (3): ماثلت الصورة الصوتيّة للمقطع الأخير الصورة الصوتيّة ذاتها للفعل الماضي إذا ما قورن بين الفعلين؛ لذا فإنّ ما بُني الماضي عليه هناك فإنّه يجري على الأمر هنا.

من الملاحظ(*) أنّ المقاطع الأخيرة في أفعال الأمر هي ذاتها في المقاطع الأخيرة للفعل الماضي، وبما أنّ الفعلين مبنيان، فلمَ لا تكون علامة البناء نفسها هنا وثمة؟!

(*) يُنظر من الرسالة: رأي في إعراب الأفعال الخمسة ومقارنته صوتياً وسامياً بالفعلين الأمر والماضي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ج- مع لاحقة ياء المخاطبة (ī):

			(1)		(2)		(3)
	ياء المخاطبة + اغزوْ	→	اغزوي	→		→	اغزي
(أ)	uġ/zuw + ī	→	uġ/zu/wi	→	uġ/zu/ī	→	uġ/zī
	ياء المخاطبة + ارميْ	→	ارميي	→		→	ارمي
(ب)	ir/miy + ī	→	ir/mi/yī	→	ir/mi/ī	→	ir/mī
	ياء المخاطبة + اخشيْ	→	اخشيي	→		→	اخشَ
(ج)	ih/šay + ī	→	ih/ša/yī	→	ih/ša/ī	→	ih/šay

في الخطوة الصوتيّة (1): تمّ انجذاب لام البناء الساكن إلى اللاحقة المتحرّكة، ثمّ تغيّر في البنية المقطعيّة، وتشكّل مزدوجات حركيّة صاعدة مرفوضة مثل: (wī، yī).

في الخطوة الصوتيّة (2): حذفت أشباه الحركات من البنية المقطعيّة، فتوالت بذلك حركات:

- متشابهة في (ب)، وهي: (ī، i).
- مختلفة في (أ): (ī، u)، وفي (ج): (ī، a)، ممّا أدّى إلى:
  - في (أ) إلى هيمنة (ī) على (ū) (لأهميّة اللاحقة) فأسقطتها.
  - في (ج): الحركتان (a) و(ī) لهما القوّة نفسها، ممّا أدّى إلى تحوّل الحركة (ī) إلى شبه حركة (y)، وكأنّها عادت إلى الصيغة الصرفيّة للفعل المجرّد.

في الخطوة الصوتيّة (3): تشكّل صور صوتيّة في المقاطع الأخيرة للفعل الماضي.

إنّ وجود الكسر مع الفعل دفع جمهور النحاة[1] إلى رفض إدخال جر أو كسر على الفعل، لذا لجأوا إلى التفسير الآخر وهو البناء على ما يجزم به مضارعه بحذف النون أو بحذف حرف العلة، لكن التفسير الصوتي يرى غير ذلك.

---

(١) يُنظر على سبيل المثال: المبرّد، **المقتضب**، ٢٤٨/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بناء فعل الأمر الأجوف

كنّا قد عالجنا تفسير ظاهرة الفعل الأجوف في إعراب المضارع الأجوف مجزوماً، وكما قلنا ثمّة نقول هنا؛ إذ إنّ اللغويين القدامى ارتأوا تفسير الظاهرة من منظور التقاء الساكنين، والإعلال بالنقل، لأنّ الأصل في نحو:

قُمْ: أُقْوُمْ uḳ/wum

بِعْ: إبْيِعْ ib/yiḳ

"ثمّ نقلت حركة العين إلى ما قبلها، فتحرّك، فذهبت همزة الوصل؛ لأنّها إنّما أُتي بها لأجل الساكن، فزالت بزواله، ثمّ سكّنوا الأخر، وحذفوا حرف العلة لالتقاء الساكنين"(١).

ومن ظريف ما يذكر عنهم أنّهم سألوا الفرّاء عن أصل قُمْ، فقال: أُقْوُم، فقيل له: فما الذي عملوا به؟ فقال: استثقلوا الضمّة على الواو، فأسكنوها، فقالوا له: أخطأت، لأنّ القاف قبلها ساكنة"(٢).

مع أنّنا نذهب والفرّاء في الاستثقال؛ لتشكّل المزدوج الحركي المرفوض في البنية، فتسقط منه شبه الحركة، هكذا:

		(2)		(1)
قُمْ	→	اقْمْ	→	اقْوُم
ḳum	→	uḳ um	→	uḳ/wum
(ص ح ص)		• تغيير في البنية المقطعيّة. • تشكّل مقطع مرفوض في العربيّة (ح ص ح ص) فيسقط صائت الإيصال.		• مزدوج صاعد مرفوض. • سقوط شبه الحركة (w).

(١) ابن عصفور، الممتع، ٤٤٩/٢.

(٢) يُنظر: السابق، ٤٥٠/٢.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

لكن إذا ارتضت القاعدة النحويّة بحمل الأمر على المضارع، فحينئذٍ لا يلتقي ساكنان[١]، وما حدث هو اختزال أو تقصير في البنية المقطعيّة للفعل؛ هكذا:

(1)		(2)
قومْ		قُمْ
ḳ ūm	→	ḳ um
•مقطع مرفوض في الوصل (ص ح ح ص) يقصّر.		(ص ح ص)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) يُنظر: مرعي، التشكيل الصوتي، ١٨٦-١٨٧؛ والشايب، أثر القوانين الصوتيّة، ١٢٦.

بناء الأفعال مع نون النساء

ذكرنا في الفعل الماضي وفعل الأمر أنّهما مبنيّان على السكون/ الوقف أصالة، وباتصالهما باللواحق المتحرّكة لا يحدث لهما سوى إضافة مقطع اللاحقة على بنيتيهما، نمثّله فيما يلي:

١- بناء الفعل الماضي مع نون النساء:

تذكر كتب اللغة أنّ الفعل الماضي إذا اتصل بنون النساء فإنّه يعود معها إلى أصله، وهو البناء على السكون، وذهبوا – قدامى ومحدثون – إلى تعليل ذلك لكراهيّة توالي مقاطع مفتوحة.

وقد سبق مناقشة هذه القضيّة، وذهبنا إلى أنّ علامة بناء الماضي هي السكون، والفتح عارض، عكس النظرة اللغويّة السائدة. لذا؛ فإنّ ما يجري عند اتصال الماضي باللاحقة المتحرّكة (na) نون النساء، هو إضافة مقطعها الصوتي إلى بنية الفعل، هكذا:

– مع الفعل الصحيح، نحو:

كتبنَ	→	نون النساء	+	كتبَ
ka/tab/na	→	na	+	ka/tab

– مع الفعل المعتل؛ مثل:

خشينَ	→	نون النساء	+	خشيَ
ha/šay/na	→	na	+	ha/šay

٢- بناء فعل الأمر مع نون النساء:

القاعدة اللغويّة السائدة تلزمه البناء على السكون إذا كان صحيح الآخر، وباتصاله مع اللاحقة المتحرّكة نون النساء (na)، فإنّه يضاف إلى بنيته المقطعيّة مقطع اللاحقة كما حدث مع الماضي، مثل:

© Arabic Digital Library Yarmouk University

اكتبْ + نون النساء → اكتبْنَ
uk/tub + na → uk/tub/na

أمّا المعتل الآخر من الأمر فنكرت القاعدة النحويّة أنّ لامه ترجع إلى أصلها باتصاله مع نون النساء ومع جميع اللواحق المتحرّكة[١]، وهذا غير صحيح؛ فأمر المعتل مبني أصلاً على السكون/ الوقف، وباتصاله مع اللواحق المتحركة، ومنها نون النساء (na) فإنّه يبقى الفعل مبنياً على السكون، وتضاف إليه مقطع اللاحقة، هكذا:

اخشَيْ + نون النساء → اخشينَ
ih̲/šay + na → ih̲/šay/na

٣- بناء الفعل المضارع مع نون النساء:

أمّا عند دخول نون النساء على الفعل المضارع، فإنّه يوجب معها البناء على السكون، و"ذهب قوم منهم: ابن درستويه، وابن طلحة، والسهيلي إلى أنّه معرب بإعراب مقدّر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي"[٢]، وباتصالها بالمضارع (المعرب) يرجع الفعل معها مبنياً، فلا تعمل معه العوامل، ولا تسقط النون، كما لا تسقط الضمائر الألف والواو والياء[٣]، وإن كانت العلة موجبة للإعراب، لكن حُمِل المضارع على الماضي، كما نقول: جلستَ وجلسْنَا، فأسكن ما قبل الضمير – لام الفعل – كذلك فُعل بالمضارع، لأنّ الماضي فعل، والمضارع فعل مثله، والأوّل متحرّك، والثاني كذلك، ورغم علة بنائه هنا، فإن سيبويه يرى أنّ هذه حالة خاصّة للمضارع، لا يثنيه عن كونه معرباً كالأسماء[٤].

يقول ابن يعيش: "فإذا قلت:

---

(١) يُنظر: الصبّان، حاشية الصبّان، ١/٨٧.
(٢) السابق، ١/٩٣-٩٤.
(٣) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ١/٢٠، ٤/٢٣٦؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ٧/٩-١٠؛ وابن مالك، شرح الكافية، ١/٦٦.
(٤) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٧/١٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هن يضربْن ← كان الفعل في محل رفع.

لن يضربْن ← كان الفعل في محل نصب.

لم يضربْن ← كان الفعل في محل جزم.

وذلك لأنّ موجب الإعراب موجود، وذلك لأنّ المضارعة قائمة، وإنّما وجد مانع منه فحكم على محله بالإعراب... من قبل أنّ الأصل في الأفعال أن تكون مبنيّة، وإنّما أعرب منها ما أعرب للشبه بالاسم"[١].

فلا مشكلة إذن في بناء فعل الأمر معها؛ لأنّه أصلاً مبني على السكون، وكون الماضي مبنيّ بطبيعته – كما سبق ذكره – لكن تتغيّر حركة بنائه من الفتح إلى السكون[٢]، كما كان عند اتصاله باللواحق المتحرّكة، نحو: جلستُ وجلستَ... الخ، والعلة عندهم أنّ الأصل في البناء هو السكون؛ لكراهيّة توالي المقاطع المفتوحة.

لكن عندما اطردت القاعدة واحتضنت المضارع استوقفتهم حالته الإعرابيّة، فلم يجدوا بدّاً إلا القول بأنّ الفعل أصله البناء، وأصل البناء السكون، فعاد الفعل إلى طبيعته. وثمّة إشارة جديرة بالذكر توحي إلى اعتبار الظاهرة كتركيب واحد مع النون؛ لذا كان نصيب المضارع معها هو البناء، وهذا يتناسب والتفسير الصوتي للظاهرة؛ إذ لا يوجد قانون صوتي يؤدّي إلى إسكان اللام في هذه الحالة، إلا إذا سلّمنا وقلنا إنّ سقوط الحركة الإعرابيّة كانت تحت هيمنة قانون الجذب والدفع أو النبر، وذلك للارتكاز على النون لأهميّة وجودها، فبوجود حركة الإعراب مع النون المتحرّكة يؤدّي إلى توزيع النبر على المقاطع المتحرّكة القصيرة المتوالية،

---

(١) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١٠/٧.

(٢) ذكرنا في بناء الأفعال الماضية في الرسالة، أنّ الفتح عارض، والسكون أصل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبإسكان اللام كان للمقطع الأخير نبر خاصّ يرتكز عليها، فانجذاب النون مع بنية الفعل لفظ الحركة الإعرابيّة، فسكّن معها.

وقد يكون ثمّة تفسير آخر عائد للظاهرة الصرفيّة، فبتحريك لام البناء في المضارع قد تلتبس صيغة صرفيّة بأخرى إذا مطل المقطع الأخير أو قبل الأخير، هكذا:

				مطل المقطع قبل الأخير	مطل المقطع الأخير
يكتبْ + ن	←	يكتبْن	←	يكتبون	يكتبونا
				صيغة صرفيّة (١)	صيغة صرفيّة (٢)
لن يكتب + ن	←	لن يكتبْن	←		لن يكتبنا
لم يكتبْ + ن	←	لم يكتبْن	←		لم يكتبْنا
		(صيغة معتمدة)			

وإذا قلنا جدلاً بأنّ المضارع معرب باتصاله مع نون النساء، فسقوط الضمّة من المرفوع أو الفتحة من المنصوب لم يكن لهما أي أثر في تغيير المعنى المقصود، ما دام العامل موجوداً أو مجرّداً منه، إذ إنّ الضمة والفتحة ما هما إلا علامتا إعراب وليس لهما أي أثر في تحديد الضمير، نحو:

- الفعل مجرّد من العوامل (يكتبْن):

يكتبْن	→	(ن) نون النساء	+	يكتبْ
yak/tub/na	→	na	+	yak/tu/bu

• سقوط الضمة من المقطع الثاني وإضافة مقطع اللاحقة.

- الفعل مع عامل النصب (لن يكتبْن):

يكتبْن	→	(ن) نون النساء	+	يكتبْ + عامل نصب (لن)
lan/yak/tub/na	→	na	+	lan + yak/tu/ba

• سقوط الفتحة من المقطع الثاني وإضافة مقطع اللاحقة.

- الفعل مع عامل الجزم (لن يكتبْن):

يكتبْن	→	(ن) نون النساء	+	يكتبْ + عامل نصب (لم)
yak/tub/na	→	na	+	lam + yak/tub

• إضافة مقطع اللاحقة فحسب.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هذا، وقد جاء المعتل الآخر وهو على حالته المجرّدة/ صورته الأولى ساكناً خالياً من علامات الإعراب؛ لأنّ الضمائر تعيد الأشياء إلى أصولها كما ذكرت كتب اللغة في حالة اتصاله بالنون، نحو:

(1)	يدعوْ	+	(ن) نون النساء	→	(1) يدعونَ	→	(2) يدعونَ	
	yad/ʿuw	+	na	→	yad/uw/na		yad/ū/na	
					• تشكّل مزدوج حركي هابط.		الصيغة النهائيّة تماثل صيغة جماعة الذكور في المضارع المجرّد من العوامل	
					• يسقط منه شبه الحركة.			
					• يحدث مطل لحركة الضم القصيرة.			
(2)	يرميْ	+	(ن) نون النساء	→	(1) يرمينَ	→	(2) يرمينَ	
	yar/miy	+	na	→	yar/miy/na		yar/mī/na	
					• تشكّل مزدوج حركي هابط.		الصيغة النهائيّة تماثل صيغة جماعة الذكور في المضارع المجرّد من العوامل	
					• يسقط منه شبه الحركة.			
					• يحدث مطل لحركة الضم القصيرة.			
(3)	يخشيْ	+	(ن) نون النساء	→	(1) يخشَينَ			
	yah/šay	+	na	→	yah/šay/na			
					• تشكّل مزدوج حركي هابط.			
					• يسقط منه شبه الحركة.			
					• يحدث مطل لحركة الضم القصيرة.			

لذا؛ فإنّ المضارع بقي مبنياً على السكون إذا اتصل بالنون، وهو على حالته الأولى الأصليّة. كما اتصل بالأمر والماضي اللذين هما مبنيان على السكون أصالة، ولم يضف إلى الأفعال سوى المقطع الصوتي لنون النساء (na: ص ح).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بناء الفعل المضارع مع نوني التوكيد

تنص كتب اللغة على أنّ الفعل المضارع يبنى إذا اتصل بنوني التوكيد الشديدة والخفيفة[١]؛ إذ إنّهما تؤثران فيه تأثيرين: في المعنى، بإخلاص الفعل للاستقبال، وفي اللفظ، بإخراج الفعل إلى البناء بعد أن كان معرباً[٢].

ويرون أنّ الفعل إذا باشرته نون التوكيد فإنّه يبنى معها على الفتح في الواحد؛ لئلا يلتبس بالجمع، وإذا لم تباشره النون، فإنّه يعرب معها تقديراً؛ بحيث تحذف نون الرفع؛ لأنّها جزء كلمة، لا تدل في الغالب على معنى، ولا تحذف نون التوكيد؛ لأنّها ككلمة قائمة مقام تكرير الفعل، تدل على معنى، فحذف الجزء أسهل[٣].

وقد اختلف اللغويون القدامى في تفسير الفتحة الداخلة على الفعل عند مباشرته بنوني التوكيد: هل هي حركة مجتلبة لالتقاء الساكنين بدلاً من الكسر صيانة للفعل؛ لأنّ الفعل يعود إلى أصله في البناء عند مباشرته بالنون، لتركيب الفعل مع النون؛ لذا لزم تحريك للساكنين؟! أم هي حركة بناء، لتركيب الفعل مع النون، كون النون جزء من الكلمة، فتنزلها منزلة الصدر من العجز فعوملت كبعلبك وخمسة عشر[٤]، وكانت الفتحة لأنّها أخف الحركات[٥].

وكذا اختلف المحدثون في تفسير هذه الفتحة، فمنهم من رأى أنّها مجتلبة "لخفتها من حيث الجهد العضوي أوّلاً، ولقوّة إسماعها ثانياً، وتفادياً للبس فيما لو جيء بالضمّة أو الكسرة

---

(١) يُنظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ٣٧/٩-٣٨؛ وابن مالك، **شرح الكافية**، ٦٥/١-٦٦.

(٢) يُنظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ٣٧/٩.

(٣) يُنظر: ابن مالك، **شرح الكافية**، ٦٦/١.

(٤) يُنظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ٣٨/٩؛ وابن مالك، **شرح الكافية**، ٦٥/١؛ والصبّان، **حاشية الصبّان**، ٩٤/١.

(٥) يُنظر: المبرّد، **المقتضب**؛ ١٩/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثاً"[١]؛ لأنّها وليدة أنتجتها خصائص البنية المقطعيّة للعربيّة، وذلك عند توكيد الأمر والنهي في مثل قولنا: اضربْ + نْ ← اضربَنْ فيتشكل مقطع مزدوج الإغلاق من النوع (ص ح ص ص)، وهذا المقطع لا تسمح به العربيّة ألبتة إلا في حالة الوقف، فإذا تشكل فيها بطريقة أو بأخرى، فإنّها تتخلّص منه عن طريق الفصل بين الصامتين الأخيرين بحركة[٢].

ومنهم من ذهب إلى أنّ هذه الحركة (الفتح) أصليّة في لاحقة التوكيد وجزء منها، فالنون الخفيفة (an) والشديدة (anna)، وتسقط حركة (a) منهما إذا ما أسند الفعل إلى ياء المخاطبة أو واو الجماعة[٣].

ولعل هذا ما أشار إليه الصبّان[٤]، من قبل؛ في قوله بأنّ الفعل يُبنى على الفتح حتى في المسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة، لكنّه فيه مقدّر، منع من ظهوره حركة المناسبة، ويضيف معلّقاً: "هذا هو الأقرب وإن توقّف فيه البعض"[٥]. ولم يعرّج على ألف الاثنين لأنّها مفتوحة أصلاً، أو من جنس حركتها، لذا بُني الفعل مع نون التوكيد على حركتها، لأن ألف الاثنين امتصتها. والحقيقة أنّ الدراسة تميل إلى من ذهب إلى أنّ الفتحة الداخلة على الفعل عند اتصاله بنون التوكيد ما هي إلا جزء من لاحقة التوكيد[٦]؛ بمعنى أنّنا عند التوكيد نضيف اللاحقة (an) الخفيفة أو اللاحقة (anna) الشديدة؛ وذلك لاطّراد وجود الفتحة مع اللاحقة في الأفعال، ما عدا المتصل بياء المخاطبة وواو الجماعة.

---

(١) الشايب، **التأكيد بالنون، طبيعته وأصله وأثره**، ١٢٧.

(٢) يُنظر: السابق، ١٢٦-١٢٧.

(٣) يُنظر: Wright, **A Grammar of the Arabic Language**, 1, 6؛ وطلافحة، **إسناد الفعل**، ٩٢.

(٤) يُنظر: الصبّان، **حاشية الصبّان**، ٩٣/١.

(٥) السابق، نفسه.

(٦) يُنظر: طلافحة، **إسناد الفعل**، ٩٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بناءً عليه، ستقف الدراسة الصوتيّة على الأفعال المتصلة بنوني التوكيد، وستفسّر صوتياً ما حدث للأفعال سواء كانت النونان متصلتين اتصالاً مباشراً بالفعل أو غير مباشر، كما في المخطط الآتي:

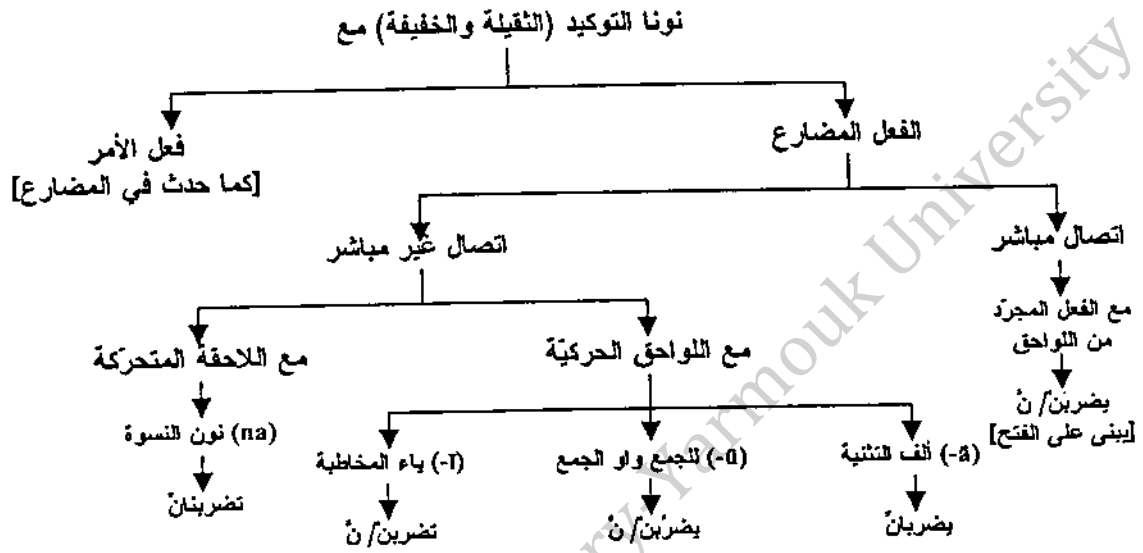

١- الفعل المؤكد المنتهي بألف الاثنين، ونون النسوة:

<u>أولاً:</u>

أ- مع النون الخفيفة:

تذكر كتب اللغة أنّ كل موضع تدخل فيه النون الشديدة مع الفعلين المضارع والأمر، فإنّ الخفيفة تدخل فيه أيضاً، إلا مع فعل الاثنين، وفعل جماعة النساء؛ لأنّه يلزم التقاء الساكنين على غير حدّه، إذ يكون الساكن بعد الألف مدغماً، مثل: رادّ ودابّة وشابّة[١]، بعد حذف نون الإعراب لتوالي الأمثال، وهذا غير جائز؛ لأنّ النون غير مشدّدة، ولا سبيل للتخلّص من هذا الوضع، وذلك لأنّ حذف الألف على رأيهم يؤدّي إلى الالتباس مع المفرد[٢]، ولا يجوز تحريك

(١) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ٥٢٣/٣-٥٢٨؛ والمبرّد، المقتضب، ٢٣/٣-٢٤.

(٢) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ٥١٩/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النون الخفيفة للساكنين "لأنّ النون ليست بواجبة، وأنت جئت بها زائدة، وأحدثت لها حركة، فهذا ممتنع"[١].

في الحقيقة أنّه لم يلتق ساكنان، كما ذكر سابقاً، فما جرى عند إلحاق النون الخفيفة بالفعل تشكّل مقطع انتهائي مرفوض في الوصل، نبيّنه كما يأتي:

(2)		(1)						
تذهبانْ ←	←	تذهبانَنْ	←	النون الخفيفة	+	ألف الاثنين ونون الرفع	+	تذهبْ
tad̲/ha/bāan	←	tad̲/ha/bā/nan	←	an	+	ān	+	tad̲/hab
• سقوط نون الرفع. • توالي حركات الفتح فتمتص حركة التثنية فتحة المؤكدة.		• انجذاب لام الفعل إلى ألف الاثنين. • انجذاب نون الرفع إلى حركة المؤكدة						سقوط العلامة الإعرابية الأصلية (الضمة) لتهيئة الفعل باتصاله مع ألف الاثنين ونون الرفع

(3)
تذهبانْ[*] ← tad̲/ha/bān + سقوط العلامة الإعرابية الأصلية (الضمة) لتهيئة الفعل باتصاله مع ألف الاثنين ونون الرفع

فإذا قصّر المقطع الطويل في الخطوة (3) إلى [ban: ص ح ص] فإنّ الفعل يلتبس بصيغة المفرد الصرفيّة المماثلة، لذا:

• إمّا أن يبقى الفعل كما هو، وقد أجازه يونس والكوفيون[٢]، وعلى هذا جاءت قراءة ابن

---

(١) المبرّد، المقتضب، ٢٤/٣.

(*) وكذا القول في المعتل الآخر: تخشيانّ/ اخشيانّ، تغزوانّ/ اغزوانّ، ترميانّ/ ارميانّ.

(٢) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ٣٨/٩؛ وابن مالك، شرح الكافية، ٦١/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ذكوان[١]:

﴿ولا تتبعانْ سبيل الذين لا يعلمون﴾[٢].

• وإمّا أن تحرك النون، فلم يجيزوا ذلك؛ لأنّ تركيب النون كانت على هذه الشاكلة، وإمّا أن يرفض البناء نهائياً، وعلى هذا رأي الجمهور في قولهم: "ولسنا مضطرين إليها بحيث نصير إلى صورة نخرج بها عن كلام العرب"[٣]. لذا ارتأت القاعدة النحوية أن لا تدخل النون الخفيفة مع الفعل المتصل بألف الاثنين إلا لمن أجازها.

ب- الفعل المؤكّد المنتهي بنون النساء:

وكذا القول مع نون جماعة المؤنّث، فقالوا: إنّ الفعل تجتمع فيه ثلاث نونات مع الشديدة، ولم يكن حذف إحداهن، فأدخلوا ألفاً فاصلة بينهن استثقالاً لاجتماعهن، وسيبويه لا يرى إدخال نون التأكيد الخفيفة لما يؤدّي إليه من اجتماع الساكنين على غير شرطه، وهما النون وألف الوصل، وكان يونس يجيز ذلك ويقول: (اضربنان) وهل (تضربنان) كما يفعل في التثنية، وكأنّه يكتفي بأحد الشرطين وهو المدّ الذي في الألف، ونظير ذلك عنده قراءة من قرأ (محياي) بإسكان الياء، وليس ذلك بقياس وهو خلاف كلام العرب[٤].

والحقيقة أنّه تشكّل مقطع طويل انتهائي مرفوض وصلاً في بنية الفعل باتصاله مع لاحقة النون الساكنة؛ لذا كان القول كما كان في المثنّى؛ فرفضت القاعدة النحوية هذه الصيغة.

---

(١) ابن مالك، شرح الكافية، ٦٠/٢.

(٢) يونس، ٨٩.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ٣٨/٩.

(٤) يُنظر: السابق، نفسه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تذهبْ	+	نون النساء	+	النون الخفيفة	→	(1) تذهبانْ نْ	→	(2) تذهبنانْ
tad/hab	+	na		an	→	tad/hab/na/an • يبقى الفعل ساكناً باتصاله بلاحقة نون النساء وتتوالى حركتي الفتح لنون النساء ونون التوكيد الخفيفة تتحدان لتشكّلان حركة طويلة (a+a → ā)	→	tad/hab/nān يتشكّل المقطع المرفوض (ص ح ح ص) وصلاً

ثانياً: الفعل مع نون التوكيد الشديدة:

أمّا عند اتصال الفعل بألف الاثنين ونون جماعة النساء مع لاصقة التوكيد الشديدة، فإنّه مقبول؛ لتشكّل المقطع الطويل المغلق الذي يتلوه مقطعاً مبتدئاً بصامت مماثل للصامت الأخير في المقطع الطويل، ولذا قاسه علماؤنا على شابّة ودابّة. هكذا:

أ- نون التوكيد الشديدة مع ألف الاثنين:

تذهبْ	+	ألف الاثنين ونون الرفع	+	النون الشديدة	→	(1) تذهبانْ	→	(2) تذهبانْ
tad/hab	+	ān	+	(an/na)	→	tad/ha/bā/nan/na تسقط نون الرفع لتوالي النونان المتكررة	→	tad/ha/bāan/na تتوالى حركات متماثلة في المقطع قبل الأخير. لذا، تمتص حركة التثنية فتحة النون المؤكدة

(3) تذهبانْ →		(4) تذهبانْ →	
tad/ha/bān/na	+	tad/ha/bān/ni تتحوّل الفتحة إلى كسرة وفق قانون المخالفة (a → i)، فتصبح حركة النون المؤكدة في المقطع الأخير كسرة بدلاً من الفتحة	
• تتشكّل مقاطع مقبولة في بنية الفعل المؤكّد. • يحدث مخالفة بين الحركة النون المؤكّدة في المقطع الأخير، لتوالي حركات للفتح غير المباشرة.			

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أشار فليش بأنّ الهدف من حركة الكسر على نون التوكيد في المثنّى هو تجنّب النطق بمجموعة مصوتات متحدة الطابع متواصلة؛ لذا تحدث مخالفة بإبدال الفتحة القصيرة (a) كسرة قصيرة (i) عند مجاورتها مباشرة لفتحة طويلة (ā)[١].

ب- نون التوكيد الشديدة مع نون النسوة:

تمثّله الخطوات الصوتيّة الآتية:

(2) تذهبانّ ← (1) تذهبانّ نْ ← النون الشديدة + نون النساء + تذهب

tad/hab + na + (an/na) → tad/hab/naan/na → tad/hab/nān/na

توالي حركتي الفتح القصيرة: حركة نون النساء، وحركة نون التوكيد المسبقة فتتحدان يتشكّلان حركة طويلة (a+a → ā)

إنّ تشكّل صوت الألف الفاصل بين النونات يكون لاتحاد حركة الفتح لنون الإناث وحركة فتح نون التوكيد، وليس كما ذهب القدامى بأنّ صوت الألف ناتج عن استثقال توالي النونات.

أمّا القول في اتصال الفعل مع نوني التوكيد للمفرد، ولجماعة الذكور، وللمؤنّث المخاطبة فيتضح فيما يأتي:

---

(١) يُنظر: فليش، العربيّة الفصحى، ٤٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) الفعل مع النونين مباشرة:

يبنى الفعل على الفتح مع النونين (الشديدة والخفيفة)، وتحذف الضمّة من المضارع لئلا يلتبس بالفعل المؤكّد لجماعة الذكور. إنّ سقوط الحركة في المضارع واتصاله باللاحقة، تمّ على صورته الأولى مجرّداً ساكناً؛ أي بعد سقوط حركة الإعراب منه، وما حدث في:

				(1)		(2)
تذهبْ	+	النون الخفيفة	→	تذهبْ نْ	→	تذهبنْ
tad/ha/bu	+	an	→	tad/ha/buan	→	tad/ha/ban

توالي حركتين مختلفتين في المقطع الأخير فلا يجوز، لذا يسقط الحركة الإعرابيّة لأهميّة لاحقة التوكيد، ولعدم الالتباس مع صيغة صرفيّة أخرى

ومثله في المعتل الآخر:

(تعزو)	taġ/zuw	+	(النون الخفيفة)	an	→	(تعزونْ)	taġ/zu/wan
			(النون الشديدة)	an/na	→	(تعزونّ)	taġ/zu/wan/na
(ترمي)	tar/miy	+	(النون الخفيفة)	an	→	(ترمينْ)	tar/mi/yan
			(النون الشديدة)	an/na	→	(ترمينّ)	tar/mi/yan/na
(تخشى)	taẖ/šay	+	(النون الخفيفة)	an	→	(تخشينْ)	taẖ/ša/yan
			(النون الشديدة)	an/na	→	(تخشينّ)	taẖ/ša/yan/na

تشكّل مزدوج حركي مقبول، فلم يتم حذفه.

(٢) مع النونين اتصال غير مباشر:

سبق وأشرنا إلى الفعل المتصل بألف الاثنين ونون النسوة المؤكدين، ويبقى أن نشير إلى الفعل المتصل بواو الجماعة، وياء المخاطبة. فقد ذكرت متون اللغة أنّ الأصل أن يأتي الأفعال على صورتها: (تفعلونَنّ) و(تفعلينَنّ)، و(افعلونّ) و(افعلينّ)، فاستثقل توالي الأمثال فحذفت نون الرفع في المضارع تخفيفاً، واكتفى بتقديرها، واستثقلت الواو والياء، فحذفتا، واكتفى بدلالة الضمّة والكسرة عليهما[١].

---

(١) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية، ٥٩/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في حقيقة الأمر، أنّه تشكّل مقطع صوتي طويل؛ ممّا أدّى إلى تقصيره، وهذا ما دفع النحاة إلى الحذف ثمّ الدلالة عليه، كما يتضح في:

الفعل المؤكّد المنتهي بواو الجماعة:

تذهبنّ + واو الجماعة ونون الرفع + النون الخفيفة → (1) تذهبونّ → (2) تذهبونْ →

tad/hab + ūn + an → tad/ha/bū/nan → tad/ha/būan

تحذف نون الرفع لتوالي النونات

تتوالى حركتين مختلفتين في المقطع الأخير فتسقط الفتحة نون التوكيد لأهمية لاحقة الجمع

(3) تذهبون → tad/ha/būn → (4) تذهبنْ → tad/ha/bun

يتشكّل مقطع مرفوض انتهائي (ص ح ح ص) وصلاً؛ لذا يقصّر إلى (ص ح ص)

ويقاس عليه المتصل بالشديدة، على النحو الآتي:

تذهب + واو الجماعة ونون الرفع + النون الشديدة → (1) تذهبونّ → (2) تذهبونّ →

tad/hab + ūn + (an/na) → tad/ha/bū/na → tad/ha/būan/na →

تحذف نون الرفع لتوالي النونات

تتوالى حركتين مختلفتين في المقطع قبل الأخير، فتسقط حركة نون التوكيد لأهميّة حركة لاحقة الجمع

(3) تذهبونّ → tad/ha/būn/na → (4) تذهبنّ → tad/ha/bun/na

تتشكّل مقاطع مقبولة في بنية الكلمة إلا أنّ المقطع (ص ح ح ص) الثالث يقصّر إلى (ص ح ص)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكذا القول في المعتل الآخر:

(2) → تغزونْ → (1) تغزوونّ ← النون الخفيفة + واو الجماعة ونون الرفع + تغزوْ

taġ/zu/wūan → taġ/zu/wū/nan ← taġ/zuw + ūn + an

تتوالى حركتين مختلفتين تسقط حركة نون التوكيد لأهميّة حركة لاحقة الجمع

تسقط نون الرفع لتوالي النونات

(3) → تغزوون → taġ/zu/wūn بسقط المزدوج الصاعد المرفوض

(4) → تغزُنْ → taġ/zun

وكذا القول في (تخشُنْ، وتخشُنَّ)، (تعزُنْ، وتغزُنَّ).

أمّا في: (ترمُنْ، وترمُنَّ) فيتبع نفس الخطوات مع اختلاف المزدوج (yi)، بدلاً من (wu) وحذف شبه الحركة (y) منه.

الفعل المؤكّد المنتهي بياء المخاطبة:

(2) → تذهبي ْنَ → (1) تذهبينْ ← النون الخفيفة + ياء المخاطبة ونون الرفع + تذهب

ta<u>d</u>/ha/bīan → ta<u>d</u>/ha/bī/nan ← ta<u>d</u>/hab + īn + an

تتوالى حركتين مختلفتين، فتسقط حركة نون التوكيد لأهميّة حركة لاحقة المخاطبة

تحذف نون الرفع لتوالي النونات

(3) → تذهبين → ta<u>d</u>/ha/bīn بقصر المقطع الأخير المرفوض وصلاً (ص ح ح ص) إلى (ص ح ص)

(4) → تذهبنْ → ta<u>d</u>/ha/bin

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكذا القول في المعتل الآخر مع حذف شبه الحركة من المزدوجات الحركيّة، ليتشكّل:

- (تغزِنْ، وتغزِنَّ)، و(ترمِنْ، وترمِنَّ)، و(تخْشِنْ، تخْشِنَّ)، ويقاس على المضارع جميع حالات فعل الأمر، نحو:

* مع النون الشديدة:

(2) → اذهبي نْنَ → (1) اذهبِنَّنْ → النون الشديدة + ياء المخاطبة ونون الرفع + اذهب

iad/hab + īn + (an/na) → iad/ha/bī/nan/na → iad/ha/bīan/na →

iad/ha/bīan/na → تتوالى حركتين مختلفتين، فتسقط حركة نون التوكيد لأهميّة حركة لاحقة المخاطبة

iad/ha/bī/nan/na → تحذف نون الرفع لتوالي النونات

(4) اذهِنْ → iad/ha/bin/na

(3) اذهبيِنْ → iad/ha/bīn/na → بقصر المقطع الأخير المرفوض وصلاً (ص ح ح ص) إلى (ص ح ص)

* مع النون الخفيفة:

(2) → اذهبونْنَ → (1) اذهبوَنْ → النون الخفيفة + ياء المخاطبة ونون الرفع + اذهب

id/hab + ū + (an/na) → id/ha/būan/na → id/ha/būn/na →

id/ha/būn/na → بقصر المقطع الطويل (ص ح ح ص) إلى (ص ح ص)

id/ha/būan/na → توالي حركتين مختلفتين تسقط حركة نون التوكيد لأهميّة لاحقة الجمع

(3) اذهبُنْ → id/ha/bun/na

وبعد؛ أجمعت القاعدة السائدة على أنّ الفعل المضارع إذا اتصل بنوني التوكيد مباشرة، فإنّه يُبنى معها على الفتح، وهذه الفتحة كما وضحّنا ما هي إلا فتحة مرافقة لنونِ التوكيد الخفيفة (an)، ونون التوكيد الشديدة (anna).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أمّا سبب اختفائها من الفعل المؤكّد المتصل بواو الجماعة أو ياء المخاطبة، فكان لتوالي حركتين مختلفتين في المقطع ذاته، وهما حركة اللاحقتين الحركيتين واو الجماعة (ū)، أو ياء المخاطبة (ī) مع حركة المؤكّدة المرافقة (a). ولأهميّة اللاحقة الدالة كان لا بدّ للمقطع أن يلفظ حركة الفتح المرافقة لنون التوكيد، واكتفى بصوت النون من المؤكّدة، وأبقى على حركة اللاحقة الدالة على الجماعة أو الجماعة على الرغم ممّا أصابهما من اختزال. فبدلاً من أن نقول: (تذهبونَّ) قلنا: (تذهبُنَّ)، وبدلاً من (تذهبينَّ) كانت: (تذهبِنَّ).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخاتمة وأهم النتائج

وبعد؛ فإنّ أهم النتائج التي توصّلت إليها الدراسة هي:

أوّلاً: أثّر النظام المقطعي في العربيّة على الظواهر النحويّة بشكل ملحوظ؛ إذ فسّرت القوانين النحويّة ظواهرها من منطلقات عدّة، كمنع التقاء الساكنين، والاستثقال، والخفّة، والشذوذ، والتمكّن وعدمه. فلجأ النظام المقطعي إلى إعادة ترتيب المقاطع في البُنى ليتلاءم والنظام المقطعي في العربيّة، كتحريك النون في: الأفعال الخمسة، والمثنّى، وجمع المذكر السالم، لتشكّل المقطع الانتهائي المرفوض (ص ح ح ص) عند الوقف على النون بالسكون، لكن بتحريكها ينقسم المقطع الانتهائي المرفوض إلى مقطعين مقبولين هما: (ص ح ح/ ص ح).

وكتحريك الأصوات الأخيرة من المبنيّات في مثل: هؤلاء، والذين، وأين، وكيف؛ وذلك لتشكّل المقاطع المرفوضة الانتهائيّة في بنيتها عند الوقف، ففي هؤلاء والذين يتشكّل المقطع (ص ح ح ص) المرفوض وصلاً؛ لذا يتحرّك الصوت الصامت الأخير، فيتشكّل مقطعان مقبولان، وهما: (ص ح ح/ ص ح). ويتشكّل في مثل: أين وكيف المقطع المرفوض وصلاً عند وقفهما على السكون: (ص ح ص ص)؛ لذا يتحرّك الصوت الأخير، لينقسم إلى مقطعين مقبولين هما: (ص ح ص/ ص ح)، وهكذا.

وثمّة لون آخر يحدث للمقاطع المرفوضة وهو تقصير الطويل منها، كتقصيره في الفعل المؤكّد المتصل بواو الجماعة من (ص ح ح ص) ← (ص ح ص) نحو:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لتدرسُنَّ والأصل لتدرسونَّ.

ثانياً: أسفر وجود المزدوج الحركي في البُنى المقطعيّة عن سقوطه، أو سقوط أحد شقّيه، أو سقوط شبه الحركة منه وتعويض السقوط بحركة من جنس حركة المزدوج نحو: سقوط المزدوج من الاسم المنقوص معرفة ونكرة، فالهادِيُ ('al/hā/di/yu) يسقط منه المزدوج الصاعد ليصبح الهادِ: ('al/hā/dī)، ثم يعوض السقوط بمطل الكسر ليصبح: الهادي: ('al/hā/dī). وفي (رامٍ) الأصل راميٌ (rā/mi/yun)، فسقط المزدوج الصاعد المتشكّل ليصبح رامٍ: (rā/min).

وفي هاتين الحالتين لا يقدّر الإعراب كما ارتأت قواعد النحو، للثقل أو الإتيان بالتنوين للتعويض، إنّما أعربتا إعراباً ظاهراً، فتشكّل المزدوج ثمّ سقط.

وكذا القول في الفعل المضارع المنقوص، يقضي، هكذا:

يقضي ← يقضي ← يقضيُ

$$yak/di/yu \rightarrow yak/di \xrightarrow{+i} yak/dī$$

أما سقوط أحد جزئي المزدوج فيتم في الأفعال الناقصة المجزومة، نحو: لم يرمِ؛ إذ الأصل أن يكون: لم يرميْ (lam/yar/miy)، فتشكّل المزدوج الهابط عند الوقف، فسقط منه شبه الحركة ليصبح: لم يرمِ (lam/yar/mi).

وكشفت الدراسة عن بناء (هوَ، وهيَ) بالفتح، وليس على السكون أو حركة الضم أو الكسر، وذلك لتشكّل المزدوجين المرفوضين الهابطين عند سكونهما (iy, uw)، لذا تحرّك الصوتان الأخيران، وإذا حركا بغير الفتح، فإنّه يتشكّل مزدوجات صاعدة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مرفوضة (wi, wu) في هو، و(yi, yu) في هي، فكانت حركة البناء الفتحة، لوجود المزدوجين الصاعدين المقبولين وهما: (wa) في هوَ، و(ya) في هي.

وقد فسّر المزدوج الحركي ما يدعى "الإعراب التقديري" للثقل على الواو والياء، لتشكّل المزدوجات الحركيّة عند إلحاق المنقوص بعلامات الإعراب أو البناء، كما في الفعل المضارع المرفوع: يغزو (yaġ/zū) فالأصل يغزُوُ (yaġ/zu/wu)، فسقط سن من المزدوج الصاعد شبه الحركة (w)، ثمّ مطل المقطع الثاني لتوالي حركتين متماثلتين.

وبالتالي لا تؤيد الدراسة الإعراب التقديري اللاحق لبنية الكلمة، باعتبار أنّ الواو والياء لهما طبيعة خاصّة، وذلك لظهور علامات الإعراب أو البناء عليهما. وكذلك لا تقدر علامات الإعراب أو البناء في المقصور؛ لأنّ نهايته حركة، والحركة لا تحتمل حركة أخرى. فالمعرب في هذه الحالة هو المحل.

ثالثاً: أثّر قانونا المماثلة والمخالفة على بعض الظواهر النحويّة، كتأثّر حركة ضمة إعراب كلمة الحمد في (الحمدِ للهِ) بكسرة لام حرف الجر المجاورة تبعاً لقانون المماثلة، وكذا ضمة هاء الضمير في مثل: بهِ وبدارِهِ، إذ كسرت للمماثلة وأصلها الضم.

وجاء قانون المخالفة يؤثّر في: حركة بناء بعض الأسماء، نحو (هؤلاءِ)، فجاءت حركة كسرة الهمزة مخالفة لحركة الألف السابقة. وكذا كسرة النون في المثنى، والكسرة في منصوب جمع المؤنّث السالم.

رابعاً: ترى الدراسة أنّ القانون الصوتي "الجذب والدفع" يؤثّر في الظواهر النحويّة. ومن مظاهره انجذاب إيقاع عجز بنية الكلمة إلى صدرها عند دخول العوامل الناصبة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والجازمة على الأفعال، إذ تسقط نون الرفع من الأفعال الخمسة لوجود الأداة، وكأن الفعل والأداة معاً أصبحا بنية واحدة، إشعاراً بأهميّة الأداة.

ويمكن القول كذلك في الفعل المضارع المتصل بنون النساء، إذ انجذب الإيقاع انجذاباً عكسياً؛ أي إلى العجز إشعاراً بأهميّة النون، فلحق المضارع البناء على السكون.

خامساً: تعدّ اللواحق الحركيّة في المثنّى وجمع المذكر السالم دوالاً على التثنية والجمع، وبسقوطها يعود الاسم إلى ما كان عليه (مفرداً). وقد كان المثنّى يلزم حالة واحدة عند بعض العرب، إمّا بالألف أو بالياء المفتوح ما قبلها (المزدوج الحركي ay). وكذلك جمع المذكر السالم، فمنهم من ألزمه الواو، ومنهم من ألزمه الياء، وبتقعيد القواعد اعتبرت العلامتان (ā وay) علامتي إعراب المثنّى، و(ū وī) علامتي إعراب جمع المذكر السالم.

لكن الدراسة ترى غير ذلك، إذ إنّه من المفترض أن لا يختلّ المعنى بسقوطها؛ لذا فاللواحق الحركيّة هنا ليست بإعراب، ولا حروف إعراب، إنّما تدل على الإعراب، فاللاحقة (ā) في المثنّى، و(ū) في جمع المذكر السالم دليل رفع و(ay) في المثنّى، و(ī) في جمع المذكر السالم دليل نصب أو جر، ثمّ تعرف حالات الإعراب من خلال السياقات والقرائن القياسيّة.

سادساً: فرّقت الدراسة بين النون الاستناديّة للواحق الحركيّة (ā، ū، ī) والتنوين؛ فالنون متحركة وإن كان أصلها السكون، وما تحرّكها إلا تبعاً للنظام المقطعي، وأنّها تسقط في السياق بفعل قانون الجذب والدفع من الاسم عند الإضافة؛ لاعتبار المتضايفين تركيباً واحداً. ومن الفعل المضارع عند وقوعه في محل نصب أو جزم، وتعد النون

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاستناديّة أيضاً من علامات الجمع.

أمّا التنوين فهي نون ساكنة تابعة لحركة إعرابيّة، تسقط من الاسم في لغة من لا ينوّن، ولأسباب صوتيّة كذلك؛ تجنباً لتكرار المقاطع الصوتيّة ذاتها، نحو: أفضلِ مِنْ، وأشياءِ إنْ. وتعدّ نون التنوين لاحقة تضاف للميل نحو المقاطع المغلقة (لمن ينوّن).

سابعاً: تبيّن للدراسة أنّ ظاهرة صرف الممنوع نتيجة ميل بعض اللهجات إلى إقفال المقاطع المفتوحة، فيلحق الاسم التنوين في حين بعضها الآخر يمنع كل مصروف. أمّا الممنوع من الصرف فظهر لأسباب صوتيّة، وذلك لتشكّل سياق صوتي مرغوب عنه بسبب تتابع الأمثال، في مثل: أكرمِ مِنْ، وأشياءِ إنْ. ولعل الجر بالفتح في الممنوع من الصرف، لخفة الفتحة وثقل الكسر.

ثامناً: ترى الدراسة الصوتيّة أنّ الأسماء الستة اللازمة الألف تُبنى على حركتها، ويقدّر إعراب محلها، ولا يمكن تقدير الحركات على الألف؛ كما رأوا بأنّها تُعرب إعراب الاسم المقصور؛ لأنّ الألف حركة، والحركة لا تحتمل حركة أخرى. وتُعرب بالحركات القصيرة، كما تعرب بالحركات الطويلة التي أثبتنا أنها مطل للحركات القصيرة.

تاسعاً: عند جزم الفعل المضارع المنقوص بالسكون؛ يتشكّل مزدوج حركي في نهاية بنيته المقطعيّة، يؤدّي إلى سقوط شبه الحركة منه. وترى الدراسة أنّ سبب السقوط كان سبباً صوتياً، لا تركيبياً كما ارتأت القاعدة النحويّة، في مثل: لم يرمِيْ ← لم يرمِ، ولم يدعُوْ ← لم يدعُ.

عاشراً عند إعراب المضارع المنقوص بالضم الظاهر يتشكّل كذلك مزدوج حركي في مقطعه

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأخير ممّا يتسبب إلى إسقاطه، ثمّ يحدث مطل لحركة عين الفعل، في نحو: يرميُ ← يرمِ ← يرمي.

حادي عشر: للفعل الأجوف المجزوم تفسيران:

الأوّل: سقوط شبه الحركة؛ لتكوّن المزدوج الحركي في بنيته، في نحو: لم يقومْ ← لم يقُمْ.

الثاني: تشكّل مقطع مرفوض انتهائي (ص ح ح ص) عند الوقوف على آخره؛ لذا يقصّر ليصبح (ص ح ص)، في مثل: لم يبيعْ ← لم يبِعْ.

ثاني عشر: وكذلك بناء فعل الأمر الأجوف جاء نتيجة تفسيرين: إمّا لتقصير المقطع المرفوض المتشكّل عند بنائه على السكون (ص ح ح ص)، في نحو: قومْ ← قُمْ (ص ح ص).

أو بسبب وجود المزدوج الحركي المرفوض في بنيته، نحو: اُقُوم ← أُقُمْ، ثمّ انتقال حركة صائت الإيصال إلى القاف، اُقُمْ ← قُمْ.

ثالث عشر: ذهبت الدراسة إلى أنّ الفعل الماضي المجرّد من اللواحق يكون مبنياً على السكون، وليس كما ذهبت القواعد بأنّه مبني على الفتح. وأنّ الفتح والضم فيه عارضان؛ أي عند اتصال الفعل باللاحقتين (ā، ū)؛ ينجذب لام البناء نحو حركتهما، مثل: درسْ ← درسا، درسْ ← درسوا.

واطردت القاعدة على الفعل المتصل مع جميع اللواحق المتحرّكة والحركيّة في الفعلين الصحيح والمعتل، نحو: لعبْ + تُ ← لعبْتُ، وغزوْ + نا ←

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

غزونا، وبهذا خالفت الدراسة من ارتأى أنّ الماضي يعود ساكناً عند اتصاله باللواحق المتحرّكة لعدم توالي المقاطع المتحرّكة، ولو صحّ ما ذهبوا إليه لامتنع وجود مثل: شكرَكَ للسبب نفسه.

واعتبرت أنّ الفتحة في الماضي ما هي إلا لاحقة متحرّكة تدل على الغائب المفرد، كما دلّت ألف الاثنين على الغائبيْن،وواو الجماعة على الغائبين.

رابع عشر: يُبنى فعل الأمر على حركة اللواحق المتصلة به، (ū، ī، ā) وليس كما ذهبت إليه النظرة السائدة بأنّه مبني على ما يُجزم به مضارعه؛ لأنّ النهايات الصوتيّة في فعل الأمر هي نفسها النهايات الصوتيّة في الماضي، (ما عدا اتصال الأمر بياء المتكلّم).

لذا؛ لم تقبل الدراسة الصوتيّة اختلاف العلة في بناء الأمر مع اللواحق عنها في بناء الماضي مع اللواحق ذاتها، في مثل: درسْ (ماضٍ) + وا ← درسوا، ادرسْ (أمر) + وا ← ادرسوا.

خامس عشر: لحق الفعل المتصل بلاحقة نون النساء البناء على السكون: ففي الأمر بقي على أصله، والماضي كذلك، وليس كما ذهبت النظرة السائدة بأنّ تتابع المقاطع المتحرّكة أدّى إلى تسكين الفعل مع النون.

أمّا في المضارع فبُني الفعل على السكون إشعاراً بأنّ الفعل أصله البناء على السكون، ولعل قانون الجذب والدفع تحكّم في البنية؛ وذلك لانجذاب الإيقاع نحو اللاحقة، فبُني ما قبلها على الوقف.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سادس عشر: ارتأت الدراسة الصوتيّة أنّ نوني التوكيد لاحقتان حركيتان؛ أي قبلهما حركة، فالنون الخفيفة تسبقها فتحة (an)، والشديدة كذلك (anna).

وبالتالي؛ عند اتصالهما بالأفعال يُبنى الفعل معها على حركتها السابقة أي الفتحة، وقد اطردت القاعدة وفسّرت جميع الحالات المتصلة معهما، عدا الفعل المؤكد المتصل باللاحقتين (واو الجماعة ū)، و(ياء المخاطبة ī)، فقد أسقطتا؛ وذلك لتتابع حركتين مختلفتين؛ حركتهما، وحركة فتح المؤكّدة، ولأهميّة حركة اللاحقة أسقطت حركة فتح المؤكّدة، ثمّ قصّر المقطع المرفوض المتشكّل من (ص ح ح ص) ← (ص ح ص)، فكانت كلمة (تدرسُنَّ) أصلها (تدرسونَّ)، و(تدرسِنَ) أصلها (تدرسينَّ).

سابع عشر: ذهب علماء العربيّة إلى أنّ علامة بناء بعض الأسماء، كالإشارة، والموصولة، والاستفهام... وغيرها، وكذلك الضمائر أصلها السكون، وقد لحق بعضها الفتحة للخفّة، وبعضها بالضم لئلا يلتبس وصيغة أخرى، وبعضها الآخر بالكسر منعاً لالتقاء الساكنين. وأثبتت الدراسة الصوتيّة أنّ ما ذهب إليه علماؤنا لم يكن يجانب الصواب، وفي معظم تفسيراتهم تلك، إذ تبيّن أنّ النظام الصوتي المقطعي كان له أثر كبير على امتناع الأسماء والضمائر ببنائها على السكون، نحو: أنتَ، ونحنُ، وكيفَ، وإيّاك، والذين... وغيرها، إذ تتشكّل مقاطع مرفوضة انتهائيّة في بنيتها عند الوقف (ص ح ح ص) في إيّاك مثلاً، و(ص ح ص ص) في كيف؛ لذا تحرّك الصوت الأخير منها.

أمّا التفسير النوعي لحركات البناء فكان مردّه إلى القوانين الصوتيّة على

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأغلب، وإن نردّه أحياناً إلى (هكذا نطقت به العرب)، أو تأثّر العربيّة بالساميات، منها حركة كسر هؤلاءِ، جاءت للمخالفة، وحركة الفتح الطويلة السابقة وفق قانون المخالفة. وأثّر قانون المماثلة في حركة بناء الضمير في نحو: بهِ بدلاً من بهُ، وبدارِهِ من بدارِهُ، أي بكسرها للمماثلة بالحركة المجاورة بدلاً من ضمة البناء.

ولم تكن فتحة (هيَ وهوَ) إلا بالفتحة؛ لتشكّل المزدوجات الحركيّة المرفوضة إذا بُنيت على حركة غير الفتحة، لكن المزدوجين (wa) في هوَ، و(ya) في هي مقبولان.

أمّا بناء بعض الأسماء والضمائر على حركات مختلفة من أجل التمييز بين الصيغ المختلفة، في نحو: أنتِ للمؤنّث، وأنتَ للمذكّر، فهو مذهب قديم حديث. ويرفض التفسير الصوتي البناء على السكون في مثل: أنا، وهذا، وأنتما، ومهما، والذي، والتي؛ لأنّها منتهية بحركة. وكذا اللواحق الحركيّة (ā، ū، ī)، فهي حركات طويلة، وليست سواكن، وما بُني من الأسماء على السكون، كان نتيجة تشكّل مقاطعها المقبولة عند الوقف في نحو: كَمْ، ومَنْ.

أمّا التركيب المزجي من الأعلام، فبُني الاسم الأول منه على الفتح، وذلك ليس بسبب التمكّن أو عدمه كما ذهب العلماء، فقد كشفت الدراسة عن حقيقة وجود مقاطع مرفوضة أثناء التركيب، لذا تحرك المقطع الانتهائي من الاسم الأول، في نحو: بعلْ + بَك ← بَعلَبَك.

ولعل الكسر أو الضم إذا لحق بعض الأعلام المركبة تركيباً مزجياً نحو:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

معدي كرب؛ فإنّه يتشكّل مزدوج مرفوض، لذا كان الفتح، ثمّ قيس ذلك على جميع ما شابهه.

وقد تكون المماثلة الصوتيّة لها أثر في حركة البناء على الفتح، في مثل: بَيْنَ بيْنَ، ويْومَ يَوْمَ لمماثلتها الفتح السابق غير المباشر لها، أو قد يكون لمخالفتها مخرج شبهي الحركة (w) في يوم، و(y) في بيت.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اقتراحات وتوصيات

أمّا بعد؛

فقد تبيّن للدراسة الصوتيّة التفسيريّة أنّ النهاية الصوتيّة في الأفعال الخمسة هي نفسها النهاية الصوتيّة في الأفعال الماضيّة وأفعال الأمر الملحقة باللواحق الحركيّة، مثل:

درسوا (ماضٍ)، لم يدرسوا (مضارع)، ادرسوا (أمر). فبُني (الماضي) على حركة اللاحقة، وترى الدراسة أنّ (الأمر) كذلك، وليس بحذف النون،ثمّ لِمَ لا يكون في (المضارع) نحوهما؟!

فالنون في الأفعال الخمسة استناديّة للواحق الحركيّة (ā، ī، ū)، وإذا كانت النون علامة إعراب، فلم انفصلت عن الفعل بلاحقة دالة؛ لاعتبار أنّ اللاحقة فاعل؟!

ومن ثمّ، فإنّ سقوط النون من الأفعال الخمسة لا يغيّر كون الفعل في محل رفع، لا سيّما أنّ بعض الشواهد اللغويّة أتت على هذه الشاكلة، فلماذا لا نعدّ النون دليل رفع، ويُعرب الفعل محلاً، وما سلبت منه النون يُعرف إعراب محله من خلال الأداة الداخلة للجزم أو للنصب؟!

وتوصي الدراسة بأن تدرس الأفعال الخمسة دراسةً صوتيّةً مقارنة مع الأفعال الماضية والمضارعة من خلال الدراسات الساميّة، وإعادة النظر في علامة إعراب الأفعال الخمسة.

وتوصي الدراسة كذلك بأن يُعاد النظر في علامات إعراب المثنّى، وجمع المذكر السالم، من منطلق أنّ العلامة الإعرابيّة إذا سقطت لا يتغيّر المعنى المتأتى للبنيّة، وترى أن تكون (ā) دليل رفع المثنّى، و(ay) دليل نصب أو جر وفق السياق، وأن تكون (ū) دليل رفع المذكّر، و(ī) دليل نصبه أو جره وفق موضعه من السياق.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتقترح الدراسة أن يكون إعراب الأسماء الستة الملازمة الألف، إعراب محلّها، وليس كالاسم المقصور؛ لأنّ كليهما لا تظهر عليهما حركات الإعراب لانتهائهما بحركة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربيّة:

القرآن الكريم.

الأزهري، زين الدين خالد بن عبد الله الجرجاوي (ت: ٩٠٥هـ)، (٢٠٠٠م).
تحقيق: محمد باسل عيون السود. **شرح التصريح على التوضيح**. دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١.

إسماعيل، خالد، (٢٠٠٠م).
فقه لغات العاربة المقارن – مسائل وآراء. إربد، ط١.

الأشموني، علي بن محمد (ت: ٩٠٠هـ)، (١٩٥٥م).
تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. **شرح الأشموني**. مطبعة النهضة المصريّة، القاهرة، (د.ط).

الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت: ٥٧٧هـ)، (١٩٦١م).
تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**. دار إحياء التراث الإسلامي، المكتبة التجاريّة الكبرى، مصر، ط٤.

أنيس، إبراهيم، (١٩٨٤م).
الأصوات اللغويّة. مكتبة الأنجلو المصريّة، ط٦.

البخاري، أبو الحسن نور الدين محمد عبد الهادي السندي (ت: ١١٣٨هـ)، (١٩٩٨م).
صحيح البخاري بحاشية الإمام السندي. دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١.

بروكلمان، كارل، (١٩٧٧م).
ترجمة: رمضان عبد التوّاب، جامعة الرياض، الرياض.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بشر، كمال، (د.ت).

الأصوات اللغويّة – علم اللغة العام. مكتبة الشباب، (د.ط).

دراسات في علم اللغة. دار المعارف، القاهرة، (د.ط)، (١٩٦٩م).

البكّوش، الطيب، (١٩٩٢م).

التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث. ط٣.

ابن الجزري، الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي (ت: ٨٣٣هـ)، (١٣٤٥هـ).

تحقيق: محمد أحمد دهمان. **النشر في القراءات العشر**. مطبعة التوفيق، دمشق، (د.ط).

الجندي، أحمد علم الدين، (١٩٧٨م).

اللهجات العربيّة في التراث. الدار العربيّة للكتاب، ليبيا، تونس، (د.ط).

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت: ٣٩٢هـ)، (د.ت).

تحقيق: محمد علي النجار، **الخصائص**. المكتبة العلميّة، (د.ط).

تحقيق: حسن هنداوي. **سرّ صناعة الإعراب**. دار القلم، دمشق، ط٢، (١٩٩٣م).

تحقيق: فائز فارس. **كتاب اللمع في العربيّة**، دار الأمل للنشر والتوزيع، ومكتبة الكندي، الأردن، ط١، (١٩٨٨م.

تحقيق: علي نجدي الناصف وصاحبيه. **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**. المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، (١٣٨٦هـ).

الجهاوي، عوض مرسي، (١٩٨٢م).

ظاهرة التنوين في اللغة العربيّة. مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، (د.ط).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حجازي، محمود فهمي، (١٩٩٨م).
مدخل إلى علم اللغة. دار قباء، القاهرة، (د.ط).

حسّان، تمام، (د.ت).
اللغة العربيّة مبناها ومعناها. دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، (د.ط).

حسن، عباس، (١٩٦٦م).
النحو الوافي. دار المعارف، مصر، ط٣.

حلمي، باكزة رفيق، (١٩٧٤م).
لغات الجزيرة العربيّة – أم اللغات السامية. مطبعة المجمع العلمي العراقي، (د.ط).

حماسة، محمد، (د.ت).
العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث. (د.ط).

الحملاوي، أحمد، (د.ت).
شذا العُرف في فن الصرف. مكتبة النهضة العربيّة، بغداد (د.ط).

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت: ٧٤٥هـ)، (١٩٨٤م).
تحقيق: مصطفى أحمد النمّاس. **ارتشاف الضرب من لسان العرب**. (د.نا)، ط١.

تفسير البحر المحيط. دار الفكر، بيروت، ط٢، (١٩٨٣م).

تحقيق: عبد الحسين الفتلي. **النكت الحسان في شرح غاية الإحسان**. مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط١، (١٩٨٥م).

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت: ٣٧٠هـ)، (١٩٨٧م).
أعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم. المكتبة الثقافيّة، بيروت، لبنان، (د.ط).

تحقيق: أحمد فريد المزيدي. **الحجة في القراءات السبع**. دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، (١٩٩٩م).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد (ت: ٥٦٧هـ)، (١٩٧٢م).
تحقيق: علي حيدر. **المرتجل في شرح الجمل**. دار الحكمة، دمشق، (د.ط).

ابن الخطيم، قيس، (د.ت)، (١٩٦٢م).
تحقيق: ناصر الدين الأسد. **ديوان قيس بن الخطيم**. القاهرة، مكتبة دار العروبة، (ط١).

خليل، حلمي، (١٩٩٣م).
مقدّمة لدراسة علم اللغة. دار المعرفة الجامعيّة، (د.ط).

الخولي، محمد علي، (١٩٨٧م).
الأصوات اللغويّة. مكتبة الخانجي، ط١.

الراجحي، عبده، (د.ت).
التطبيق النحوي. دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، (د.ط).

الرضيّ، نجم الدين محمد بن حسن الاستراباذي (ت: ٦٨٦هـ)، (١٩٩٦م).
تعليق: يوسف حسن عمر. **شرح الرضي على الكافية**. جامعة قاريونس، بنغازي، (د.ط).

الزجاج، أبو اسحق إبراهيم بن السرى بن سهيل (ت: ٣١١هـ)، (١٩٧١م).
تحقيق: هدى محمود قراعة. **ما ينصرف وما لا ينصرف**. القاهرة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، (د.ط).

الزجّاجي، أبو القاسم (ت: ٣٣٧هـ)، (١٩٧٩م).
تحقيق: مازن المبارك. **الإيضاح في علل النحو**. دار النفائس، ط٣.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت: ٥٣٨هـ)، (١٩٩٧م).
تحقيق: عبد الرزاق المهدي. **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**. دار إحياء التراث العربي، ومؤسّسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ط١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

السامرائي، إبراهيم، (١٩٦١م).
دراسات في اللغة. مطبعة العاني، بغداد، (د.ط).
النحو العربي نقد وبناء. دار عمّار، عمّان، الأردن، ط١، (١٩٩٧م).

ابن السّراج، محمد بن سهل بن السراج البغدادي (ت: ٣١٦هـ)، (١٩٩٩م).
تحقيق: عبد الحسين الفتلي. **الأصول في النحو**. مؤسّسة الرسالة، ط٤.

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت: ٥٨١هـ)، (١٩٧٠م).
تحقيق: محمد إبراهيم البنا. **أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث**. القاهرة، مطبعة السعادة، ط١.

تحقيق: محمد إبراهيم البنا. **نتائج الفكر في النحو**. دار الاعتصام، ط٢، (١٩٨٣م).

سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠هـ)، (د.ت).
كتاب سيبويه. دار الجيل، بيروت، ط١.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي (ت: ٤٥٨هـ)، (١٩٧٨م).
المخصّص. دار الفكر، بيروت، (د.ط).

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان (ت: ٣٦٨هـ)، (١٩٨٥م).
تحقيق: رمضان عبد التوّاب. **ضرورة الشعر**. بيروت، (د.ط).

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: ٩١١هـ)، (٢٠٠١م).
تحقيق: غريد الشيخ، **الأشباه والنظائر في النحو**. دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١.

تحقيق: أحمد شمس الدين. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**. دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١، (١٩٩٨م).

شاهين، عبد الصبور، (١٩٨٤م).
في علم اللغة العام. مؤسّسة الرسالة، ط٤.
المنهج الصوتي للبنية العربيّة. مؤسّسة الرسالة، بيروت، (د.ط)، (١٩٨٠م).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشايب، فوزي، (٢٠٠٤م).
أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة العربيّة. عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط١.

الصبّان، محمد علي الشافعي (ت: ١٢٠٦هـ)، (١٩٩٧م).
تحقيق: إبراهيم شمس الدين. **حاشية الصبّان على شرح الأشموني**. دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١.

الصنعاني، سابق الدين محمد بن علي بن أحمد بن يعيش (ت: ٦٨٠هـ)، (١٩٩١م).
تحقيق: فخر صالح سليمان قداره. **كتاب التهذيب الوسيط في النحو**. دار الجيل، بيروت، ط١.

عبد التوّاب، رمضان، (١٩٨٣م).
التطوّر اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه. مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ط١.

عبد الجليل، عبد القادر، (١٩٩٨م).
الأصوات اللغويّة. دار صفاء للنشر، عمّان، الأردن، ط١.
علم الصرف الصوتي. أزمنة، عمّان، الأردن، ط١، (١٩٩٨م).

عبده، داود، (١٩٧٣م).
أبحاث في اللغة العربيّة. مكتبة لبنان، بيروت، (د.ط).

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الأشبيلي (ت: ٦٦٩هـ)، (١٩٩٦م).
تحقيق: فخر الدين قباوة. **الممتع الكبير في التصريف**. مكتبة لبنان، ط١.
تحقيق: فخر الدين قباوة. **الممتع في التصريف**. دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١، (١٩٨٧م).

عفيفي، أحمد، (١٩٩٦م).
ظاهرة التخفيف في النحو العربي. الدار المصريّة اللبنانيّة، القاهرة، ط١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (ت: ٧٦٩هـ)، (د.ت).

تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. **شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك**. إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د.ط).

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت: ٦١٦هـ)، (د.ت).

تحقيق: إبراهيم عطوة. **إملاء ما مَنّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**. دار الحديث، (د.ط).

التبيان في إعراب القرآن. إعداد: بيت الأفكار الدوليّة، عمّان، الأردن، (د.ط)، (د.ت).

عمايرة، إسماعيل، (١٩٩٣م).

ظاهرة التأنيث بين اللغات العربيّة واللغات الساميّة – دراسة لغويّة تأصيليّة. دار حنين، الأردن، ط٢.

الفارابي، أبو نصر محمد بن طرخان (ت: ٩٥٠هـ)، (د.ت).

تحقيق: غطاس عبد الملك خشبة. **كتاب الموسيقى الكبير**. دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، (د.ط).

ابن فارس، أحمد (ت: ٣٩٥هـ)، (١٩٩٧م).

الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها. دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١.

تحقيق: مصطفى الشويمي. مؤسّسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (د.ط)، (١٩٦٣م).

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت: ٣٧٧هـ)، (د.ت).

تحقيق: حسن شاذلي فرهود. **التكملة**. عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، السعوديّة، (د.ط).

الفرّاء، أبو زكريا بن زياد (ت: ٢٠٧هـ)، (١٩٥٥م).

تحقيق: محمد علي النجار وصاحبه. **معاني القرآن**. دار الكتب المصريّة، (د.ط).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تحقيق: ماجد الذهبي. **المقصور والممدود**. مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط١، (١٩٨٣م).

الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت: ١٧٥هـ)، (١٩٦٧م).

تحقيق: عبد الله درويش. **العين**. بغداد، (د.ط).

فليش، هنري، (١٩٦٦م).

ترجمة: عبد الصبور شاهين. **العربيّة الفصحى نحو بناء لغوي جديد**. المطبعة الكاثوليكيّة، بيروت، ط١.

فندريس، جوزيف، (د.ت).

ترجمة: عبد الحميد الدواخلي وصاحبه. **اللغة**. مكتبة الأنجلو المصريّة، (د.ط).

كانينيو، جان، (١٩٨٧م).

ترجمة: أحمد مختار عمر. **أسس علم اللغة**. عالم الكتب، القاهرة، ط٣.

ترجمة: صالح القرمادي. **دروس في علم أصوات العربيّة**. الجامعة التونسية، (د.ط)، (١٩٦٦م).

ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد (ت: ٦٧٢هـ)، (٢٠٠٠م).

تحقيق: علي محمد معوّض وصاحبه. **شرح الكافية الشافية**. دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١.

مالمبرج، برتيل، (١٩٨٥م).

ترجمة: عبد الصبور شاهين. **علم الأصوات**. مكتبة الشباب، القاهرة.

المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت: ٢٨٥هـ)، (د.ت).

تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. **المقتضب**. عالم الكتب، بيروت، (د.ط).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مرعي، عبد القادر، (٢٠٠٠م).
التشكيل الصوتي في اللغة العربيّة – بحوث ودراسات.
جامعة مؤتة، عمّان، ط١.

المصطلح الصوتي عند علماء العربيّة القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر. جامعة مؤتة، عمّان، ط١، (١٩٩٣م).

مطر، عبد العزيز، (١٩٦٦م).
لحن العامّة في ضوء الدراسات اللغويّة الحديثة. الدار القوميّة للطباعة والنشر، القاهرة، (د.ط).

مطلبي، غالب، (د.ت).
في الأصوات اللغويّة – دراسة في أصوات المدّ العربي. (د.نا)، (د.ط).

المنذري، زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي (ت: ٦٥٦هـ)، (١٩٦٨م).
تحقيق: مصطفى محمد عمارة. **الترغيب والترهيب من الحديث الشريف.** دار إحياء التراث العربي، ط٣.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت: ٧١١هـ)، (١٩٩٠م).
لسان العرب. دار صادر، بيروت، لبنان، ط١.

النحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت: ٣٣٨هـ)، (١٩٨٥م).
تحقيق: زهير غازي زاهد. **إعراب القرآن.** عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربيّة، بيروت، ط٢.

النمر، فهمي، (١٩٨٥م).
ظاهرة المجاورة في الدراسات النحويّة ومواقعها في القرآن الكريم. دار الثقافة، القاهرة، (د.ط).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، (د.ت).

تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. **شرح شذور الذهب**. (د.نا)، (د.ط).

تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. **شرح قطر الندى وبلّ الصدى**. المكتبة العصريّة، بيروت، (د.ط)، (١٩٨٨م).

تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**. المكتبة العصريّة، بيروت، (د.ط)، (١٩٨٧م).

ابن ولاّد، أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاّد (ت: ٣٣٢هـ)، (١٩٠٠م).

تحقيق: بول برونيللي. **كتاب المقصور والممدود**. لندن، ليدن، (د.ط).

ياقوت، أحمد سليمان، (د.ت).

ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم. دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، (د.ط).

يعقوب، إميل بديع، (١٩٩٢م).

الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي. دار الجيل، بيروت، ط١.

ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت: ٦٤٣هـ). **شرح المفصّل**. عالم الكتب، بيروت، ط١، (د.ت).

تحقيق: فخر الدين قباوة. **شرح الملوكي في التصريف**. المكتبة العربيّة، حلب، ط١، (١٩٧٣م).

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزيّة:

Malmberg, Bertil, (1963).
Phonetics. New York.

Michale, Brame, (1970).
Arabic Phonology. Dissertation. M. I. T. (1970).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Wright, William, (1969).
Lectures on the Comparative Grammar of the Semitic Languages. Amsterdam, Philo Press.

ثالثاً: الرسائل الجامعيّة:

بحرة، سامر زهير، (د.ت).
المقطع في العربيّة – دراسة صرفصوتيّة وإحصائيّة. رسالة ماجستير، جامعة تشرين.

خريسات، محمود سالم، (٢٠٠٠م).
التفسيرات الصوتيّة للظواهر الصرفيّة. رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك.

الدغمان، محمد، (١٩٨٦م).
الإتباع الحركي في اللغة العربيّة. رسالة ماجستير، جامعة البصرة.

أبو دلو، أحمد محمد ذيب، (١٩٩٢م).
الإتباع في العربيّة – علله وظواهره. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

طلافحة، أمجد عيسى، (١٩٩٥م).
إسناد الأفعال إلى الضمائر – دراسة في البنية والتركيب. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

فؤاد، محمود، (١٩٩٩م).
أثر ظاهرة التنكير والتعريف في السياق اللغوي. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت.

القرالة، زيد خليل، (١٩٩٤م).
الحركات في اللغة العربيّة – دراسة في التشكيل الصوتي. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنيّة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الكناعنة، عبد الله، (١٩٩٥م).
أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربيّة – دراسة لغويّة. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

أبو موسى، محمود حماد محمود، (١٩٩٥م).
الضمير وأثره في بناء الجملة العربيّة وتركيبها. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

نجار، منال "محمد هاشم"، (٢٠٠٠م).
الإعراب التقديري والمحلّي بين مقتضى النظريّة والتطبيق. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنيّة.

نزّال، نبال نبيل، (١٩٩٨م).
المقصور والممدود عند ابن سيده – دراسة في المستويين الصوتي والصرفي. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت.

رابعاً: الدوريات:

أ- الأبحاث باللغة العربيّة:

حداد، حنا، (١٩٩٢م).
الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض. **مجلة أبحاث اليرموك**، سلسلة الآداب واللغويّات، مج١٠، ع٢، ص ص٢١٥-٢٤٧.

الحمو، أحمد، (١٩٨٩م).
محاولة ألسنيّة في الإعلال. **مجلة عالم الفكر**، الكويت، مج٢٠، ع٣، ص ص٧٣٥-٧٥٦.

استيتية، سمير شريف، (١٩٩٤م).
تحليل الظواهر الصوتيّة في قراءة ابن كثير – مقرئ مكة المكرّمة. **مجلة جامعة أم القرى**، السنة السابعة، ع٩، مج٣٢، ص ص١١٩-١٤٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

استيتية، رؤية جديدة في تفسير التنوين في العربيّة. **مجلة جامعة الملك سعود، الآداب**، مج٥، ج١، ص ص١١٩-١٤٤، ١٩٩٤م.

تحليل الظواهر الصوتيّة في قراءة يعقوب الحضرمي. **مجلة مجمع اللغة العربيّة الأردني**، ع٢٧، ١٩٩٤م.

سلمان، محمد عدنان، (١٩٨١م).

ظاهرة التثنية في اللغة العربيّة. **مجلة المجمع العلمي العراقي**، مج٣٢، ص ص٣٦٣-٤٠١.

الشايب، فوزي حسن، (١٩٩١م).

الماضي المجرّد ومسألة البناء على الفتح. **مجلة جامعة الملك سعود، الآداب**، مج٣، ع١، ص ص١١٣-١٤٦.

منع الصرف بين الاستعمال والتعقيد النحوي. **مجلة مجمع اللغة العربيّة بدمشق**. ج٤، مج٧١، ص ص٦٩٤-٧٦٧، (١٩٩٦م).

التأكيد بالنون - طبيعته وأصله وأثره. **مجلة دراسات**، الجامعة الأردنيّة، عمّان، مج١٥، ع٣، ص ص١١٢-١٢٨، (١٩٩٨م).

عنبر، تغريد السيّد، (١٩٨٦م).

الفعل الماضي مسنداً إلى ضمائر الرفع المتصلة - دراسة صرفصوتيّة. **المجلة العربيّة للدراسات اللغويّة**، مج٤، ع٢، ص ص٥٩-٨٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب- الأبحاث باللغة الإنجليزيّة:

أبو سليم، عصام، (١٩٨٩م). Syllable Patterns in Standard Arabic. **المجلة العربيّة للعلوم الإنسانيّة**، مج٩، ع٣٥، ص ص٣٥٣-٣٩٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

The Phonetic Interpretation of Arabic Grammatical Phenomena

By

Nebal N. Nazzal

Supervisor

Prof. Abdul Q. Mar'i

ABSTRACT

This thesis explains the most important grammatical phenomena in Arabic from point of view of phonetic interpretation, based on the strong relation and interdependence of the various branches of linguistics.

Such phenomena have been institutionlised by the grammar rules on a methodological, prescriptive basis. It led to the explation of some phenomena through a number of subjects, like iʿ/āl, ibdāl, and ḥamlʿla, elgewār, which took the phenomenon away from scientific thinking.

The phonetic interpretation of grammatical phenomena have not been tackled in such an organised way. Their themes are scattered have and there, but not dealt with thoroughly and systematically as they are here. That's why the study is considered a pioneer in the field.

The thesis tackles these phenomena to account for the phonetic fundamentals of grammar rules, yielding to the explanation of all similar cases.

The thesis starts with an introduction, then a foreword and then two chapters. After that, a conclusion sets the results and recommendations.

The introduction includes the reasons for choosing the topic, the methodology and plan of the study. The foreword mentions the main phonetic rules controlling and explaining the grammatical phenomena.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

The first chapter deals with the iʿrāb phenomenon in both types: iʿrāb of nouns and iʿrāb of verbs.

As for he second chapter, the phenomenon is dealt with in three sections:

First benā' of pronous.

Second, benā' of nouns.

Third, benā' of verbs.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University